وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف –

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID – EL Tarf–

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales Et Sciences De Gestion

الرقم التسلسلي: .....

السنة الجامعية: 2023/2022

قسم:

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان

التنمية الاقتصادية في الجزائر تحت قيد الأزمة – دراسة تحليلية لمخططات عمل الحكومة للفترة 2010–2022

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبتان:

طشوش جهاد

قميري ليلى

إشراف الدكتورة:

نوري سميحة

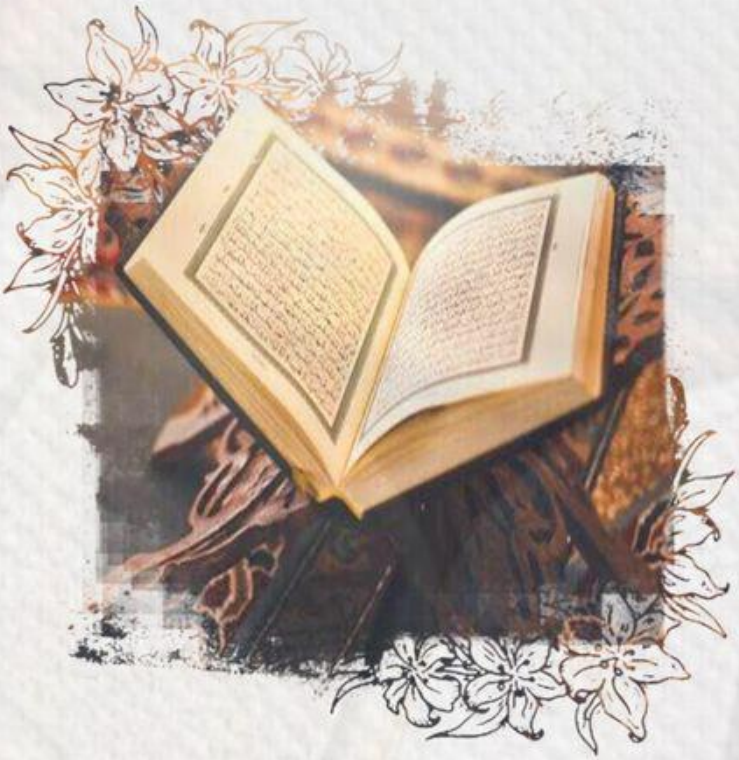

بسم الله الرحمان الرحيم

" وعلمك مالم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيما "

سورة النساء الأية 113.

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص وضعية التنمية الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022) في ظل الأزمات المتتالية (الأزمة النفطية لسنة 2014 وجائحة فيروس كورونا المستجد لسنة 2019). وذلك عن طريق عرض محاور المخططات والبرامج التنموية المسطرة وتحليل مبالغها المالية التي أعلنتها السلطات العمومية، وقد توصلت الدراسة إلى أن التنمية الاقتصادية في الجزائر قد تأثرت بشكل عميق بالأزمتين، مما يؤكد فشل الاهداف المرجوة لمختلف المخططات والبرامج التنموية المنتهجة والهادفة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنويع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : تنمية اقتصادية- أزمة نفطية- برامج تنموية- جائحة فيروس كورونا- الجزائر.

Résume

Cette étude visait à diagnostiquer l'état du développement économique en Algérie au cours de la période (2010-2022) à la lumière des crises successives (la crise pétrolière de 2014 et la nouvelle pandémie du virus Corona 2019). Cela se fait en présentant les axes des plans et programmes de développement envisagés et en analysant leurs montants financiers annoncés par les pouvoirs publics,L'étude a conclu que le développement économique en Algérie a été profondément affecté par les deux crises, ce qui confirme l'échec des objectifs souhaités des différents plans et programmes de développement poursuivis et visant à faire progresser l'économie nationale et à réaliser la diversification économique.

Mots clés : développement économique, crise pétrolière, programmes de développement, pandémie de coronavirus, Algérie.

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

اشكر الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لنا والقائل " لئن شكرتم لأزيدنكم"

أول من يشكر ويحمد أناء الليل وأطراف النهار، هو العالي القهار، الذي أغرقنا بنعمه التي لا تحصى، وانار دربنا فله جزير الشكر والثناء العظيم، هو الذي أنعم علينا إذا أرسل فينا عبده ورسوله "محمد بن عبد الله" وحثنا على طلب العلم أينما وجد، والشكر موصول إلى كل معلم أفادنا بعلمه، من أولى المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة.

كما نرفع كلمة شكر إلى الدكتورة المشرفة

"نوري سميحة"

التي ساعدتنا على إنجاز بحثنا وتقبلت عبء الإشراف على هذه المذكرة، وعلى إرشاداتها وتوجيهاتها القيمة أثناء انجازنا لهذا البحث.

كما نشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة هذا العمل وتقييمه.

وفي الاخير نتقدم بالشكر إلى كل من سعدنا في إنجاز هذه المذكرة .

إهداء

اللهم الحمد والشكر والثناء كما ينبغي لجلال وجهك ولعظيم سلطانك أحمدك ربي على توفيقي.

أهدى ثمرة جهدي في مشواري الدراسي إلى الشمعة التي احترقت لتنير لي الطريق وإلى صاحبة القلب الحنون ومصدر قوتي والتي سهرة وربت إلى "أمي الغالية "

وإلي رمز القوة والتضحية أحمل إسمه بكل افتخار ولم يبخل على يوم بشئ سواء مادي أو معنوي أرجو من الله أن يمد في عمره " أبي العزيز"

إلى سندي في الحياة كل من أخوتي : عز الدين * رضا

و أخوتي : سهيلة * سامية * سعاد * أمال * أحلام * وفاء * سارة

والى رفيقات دربي اللواتي تعبنا معًا من أجل تحقيق الأفضل رزقهم الله كل الأوقات الطيبة : أمال * سارة * نهاد * سيليا * مريم * نسرين * جهاد.

ليلى

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

ما أجمل ان يوجد المرء بأغلى ما لديه والأجمل أن يهدي الغالي للأغلى . هذه ثمرة جهدي أجنيها اليوم وأهديها إلى:

من أوصى بها الهادي ثلاثا وجعلت الجنة تحت قدميها، إلى بسمة العمر ونبع الحنان إلى ....

"أمي الحبيبة".

من كان وسيبقى أفضل أب في الوجود، إلى صاحب القلب المتسع بالطيبة، ومن تضجع المجالس بطيب ذكره، إلى من جعلني أفتخر كوني ابنة له....

"أبي الغالي"

من قضيت معهم أجمل أيام حياتي وعشت معهم أحلى الذكريات فكانوا أسعد الناس بنجاحي .....

"إخوتي "

إلى أصدقائي رفقاء دربي من داخل الجامعة وخارجها

إلى من سهر وبذل ولو ذرة في سبيل وصولي إلى هنا و تبقى قائمتي هاتة مفتوحة، لا تسعني هذه الورقة ولا تسعني حتى الكلمات .....

جهاد

rawpixel

قائمة الأشكال

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01-1)	أبعاد التنمية الاقتصادية	17
(02-1)	مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	33
(01-2)	تطور رصيد الموازنة العامة للدولة للفترة (2014-2019)	52
(02-2)	تطور معدلات النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة خلال الفترة (2014-2019)	53
(03-2)	تطور منحى الإصابات بداء الكوفيد- 19 إلى غاية 04 جانفي 2020	64
(04-2)	معدلات التضخم في الجزائر	69
(05-2)	تطورات انتاج النفط بالجزائر خلال الفترة (جويلية 2019- جوان 2020)	70
(06-2)	تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (جويلية 2017-جوان 2020)	71
07-2)	تطور احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة (جانفي 2019 - أفريل 2020)	72
(08-2)	تأثير جائحة كوفيد-19 على الدين العام للجزائر (2017 - توقعات 2022)	73
(09-2)	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2018-2021)	74
(10-2)	معدلات البطالة في الجزائر (2010-2020)	75
(01-3)	مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010 - 2014)	88
(02-3)	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2010-2014)	91
(03-3)	المربع السحري لكالدور	108
(04-3)	اتجاهات مؤشرات المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2010-2021)	109
(05-3)	مربع كالدور السحري لمتوسط المدة 2014-2021	112

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01-2)	تطور رصيد الموازنة العامة للدولة للفترة 2014-2019	51
(02-2)	تطور معدلات النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة خلال الفترة 2014-2019	53
(03-2)	تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2014-2019)	55
(04-2)	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2019 -2014)	56
(05-2)	تطور احتياطي الصرف والمديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2014-2019)	57
(06-2)	تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2014-2019)	59
(07-2)	تحليل نفقات الميزانية العمومية للفترة (2014-2019)	60
(08-2)	تطور سعر صرف الدينار خلال الفترة (2014-2019)	61
(09-2)	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2018-2021)	74
(10-2)	تطور تدفق السياح من سنة 2015 إلى 2019	77
(01-3)	التوزيع القطاعي لمخصصات برنامج التنمية الخماسي 2010-2014	87
(02-3)	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2010-2014)	91
(03-3)	التوزيع القطاعي لمخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015-2019)	95
(04-3)	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2015-2016)	97
(05-3)	المخصصات المالية القطاعية في إطار الجديد للنمو خلال الفترة (2017-2019)	100
(06-3)	تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج خلال الفترة (2022/2020)	102
(07-3)	مؤشرات الاقتصاد الكلي حسب قانون المالية وقانون المالية التكميلي لسنة 2020	105
(08-3)	مؤشرات المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2010-2021)	108

(3–09)	تطور معدل إعادة الخصم للفترة (2014–2020)	114
(3–10)	تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة (2014–2020)	115
(3–11)	تطور معدلات عمليات السوق المفتوحة في الجزائر خلال الفترة (2014–2020)	116
(3–12)	تطور معدل استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة (2014–2020)	117
(3–13)	تطور معدل تسهيلات الودائع المغلقة للفائدة خلال الفترة (2014–2020)	118

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
ملخص	I
Résumé	II
شكر وعرفان	III
إهداء	IV
قائمة الأشكال	VI
قائمة الجداول	VII
فهرس المحتويات	IX
مقدمة	06-01
الفصل الأول: إطار نظري لتحليل التنمية الاقتصادية	
تمهيد	08
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول التنمية الاقتصادية	09
➢ المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية	09
➢ المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية وسياساتها	11
➢ المطلب الثالث: عوامل ظهور التنمية الاقتصادية وأبعادها	13
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية	18
➢ المطلب الأول: نظريات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة	18
➢ المطلب الثاني: نظريات التنمية الإقتصادية في الدول النامية	21
المبحث الثالث: مقومات التنمية الإقتصادية	26
➢ المطلب الأول: متطلبات التنمية الاقتصادية	26
➢ المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	28

➢ المطلب الثالث: عوائق ومشكلات التنمية الاقتصادية	34
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني: تداعيات الأزمة النفطية وأزمة جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري	
تمهيد	38
المبحث الأول: أساسيات حول الأزمات الاقتصادية	39
➢ المطلب الأول: مفهوم الأزمة	39
➢ المطلب الثاني: أسباب نشوء الأزمة	41
➢ المطلب الثالث: أنواع ومراحل الأزمات	44
المبحث الثاني: الأزمة الاقتصادية في الجزائر وتداعيات النفط لسنة 2014	44
➢ المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النفط	48
➢ المطلب الثاني: التعريف بالأزمة النفطية ومسبباتها	51
➢ المطلب الثالث: أهم تأثيرات الأزمة النفطية لسنة 2014 على الاقتصاد الجزائري	59
➢ المطلب الرابع: الإجراءات المتخدة من قبل الجزائر للتقليل من آثار الأزمة	62
المبحث الثالث: الازمة الاقتصادية في الجزائر وتداعيات كورونا لسنة 2019	62
➢ المطلب الأول: لمحة عامة حول جائحة كورونا المستجد	66
➢ المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا المستجد	69
➢ المطلب الثالث: آثار فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري	81
خلاصة الفصل	83
الفصل الثالث: مستقبل التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد الازمات (2010–2030)	
تمهيد	83
المبحث الأول: عرض وتحليل برنامج التنمية الخماسي (2010 – 2014)	84
➢ المطلب الأول: تعريف البرنامج الخماسي للتنمية وأهم خصائصه	84
➢ المطلب الثاني: أهداف البرنامج الخماسي للتنمية ومضمونه	86

➢ المطلب الثالث: تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج	88
المبحث الثاني: عرض وتحليل برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015–2019)	93
➢ المطلب الأول: تعريف برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015 –2019)	93
➢ المطلب الثاني: أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي ومضمونه	94
➢ المطلب الثالث: تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج	97
المبحث الثالث: عرض وتحليل النموذج الجديد للنمو (2016–2030)	98
➢ المطلب الأول: تعريف النموذج الجديد للنمو وأهم مرتكزاته ومراحله	98
➢ المطلب الثاني: أهداف النموذج الجديد للنمو ومضمونه	102
➢ المطلب الثالث: تحليل الوضعية الاقتصادية في ظّل هذا البرنامج خلال الفترة (2020–2022)	103
المبحث الرابع: تداعيات الأزمة النفطية وأزمة جائحة كورونا على التنمية الاقتصادية (2014–2020)	104
➢ المطلب الأول: آثار الازمة النفطية 2020 وجائحة كورونا المستجد على 2019 على التنمية الاقتصادية	104
➢ المطلب الثاني: آثار الازمة النفطية وجائحة كورونا على مؤشرات المربع السحري "كالدور"	107
➢ المطلب الثالث: إجراءات البنك المركزي للتعافي من هذه الآثار	114
خلاصة الفصل	119
خاتمة	123–121
قائمة المراجع	136–125

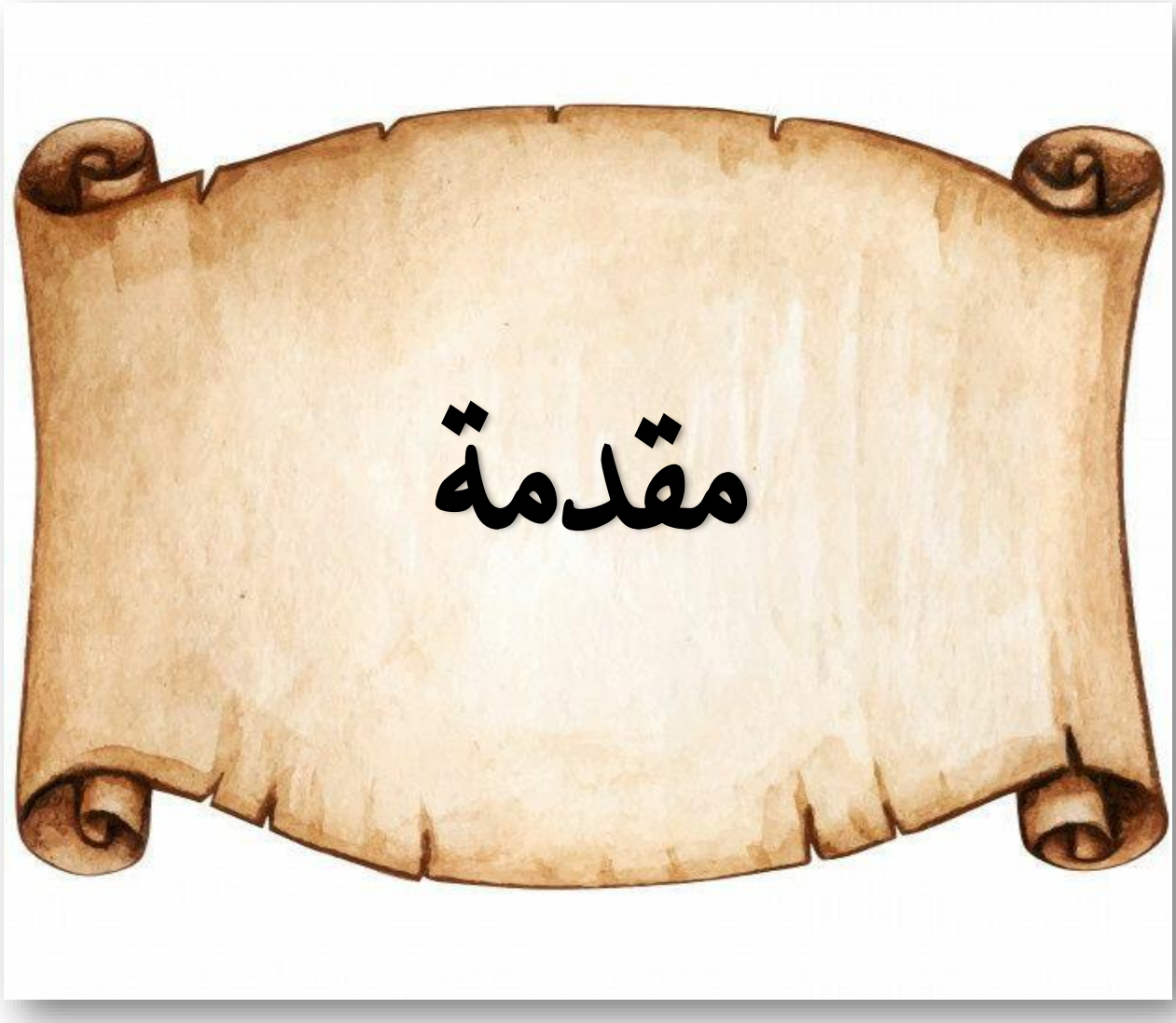
مقدمة

مقدمة

إن أهم القضايا التي تركز عليها الدراسات والأبحاث هي قضية التنمية في الدول النامية، التي لقيت اهتمام الباحثين في جميع الميادين، حيث احتلت مكانة بارزة على المستوى الدولي والمحلي وذلك لأنها تلبي الحاجيات.

حيث عرف العالم تغيرات وتطورات في شتى المجالات وبالأخص في المجال الاقتصادي، ولذلك تم التركيز على التنمية الاقتصادية باعتبارها التنمية التي هدفها تحقيق الزيادة في رفاه المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال تحسين مستويات الدخل بالاضافة إلى السعي لتحقيق نمو اقتصادي يشمل كافة المجالات والتخصصات.

وقد واجه الاقتصاد الجزائري عدة انعكاسات في ظل الأزمات الراهنة التي تعرضت لها الجزائر كغيرها من دول العالم إلى صدمات اقتصادية تفاقمت مع انتشار جائحة كورونا بالاضافة إلى ما ترتب عن تراجع أسعار النفط منذ السداسي الثاني لسنة 2014، وهو ما دفع السلطات أمام تحدي حقيقي يلزمها باحتواء هذه الأزمة المزدوجة.

شهدت الجزائر انتعاشا ماليا منذ بداية الألفينيات تجربة تنموية جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تطبيق سياسة اقتصادية تختلف عن تلك التي طبقت سابقا تهدف الى رفع مستويات التنمية الإقتصادية، وذلك من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية والتي خصصت لها مبالغ مالية ضخمة وتتمثل هذه البرامج في البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015 – 2019) وأخيرا النموذج الجديد للنمو (2016) والذي يصغو إلى تحقيق التنويع وتحويل الإقتصاد الجزائري في غضون أفاق (2030).

وعلى ضوء ذلك تحاول الدراسة معرفة مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر مرورا بالسياسات والبرامج التنموية المنتهجة ومدى تحقيق الأهداف المرجوة منها، رغم الأزمات المتتالية.

أولا/ إشكالية الدراسة:

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية الجوهرية التالية:

ما هو الدور الذي لعبته البرامج التنموية رغم أزمتي انخفاض أسعار النفط 2014 وجائحة فيروس كورونا المستجد 2019 لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

وتندرج ضمن الاشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية يمكن طرحها كالتالي:

1. ما هي مختلف البرامج التي تبنتها الجزائر خلال الفترة 2010-2030؟ وهل كان لها دور في تفعيل التنمية الاقتصادية؟
2. ما هي تأثيرات الازمة النفطية لسنة 2014 على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟
3. ما أثر السياسات التنموية للدولة الجزائرية على التنمية الاقتصادية؟

ثانيا/ فرضيات الدراسة:

لتسهيل معالجة إشكالية الدراسة يمكن الاعتماد على الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** شهدت الجزائر خلال الفترة 2010-2030 مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية ثم شرعت في تنفيذ مجموعة من البرامج والمخططات التنموية، لم تساهم في تفعيل التنمية الاقتصادية ولم ترقى إلى الطموحات المرجوة.
- **الفرضية الثانية:** أثرت الازمة النفطية لسنة 2014 على التنمية الاقتصادية من خلال تراجع التدفقات المالية وتراجع الموارد المالية المخصصة لمواصلة عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر، وهذا ما أدى إلى نتائج سلبية وانعكاسات خطيرة على الاقتصاد الوطني.
- **الفرضية الثالثة:** رغم التحديات التي واجهت الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية غير أنها تمكنت من تحقيق مجموعة من الموازنات.

ثالثا/ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة تقييم مستقبل التنمية الإقتصادية في الجزائر بعد تراجع اسعار النفط 2014 وجائحة كورونا 2019 كونها من أكثر المواضيع إثارة للنقاش في الوقت الراهن وعليه يمكن تحديد أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على تداعيات أزمة النفط 2014 وأزمة جائحة كورونا 2019 على التنمية الإقتصادية. بالإضافة الى تبيين آلية البرامج والمخططات الاقتصادية التي استجابت من خلالها الحكومة الجزائرية في تحقيق الأهداف المرغوبة ولتخفيف من أثار هذه التداعيات.

رابعا/ أسباب اختيار موضوع الدراسة:

إن من أهم أسباب اختيار ودراسة الموضوع ما يلي:

- حداثة الموضوع وأهميته في الجزائر.
- إرتباط الموضوع بتخصصنا وكذلك رغبتنا في دراسة هذا الموضوع.
- يعالج هذا البحث موضوعا حيويا في المجال ويعتبر أهم مواضيع الساعة ويتمثل في الطبيعة الحساسة للموضوع بحيث أصبح مصدر اهتمام الكثير من الاقتصادين.
- قلة الدراسات حول هذا الموضوع.
- تزايد أهمية التنمية الاقتصادية لانها تشغل حيزا كبيرا من اهتمام خاصة في الدول النامية.
- المساهمة في إثراء المكتبة بمثل هذه المواضيع.
- نقص في الاعمال المعالجة لهذا الموضوع.

خامسا/ أهداف الدراسة:

إن الأهداف المرجوة من هذا البحث تتمثل في:

- التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية.
- التعرف على مختلف البرامج والمخططات التنموية التي عرفتها الجزائر منذ سنة 2010 إلى غاية سنة 2030 وأهميتها في مجابهة الأزمات.
- معرفة مدى تأثير الأزمة النفطية 2014 وأزمة جائحة كورونا 2019 على التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- الكشف عن أهم الإنعكاسات الناتجة عن تداعيات الأزمة النفطية 2014 وأزمة كوفيد -19 لسنة 2019 والتدابير اللازمة لمواجتهما.

سادسا/ حدود الدراسة:

إن الحدود المكانية لهذه الدراسة تختص بدراسة الجانب الاقتصادي للجزائر، وبالتحديد دراسة التنمية الإقتصادية ومدى تأثرها بأزمة النفطية 2014 وأزمة جائحة كورونا 2019، أما فيما يخص بعض الحدود الزمنية فسنعتمد في هذه الدراسة على الفترة الممتدة من (2010–2022) بإعتبار أنها فترة فيها يخص مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية.

سابعا/ منهجية الدراسة:

للاجابة على إشكالية الدراسة وإختبار فرضياتها، سيتم الإعتماد على المناهج العلمية المتناسبة مع الموضوع، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وهذا من خلال التطرق الى الجانب النظري لتحديد المفاهيم العامة التي شكلت مدخلا للدراسة وفي سبيل ذلك استعانت الدراسة بمنهجية دراسة حالة الجزائر من خلال عرض وتحليل البرامج والمخططات التنموية المطبقة في الجزائر.

ثامنا/ الدرسات السابقة: يمكن حصر أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة فيما يلي:

- ✓ دراسة زكريا مسعودي، **تقييم فعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر وإنعكساتها على سياسة التشغيل – دراسة تحليلية_** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص العلوم الاقتصادية علوم التسير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة– الجزائر، السنة 2019، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل تطور برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (1994–2016) ودراسة مدى تحقيقها للأهداف السياسة الإقتصادية والإقتراب من مثولية شكل مربع كالدور، ومحاولة تقييم إنعكاسات هذه البرامج على سياسة التشغيل في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى إرتباط فعالية سياسة تشغيل من خلال برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر في قطاع المحروقات، وذلك في الأجلين الطويل والقصير، لهذا تبقى فعالية سياسة التشغيل مرهونة بمدى تنويع الاقتصاد الوطني.
- ✓ دراسة سيساوي مراد "**التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة – دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، تخصص علوم اقتصادية جامعة باجي محتار عنابة – الجزائر، السنة 2018، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل لدور السياسات التي تنتهجها الدول النامية في إطار عملية التنمية الإقتصادية في زمن العولمة الاقتصادية وما تطرحه من تحديات، وفي ظل التفاوت الإقتصادي وإتساع الفجوة فيما بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية وتوصلت الدراسة إلى ضعف كفاءة السياسات الاقتصادية التي تستند إليها بعض الدول النامية في إدارة إقتصادياتها، مما ينتج عنه في غالب الأحيان تعذر إنجار برنامج التنمية

المستقلة بإعتماد على الذات بمفهومها الشامل الذي يتطلب إحداث تغيرات جذرية في السياسات الاقتصادية السائدة والهياكل الاقتصادية خاصة هيكل الإنتاجية.

- ✓ دراسة موري سمية **"أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الإقتصادية في الجزائر – دراسة قياسية"** أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بن قايد تلمسان الجزائر، السنة 2015، هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تغيرات أسعار البترول على التنمية الإقتصادية في الجزائر من خلال استعراض مراحل التنمية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية مما يساعد على توضيح مدى إرتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات الأمر الذي يجعله رهينة للصدمات الخارجية وقد خلصت الدراسة إلى وجود تأثيرات ذات دلالة إحصائية وقياسية وعلاقة طويلة المدى بين التغير في سعر البترول وتغيرات الإقتصادية.
- ✓ دراسة فضيلة فني ورفيقة دبابش **"الاقتصاد الجزائري في ظل أزمة كوفيد–19– دراسة تحليلية"**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، مجلد 16، عدد01، جامعة بسكرة الجزائر (2022)، هدفت هذه الدراسة إلى بيان الآثار الاقتصادية لازمة كوفيد–19 على الإقتصاد العالمي عامة وعلى الاقتصاد الجزائري خاصة، والوقوف إلى أهم الإصلاحات التي جاء بها قانوني المالية الجزائري لسنتي (2021– 2022) في ظل تفشي الوباء ، وتوصلت الدراسة إلى أن الأزمة الصحية أدت إلى تذبذب وتراجع مختلف الأنشطة الاقتصادية في ظل انخفاض أسعار النفط الذي يكاد يكون المورد الوحيد للإعتمادا الجزائري.
- ✓ دراسة لحميمة خالد ومايدة محمد فيصل **"أثر تقلبات أسعار النفط العالمية في ظل جائحة كوفيد – 19 على التنمية الاقتصادية في الجزائر – دراسة تحليلية خلال الفترة(2010–2020)"**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، مجلد 04، عدد 02، جامعة الوادي، الجزائر، 2021، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على اثر الفترة تقلبات النفط العالمية على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2020) في ظل جائحة كورونا (كوفيد–19)، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك انخفاضا كبيرا في أسعار النفط بداية من عام 2020 بسبب جائحة كورونا (كوفيد– 19) أدى إلى إنخفاض الطلب العالمي على النفط نتيجة الإجراءات الإحترازية المشددة للحد من تفشي الفيروس، ومن النتائج المتوصل اليها أيضا تراجع كبير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فى الجزائر.

تاسعا/ صعوبات الدراسة: يمكن حصر صعوبات الدراسة فيما يلي :

- قلة المراجع في موضوع الدراسة خاصة الكتب.
- صعوبة إيجاد بعض الإحصائيات الجديدة وخاصة لسنة 2022.
- إنعدام المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة في المكاتب الجامعية.
- صعوبة وجود إحصائيات كافية للعديد من المتغيرات وتضاربها احيانا إن وجدت الأمر الذي يتطلب الوقت والجهد الكبير من أجل توفير المعطيات الاكثر مصداقية.
- من بين الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة أن جائحة كورونا موضوع جديد وبالتالي إنعدام الدراسات التي تربط التنمية الاقتصادية مباشرة مع الجائحة وهذا ما شكل صعوبة في جمع البيانات والإحصائيات.

عاشرا/ هيكل الدراسة: من أجل الالمام بجميع عناصر الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى الفصول التالية :

- **الفصل الأول:** تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري لتحليل التنمية الاقتصادية بذكر مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنمية وخصائصها وأهدافها، وتطرقنا إلى أهم النظريات المفسرة لتنمية وعواملها ثم أبعادها، وأخيرا التطرق الى مقومات التنمية الاقتصادية .
- **الفصل الثاني:** خصصنا هذا الفصل إلى تداعيات الأزمة النفطية وأزمة جائحة كورونا حيث قسم الفصل إلى ثلاث مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى مدخل عام حول الأزمة الاقتصادية، وخصص المبحث الثاني للأزمة النفطية 2014، أما المبحث الثالث يتمحور حول أزمة جائحة كورونا المستجد 2019.
- **الفصل الثالث:** سيكون تحت عنوان مستقبل التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد الأزمات خلال الفترة (2010– 2030) حيث قسم الفصل إلى أربعة مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى عرض وتحليل برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) وخصص المبحث الثاني إلى عرض وتحليل برنامج توطيد النموا الاقتصادي (2015 – 2019)، أما المبحث الثالث عرض وتحليل النموذج الجديد للنمو (2016 –2030)، ثم ختمنا الدراسة بالتطرق إلى المبحث الرابع تداعيات الازمة النفطية وأزمة جائحة كورونا على التنمية الإقتصادية (2014_2019).

الفصل الأول

إطار نظري لتحليل التنمية الاقتصادية

تمهيد:

احتل موضوع التنمية بجميع مجالاتها منذ الحرب العالمية الثانية مكانًا مرموقًا بين الدراسات الإقتصادية، وهذا لأنها الوسيلة التي تسمح بتحسين مستوى معيشة الأفراد وتلبية جميع متطلباتهم، حيث يرجع الاهتمام بمسألة التنمية للعديد من العوامل منها حصول معظم الدول النامية على استقلالها ومن ثم وضع نظريات لتفسير الظواهر المتعلقة بها.

تتطلب عملية التنمية الاقتصادية مجموعة من الشروط والمتطلبات لنجاحها وإزالة الركود من الدول خاصة النامية، لذلك وجب على القائمين بهذه العملية وضع وتحديد مصادر تمويلها.

لتوضيح ذلك قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية تنبثق منها مطالب عديدة كالتالي:

- **المبحث الأول: أساسيات حول التنمية الاقتصادية**
- **المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية**
- **المبحث الثالث: مقومات التنمية الاقتصادية**

المبحث الأول: أساسيات حول التنمية الاقتصادية

لقي مفهوم التنمية جدالاً واسعًا وحيزا كبيرا من النقاش في الدراسات الإقتصادية باعتباره يمثل حصة الجهود المبذولة لتحقيق رفاهية الإنسان، وإن الحديث عن هذا المفهوم المعقد يقتضي الحديث عن الجوانب المختلفة والمتعلقة به.

المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية:

يعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية اوسع من مفهوم النمو ويختلف عنه لذلك ارتأينا في هذا المطلب التعريف بالتنمية الاقتصادية وأهم خصائصها.

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية:

هناك مجموعة من التعاريف لمصطلح التنمية الإقتصادية، وقبل استعرضها سنتطرق أولاً لمفهوم التنمية

التنمية لغة: تعني النماء أو الإزدياد التدريجي أما **اصطلاحا** فيستخدم إصطلاح التنمية عادة في المستويات الإقتصادية والاجتماعية وغيرها ولعل أول من استعمل هذا المصطلح هو بوجين ستيلي (Bodjinee stili) حين اقترح خطة تنمية العالم سنة 1889. ويعرف الدكتور محمد الجوهري التنمية بأنها "عملية تغيير ثقافي دينامية أي متصلة وواعية وموجهة تتم في إطار إجتماعي معين، كما ترتبط عملية التنمية بازدياد عدد المشاركين من أبناء الجماعة في دفع هذا التغيير وتوجيهه". **(العيب، شباح، بدون سنة، ص 187)**

والتنمية هي: "عملية مستمرة يشارك فيها أفراد المجتمع للعمل على نقل مجتمعهم من الحالة السلبية إلى الحالة الإيجابية في قطاع العمل المختلفة والتي تؤدي إلى زيادة وتحسين في مستوى معيشة الأفراد". **(أبو النصر، مدحت محمد، 2017، ص 67)**

فالتنمية هي الانتقال من وضع إلى وضع أحسن بهدف تحقيق الرفاهية للمجتمع.

إلا أنه يمكن عرض بعض التعاريف الخاصة بالتنمية الاقتصادية كما يلي:

"العملية التي تمكن البلاد الآخذة في النحو تحقيق النمو الذاتي الذي يصاحبه تغير في الهيكل الاقتصادي مما يؤدي في نهاية الأمر تحقيق الديمقراطية وتحقيق الاستقرار". **(حسنين، 2016 ، ص 20)**

"هي عملية متواصلة، تساهم في زيادة الدخل القومي للبلاد، إلا أن الزيادة المطردة في المكان، والمنافسة الشديدة بين الأنشطة المختلفة وعوامل التلوث البيئي، والإسراف في استخدام الموارد الاقتصادية، تشكل جميعها قاعدة التحديات

التي تقف في مواجهتها مجموعة من الأهداف، والتي تشمل في المحافظة على هذه الموارد المتوفرة وتنميتها، والعمل على زيادة كمياتها والحد من التلوث وتحسين نوعيتها". **(كافي، 2017، ص –ص 48–49)**

"تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلاً عن إجراء العديد من التغييرات في كل من هياكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء". **(عجمية، 2010، ص–ص 81–82)**

"عملية واعية ومخططة وهادفة تتطلب تنظيما من قبل الدولة من خلال تدخلها بواسطة السياسات التنموية الجزئية القطاعية والشاملة الوطنية، حيث تصبح الدولة من خلال هذا التدخل مسؤولة عن النجاح أو الفشل في توظيفها كل الإمكانات المتاحة. بالتالي فهي توجه المجتمع دون أن تتركه ينمو تلقائيا". **(غيث، 2015، ص 19)**

من خلال ما سبق، التنمية الاقتصادية هي عملية تغيير شامل ومتواصل مصحوبة بزيادة في متوسط الدخل القومي، كما أنها تشير إلى مجموعة من العمليات المخطط لها تخطيطا سليمًا بهدف إحداث تغيير داخل المجتمع لتحقيق الأهداف المطلوبة، ومن ذلك يتبين أن التنمية تشير إلى إحداث تغيرات هيكلية وجذرية والهدف الواضح من عملية التنمية هو الارتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع.

الفرع الثاني: خصائص التنمية الاقتصادية:

تتميز التنمية الاقتصادية بمجموعة من الخصائص أهمها: **(الشريف، اطلع عليه بتاريخ :2023/01/25)**

أولا: الاهتمام بتحقيق الأهداف التنموية المعتمدة على وجود استراتيجيات عمل مناسبة تهدف إلى الوصول إلى معدل النمو الاقتصادي المطلوب؛

ثانيا: التوجه نحو تحسين البيئة الداخلية للمجتمع، والقطاع الاقتصادي الخاص بالدولة وتطويره؛

ثالثا: لا يقترن معدل التنمية في بلد معين فقط بمقدار ونوعية ما استخدم من موارد اقتصادية بل طريقة تخصيص ما هو متاح بما يتلاءم مع الكفاءة الإقتصادية؛

رابعا: الاعتماد على الجهود الاقتصادية الذاتية لتحقيق التنمية الإقتصادية المعززة؛

خامسا: تطبيق التخطيط في الحكومات والمؤسسات الاقتصادية المهمة بمتابعة النمو الإقتصادي باستمرار؛

سادسا: الحرص على استغلال الموارد والإمكانات المعززة لدور الصناعة والزراعة والتجارة المحلية حسب ما يطلبه الواقع الاقتصادي من استخدام الوسائل والأدوات التي تتيح نهوض أنواع الأعمال كافة.

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية وسياساتها:

تسعى اية دولة من دول العالم متقدمة كانت او نامية من خلال اتباعها لسياسات اقتصادية معينة لتحقيق الاهداف الاقتصادية. وليس هناك خلاف على ان التنمية الاقتصادية تختلف لاختلاف ظروف كل دولة وكذا اوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

الفرع الأول: أهداف التنمية الاقتصادية:

يصعب تحديد أهداف معينة للتنمية الاقتصادية نظرا لاختلاف ظروف الدول سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، ومع ذلك يمكن تحديد بعض الأهداف الأساسية التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها.

أولا: الأهداف التقليدية: ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1. **زيادة الدخل القومي الحقيقي:** تعتبر زيادة الدخل القومي الحقيقى الهدف الرئيسي والأول من الأهداف الخاصة بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية، ذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الاقتصادية، إنما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها ولا سبيل للقضاء على هذا الفقر، والانخفاض في مستوى المعيشة وتحاشي تفاقم المشكلات الاجتماعية الا بزيادة الدخل القومي خاصة إذا تحققت هذه الزيادة عن طريق إحداث تغييرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية؛ **(ولاد سيدي، 2012، ص 45)**
2. **رفع مستوى المعيشة** :يعتبر تحقيق مستوى المعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الإقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة ولا يتحقق ذلك إلا إذا حدثت زيادة في الدخل الوطني مصحوبة بتغيير مستوى المعيشة، ويحدث ذلك عند زيادة الدخل الوطني بنسبة أكبر من نسبة زيادة السكان، مما يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل؛ **(عبد القادر علي، 2003، ص 267)**
3. **التوسع في الهيكل الانتاجي أو تعديل التركيب النسبي للإقتصاد الوطني:** يجب أن تسعي التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الانتاجي، لأن التنمية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الإقتصادية والفنية، ومن أهم المشكلات التي تعاني منها الدول النامية والتي تسعى التنمية لتحسينها تتمثل في تخلف القاعدة الإنتاجية، ضعف درجة التشابك بين القطاعات وهيمنة قطاع واحدا، ارتباط القطاع الواحد بالتصدير العام للعالم الخارجي وتبعيته بالإضافة إلى الثقل الكبير للقطاع الواحد في توليد الدخل الحكومي وتحديد مستوى النشاط؛ (**عريقات، 2014، ص 267)**

4. **تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات:** يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدفا لعملية التنمية الاقتصادية، لأن التفاوت في توزيع الدخول والثروات له آثار سلبية على المجتمع تتمثل في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الإجتماعية، بما يخلق طبقات في المجتمع. ويؤدي إلى توسيع الفجوة الإجتماعية بين أفراد المجتمع، والذي يؤدي بدوره إلى إهدار موارد الاقتصادية؛ (**المشهراوي، 2003، ص 42**)
5. **تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني:** هناك أهداف آخرى أساسية التنمية الاقتصادية والتي تدور كلها حول تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني، وتغيير طابعه التقليدي، ومن ثم فإن التنمية الإقتصادية لابد وان تسعى إلى التقليل من سيطرة الزراعة على الاقتصاد الوطني وافصاح المجال للصناعة لتلعب دورها إلى جانب بقية قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى ؛(**كوارد، 2006، ص 59**)

ثانيا: الأهداف الحديثة للتنمية (الأهداف الإنمائية): لقد تم تحديد الأهداف الإنمائية للألفية في مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في 2000 والذي يتضمن ثمانية أهداف أين تمحورت الأهداف الستة الأولى حول هدف الإقلاع من الفقر من خلال القضاء على الفقر والجوع، وتحقيق التعليم الإبتدائي للجميع، المساواة بين الجنسين ودعم المرأة، خفض عدد الوفيات بتحسين صحة الأمهات، توفير المياه الصالحة للشرب، تحسن حياة أكثر من 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة ثم ضمان بيئة جيدة ودائمة وتطوير شراكة عالمية من أجل التنمية .(**أوكيل ، 2016/2015، ص 71**)

الفرع الثاني: سياسات التنمية الاقتصادية:

يقصد بالسياسات الاقتصادية أنها عبارة عن بيان الأهداف الاقتصادية التي تتبناها الدولة والأدوات التي تستخدمها لتحقيق هذه الأهداف ولهذا فهناك سياسات نقدية ومالية وتجارية: (**القريشي، 2007، ص ص 222-229**)

أولا: السياسة النقدية والتنمية الاقتصادية: يقصد بالسياسة النقدية النشاطات التي تقوم بها البنك المركزي والمصممة للتأثير على المتغيرات النقدية مثل: عرض النقد وأسعار الفائدة وسعر الصرف وحجم الائتمان الممنوح للنشاط الاقتصادي. ويرتبط العرض النقدي بمستوى النشاط الاقتصادي ارتباط مباشرة حيث يؤدي التوسع النقدي إلى تحفيز التوسع في النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة القدرة الشرائية لاستهلاك السلع والخدمات، وتلعب السياسة النقدية في البلدان النامية دورًا مهما في تعجيل التنمية من خلال التأثير على توفير تكاليف الائتمان والسيطرة على التضخم والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات وتعمل السياسة النقدية في الإتجاهات الآتية:

1. تأمين الهيكل المرغوب لأسعار الفائدة؛

2. تحقيق التوازن المطلوب بين الطلب على النقود والعرض منها؛
3. خلق وتوسيع وتطوير المؤسسات التمويلية؛
4. توفير الإئتمان المطلوب للتوسيع الإقتصادي المرغوب وتوجيه الائتمان نحو المستخدمين؛
5. إدارة الدين العام.

ثانيا: السياسة المالية والتنمية الاقتصادية: السياسة المالية بالمعنى العام تعني كيفية استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي والاقتراض العام من قبل الحكومة لتحقيق الاستقرار الإقتصادي والتنمية الاقتصادية. وللسياسة المالية جملة من الأهداف أهمها:

- زيادة معدل الاستثمار؛
- زيادة فرص العمل؛
- تشجيع الاستقرار الاقتصادي؛
- مواجهة مشكلة التضخم؛
- إعادة توزيع الدخل القومي؛

ثالثا: السياسة التجارية والتنمية الاقتصادية: السياسة التجارية هي اجراءات تتخذها الدولة لتنظيم التجارة الخارجية وعلاقات الاستيراد والتصدير مع الخارج والسياسات التجارية ذات أهمية كبيرة وخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على التجارة الخارجية في توفير الفائض الاقتصادي والعوائد من العملات الأجنبية للإيفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية، لذلك يتعين على البلدان النامية أن توجه التجارة بالشكل الذي يجعلها مكملاً للجهود التنموية المحلية، ولا يمكن للتجارة أن تعمل كمحرك للنمو في الظروف المتغيرة وفي أحسن الأحوال أنها تستطيع أن تكمل الجهود المحلية للتنمية.

المطلب الثالث: عوامل ظهور التنمية الاقتصادية وأبعادها:

ان مفهوم التنمية ينطوي على عدة ابعاد معينة ومن بينها الابعاد السياسية والابعاد الاجتماعية والحضارية، اضافة الى ذلك هنالك عدة عوامل ادت الى ظهور هذا المفهوم.

الفرع الاول: عوامل ظهور التنمية الاقتصادية:

هناك عدة عوامل أدت إلى ظهور مفهوم التنمية هي: **(قنادرة، 2018/2017، ص ص 48-47)**

أولا: سيطرة الدولة على مجريات الأمور بالمجتمع وظهور التخطيط العلمي لتحقيق التنمية الشاملة.

ثانيا: ظهور المشكلات المترتبة على فترة الكساد العالمي 1929 -1934 الذي مر به الاقتصاد الرأسمالي وأدى ظهور مشكلة الإفلاس المالي للوحدات الصناعية والتجارية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة.

ثالثا: الحرب العالمية الأولى والثانية (1939-1945) وما نتج عنها من أضرار فادحة في اقتصاديات العالم الرأسمالي وأدى ذلك إلى تدخل الدولة في مجال النشاط الاقتصادي.

رابعا: حصول كثير من الدول النامية على استقلالها ورغبتها في وضع برامج للتنمية وذلك بالاهتمام بقضايا التنمية.

خامسا: التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الدول النامية والدول المتقدمة، مما دفع العلماء إلى دراسة تخلف هذه الدول وتحديد الوسائل المناسبة لتنميتها.

سادسا: نشأة المجتمع الصناعي الرأسمالي عقب الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر، وعلى هذا يعد المجتمع الصناعي هو الأرضية الأساسية التي أدت إلى ظهور مفاهيم التنمية بصفتها مفاهيم تعبر عن مرحلة جديدة من مراحل تطور أساليب الإنتاج الاقتصادي التي كانت لها تأثيرها المباشر على العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع والحاجة إلى طرح مفاهيم جديدة للتنمية.

الفرع الثاني: أبعاد التنمية الاقتصادية:

تتضمن التنمية الاقتصادية أبعاد مختلفة ومتعددة تشمل ما يلي: **(سيساوي، 2018/2017، ص-ص 97-98)**

أولا: البعد المادي للتنمية: يستند هذا البعد على حقيقة مفادها أن التنمية هي نقيض التخلف وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من التخلف بكل سماته، مع اكتساب الخصائص السائدة في البلدان الرأسمالية المتقدمة، كما أن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر معين من رأس المال الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، بمعنى التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية، على النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي، وتكوين السوق الداخلية، وهذا ما يعرف بجوهر التنمية. وعلى هذا الأساس فالبلدان النامية تحتاج إلى تحقيق عدد من العمليات والانجازات لكي تحقق التنمية، وهذه الانجازات تتمثل في تحقيق التراكم الرأسمالي، تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، سيادة الإنتاج السلعي، عملية تكوين السوق القومية.

ثانيا: البعد الاجتماعي للتنمية: مما لا شك فيه أن الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة وثيقة بمختلف مناحي الحياة الأخرى في المجتمع سواء الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية. وقد ترتب على توسيع مفهوم التنمية أمران أولهما المرادفة بين التنمية والتحديث، هذا الأخير يتحدد في عملية التحول نحو أنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية في الفترة الممتدة بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر للميلاد. فالمفهوم الجديد للتنمية وفق هذا المنظور تعبر عنه مؤشرات مادية وغير مادية تشمل التقدم التكنولوجي السريع وزيادة الإنتاج المادي وارتفاع معدلات الإنتاجية وسرعة الإنتقال الجغرافي وسرعة الاتصال، وزيادة السكان والتحضر وزيادة الخدمات الإنتاجية والإجتماعية وإعادة تأهيل المهارات الفردية وإعادة تشكيل الأنظمة الاجتماعية والقيمية بهدف التكيف مع متطلبات المجتمع الجديد. أما ثانيهما هو تحقيق التنمية بالانتشار، حيث تهب رياح التغيير من البلدان المتقدمة من خلال التكنولوجيا ورأس المال والمهارات والقيم والتغيرات في الأنظمة القائمة، أما الجوانب البعد الإجتماعي فتتمثل في تغيرات في الهياكل الإجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية وتقليل الفوارق في الدخول والقضاء على الفقر المطلق، وقد تغيرت النظرة إلى الفقر في عقد الستينات من القرن الماضي وأصبح ينظر له بأنه مرتبط بالبطالة، ومن ثم يتحدد هدف التنمية في اشباع الحاجات الأساسية. وبهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة إلى النمو إلى الفهم المستند إلى الحاجات الإنسانية وبذلك أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان.

ثالثا: البعد السياسي للتنمية: إن إنتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها ايديولوجية وقضية حتمية جعلت التنمية معركة جديدة حلت محل معركة الاستقلال السياسي. لأن التنمية كمشروع وطني تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي. ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الإقتصادية إلى جانب التحرر من التبعية الإستعمارية المباشرة. فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا، إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية.

رابعا: البعد الدولي للتنمية: إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي منذ منتصف القرن الماضي وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي وإلى ظهور المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومسألة إعمار البلاد التي دمرتها الحرب وصندوق النقد الدولي. ولهذا فقد أطلقت الأمم المتحدة تسمية عقد التنمية الأول 1960-1970 والذي استهدف تحقيق معدل للنمو الاقتصادي يبلغ نسبة 07%. كما شهد عقد الستينات من القرن الماضي نشأة منظمة "الغات" (GATT) أي الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية وكذلك نشأة منظمة (الأونكتاد) أي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. هذه المنظمات جميعها تهدف إلى تحقيق علاقات دولية أكثر

تكافؤا. ثم جاء عقد التسمية الثاني للفترة 1970-1980 مستهدفا معدل سنويا للنمو يبلغ 06% إلا أن جهود ومساعي كل هذه الجهات والمنظمات لم تفلح في تحقيق أهدافها الأساسية من وجهة نظر البلدان النامية، ولهذا يلاحظ أن التفاوت في الدخول ما بين البلدان الغنية والفقيرة يزداد على مر الزمن.

خامسا: البعد الحضاري للتنمية: مفهوم التنمية يعتبر مفهوم واسع وشامل يضم كل جوانب الحياة ويفضي إلى مولد حضارة جديدة، ويعتبر البعض بأن التنمية مشروع نهضة حضارية لانها ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وصوتها الإنسانية.

سادسا: البعد البيئي: لقد ساهمت مختلف النظريات والاستراتيجيات في بلورة جديدة للتنمية ذات طابع شولي، بإتساع مفهوم التنمية ليتضمن متغيرات جديدة صاغت المفهوم الموسع للتنمية (التنمية البشرية المستدامة)، الذي يتضمن كل الجوانب الكمية والنوعية والذي يرتكز على ضرورة تفاعل مختلف أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كشرط أساسي من أجل استدامة التنمية وضمان فعاليتها.

ويوضح الشكل الموالي أبعاد التنمية الاقتصادية:

الشكل (1-01): ابعاد التنمية الاقتصادية.

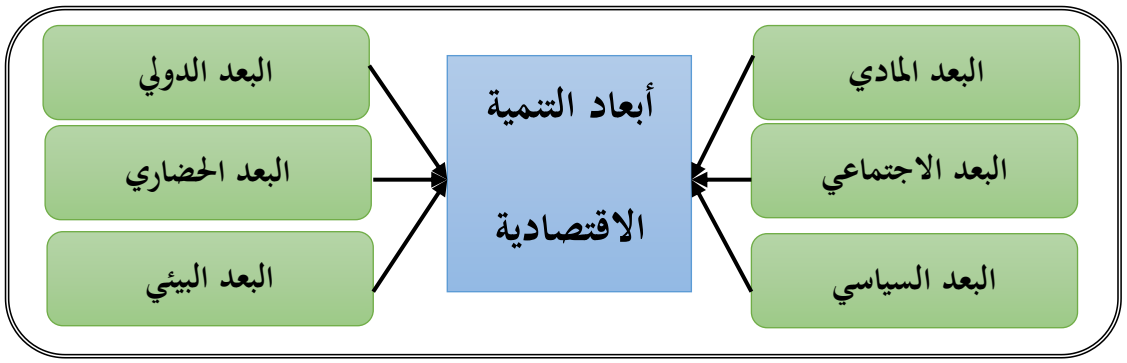

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على سيساوي مراد، مرجع سبق ذكره، ص ص 97-98.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية

يتضمن الفكر الاقتصادي النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية بهدف وضع السياسات المعالجة. وكذا الأساليب المتبعة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وتنقسم هذه النظريات إلى مجموعتين: الأولى تتضمن نظريات النمو في الدول المتقدمة، أما الثانية تتضمن نظريات التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

وقد برزت هذه النظريات من أجل معالجة قضايا التنمية الإقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار بأنه لا يمكن تطبيق تلك النظريات مباشرة على الدول النامية، إنما يتطلب الأمر مراعاة البيئة لأنها تعتبر عاملاً أساسيا، فبيئة الدول المتقدمة تختلف عن بيئة الدول النامية. وقد تم اختيار عدد من النظريات، وتتمثل في:

المطلب الأول: نظريات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة

تنقسم مقاربات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة إلى 03 مقاربات: المقاربة الكلاسيكية والمقاربة النيوكلاسيكية والمقاربة الكنيزية.

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية:

وفق هذه النظرية سوف تتعرض كل من الاقتصاديين " أدم سميث" و "ديفيد ريكاردو" (**عجمية، الليثي، 2003، ص –ص 69–71**)

أولا: نظرية أدم سميث: اهتم سميث بمشكلة التنمية الاقتصادية حيث كان هدفه هو التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي وماهية العوامل التي تعوقه، فوجد أن تقسيم العمل الاساس لرفع الإنتاجية ورأى أن تقسيم العمل لا يمكن أن يأخذ مكانه على نطاق واسع إلا حيثما يستطيع العمال استخدام الآلات والمعدات المتخصصة، وبذلك يؤكد آدم سميت على حاجة الاقتصاد الوطني إلى التراكم الرأسمالي، إلا أنه اعتقد بوجود قيود توقف العملية التراكمية للتنمية والمتمثلة في ندرة الموارد الطبيعية. ويؤكد "أدم سميث" أن الإقتصاد القومي لا بد له من تراكم رأسمالي من أجل التوسع في تقسيم العمل، لأن التراكم الرأسمالي يتوقف على رغبة الأفراد في الإدخار بدلاً من استهلاك كل دخولهم.

ويرى آدم سميث حيث تبدأ عملية التنمية فإنها تصبح متجددة ذاتيا. (**ساطور ، 2013، ص 88**)

ثانيا: نظرية ديفيد ريكاردو: واهتم ريكاردو بالنمو الاقتصادي ولا سيما في الأجل الطويل وهو يعتبر من المفكرين الاقتصاديين ذوي النزعة التشاؤمية فهو يرى أن تزايد السكان سيؤدي إلى زيادة الضغط على موارد العيش والمواد الغذائية فيظهر المجتمع عندئذ إلى الاتجاه أكثر فأكثر نحو زراعة الأرض الأقل خصوبة فيظهر أثر قانون تناقص الغلة وهو الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى نتيجتين اثنين هنا:

1. التفشي السريع بسبب الاضطرار إلى زراعة الأراضي من الدرجة الثانية والثالثة مما يكلف مالاً وجهدًا مضاعف؛
2. ازدياد تكاليف الإنتاج يؤدي إلى زيادة أسعار المنتجات مما ينعكس سلبًا على الاستهلاك (ثقل المنفعة المحققة) فتحدث المجاعات وتسود حالة من الركود الاقتصادي؛

كما يرى ريكاردو أن التقدم التكنولوجي والفني يمكن أن يؤخر الوصول إلى حالة الركود الاقتصادية وأن الخروج من هذه يستلزم عوامل كثيرة أهمها: تقليل مستويات الأجور إلى حد الكفاف، عدم تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، أن تكون المستعمرات الخارجية في خدمة اقتصاديات الدول الإستعمارية وأن يتوفر القدر الكافي من الأراضي الصالحة للزراعة.

وقد قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات هي طبقة الرأسماليين واعتبرها دينامو النمو لأي مجتمع ومحوره الأساسي، طبقة ملاك وأصحاب الأراضي وهي فئة لها وضعها الخاص وتقوم بإمداد المجتمع بالغذاء من خلال ما تنتجه الأراضي من محاصيل، وأخيرا طبقة العمال والتي لابد أن تكون الأجور التي تتقاضاها عند مستوى الكفاف. (**لوح، 2017، ص ص 106-105**)

الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسيكية:

أولا: تحليل شومبيتر: تأثر شومبيتر بالمدرسة النيوكلاسيكية باعتباره أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضا بأفكار مالتس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي فهو يمقت الشيوعية ولا يدعو لإلغاء الرأسمالية إنما تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الإشتراكي وليس الشيوعي.

وقد ظهرت أفكار شومبيتر في كتابه "نظرية التنمية الإقتصادية" عام 1911، وكملها في كتاب له عن الدورات في 1939، للتركز أهم أفكاره في التالي:

- إن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقاطعة واندفاعات غير متسقة. تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة، وذلك بسبب التجديدات والإبتكارات التي يحدثها المنظم، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو؛
- يتوقف النمو على عاملين أساسيين: الأول هو المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم امكانيات التجديد والابتكار؛
- اعطاء المنظم أهمية خاصة ووصفه بأنه مفتاح التنمية (الدينامو) المحرك لعجلة التنمية؛ (**الدليمي، 2015، ص ص 45-46**).

وتتمثل أهم أفكار النيو كلاسيك في:

- أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة، ذات تأثير ايجابي متبادل، حيث أن نمو قطاع معين يؤدي إلى نمو القطاعات الآخرى وتتمثل فكرة "مارشال" المعروفة بالفورات الخارجية لما يعتبر أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.
- فيما يخص رأس المال اعتبر النيو كلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية. فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال، التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة فتزيد الاستمارات ويزيد الإنتاج، ويتحقق النمو الاقتصادي.
- أن النمو الإقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة. (**بدر الدين، 2017، ص – ص 24-25**)

الفرع الثالث: النظرية الكينزية:

لم تتعرض نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول النامية ولكنها اهتمت بالدولة المتقدمة فقط، ويرى كينز ان الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي والادوات الكينزية والاقتصاديات النامية هي:

أولا: الطلب الفعال: وفقًا لكينز فإن البطالة تحدث لسبب نقص الطلب الفعلي وللتخلص منها يقترح كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواءا على الاستهلاك أو الاستثمار.

ثانيا: الكفاية الحدية لرأس المال: يرى كنيز أن الكفاية الحدية الرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.

ثالثا: سعر الفائدة: يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للإستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي. ويتحدد سعر الفائدة بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود.

رابعا: المضاعف الكينزي: يقوم على فرضيات وجود بطالة لا إدارية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، درجة مرونة عرض مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج (**النباتي، 2015، ص 19**).

المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية في الدول النامية:

تنقسم مقاربات التنمية الاقتصادية في الدول النامية الى اربعة مقاربات: مقاربة الدفعة القوية ومقاربة النمو المتوازن ومقاربة النمو غير المتوازن ومقاربة التبعية للنظام الرأسمالي العالمي الجديد.

الفرع الأول: نظرية الدفعة القوية "رونشتين رودان":

يرى رونشتين رودان أن التنمية في الدول النامية تحتاج إلى دفعة قوية من رؤوس الأموال المستثمرة ومن استغلال الموارد المتاحة في المشروعات، ومن التنظيم، حتى تجتاز مرحلة الانطلاق، لأنه تجزئة مشروعات رأس المال الاجتماعي وإقامتها تدريجيا تحول دون إمكانية الاستفادة منها، ومن ثم فإن ذلك يعتبر تبديدًا للموارد النادرة التي يمتلكها المجتمع، هذه الدفعة القوية حسبه يقدر حجمها بم يقارب 13% من الدخل الوطني خلال الخمس سنوات الأولى من النمو ترتفع تدريجيا مما يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني وبالتالي زيادة الميل الحدي للإدخار من أجل مشروعات ضخمة في الاقتصاد. (**الشرفات، 2010، ص 49**)

أما نموذج "رودان" لتصنيع المناطق المتخلفة فقد يبنى على أن يكون للدولة دور بارز في عملية تخطيط وتنفيذ مشاريع التصنيع التي يتطلبها مبدأ الدفعة القوية، لأن تدخل الدولة ضروري لضمان توفير الموارد التمويلية ولضمان حركة رؤوس الأموال الأجنبية بشكل يكفل لها أداء مهمتها، فالسوق المحلية المحدودة في البلاد المتخلفة لا تدعم المستثمر الخاص على انشاء مشروعات صناعية، فالمستثمر يبني قراره على أساس الاستفادة الخاصة وليس على أساس الاستفادة الجماعية. (**الدليمي، 2015، ص–ص 92–93**)

أولا: مضمون نظرية الدفعة القوية: تبدأ عملية التصنيع بشكل دفعة قوية من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء رأس المال الاجتماعي من طرق ومواصلات ووسائل نقل وتدريب القوى العاملة شريطة تكامل هذه المشروعات

الضخمة، والتي من شأنها أن تخلق وفورات اقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة ضرورية لقيام مشروعات صناعية كما يجب توجيه حجم صخم من الاستثمارات لصناعات تتكامل مشروعاتها لتحقيق التشابك الأفقي والرأسي يترتب عن اقامتها في آن واحد وفورات خارجية في جانب كل من الطلب والعرض. (**قريصة، د.س، ص 10**)

ويركز "رودان" أن تحقيق الوفورات الخارجية تنتج عن ظاهرة عدم التجزأة سواء في حالة الإنتاج سواء في مستلزمات الإنتاج أو العمليات التصنيعية وعدم التجرأة في الطلب مما يساعد على تأمين لكل الصناعات اعتماداً على بعضها البعض، وأخيرًا عدم التجزئة في جانب العرض للمدخرات. (**القريشي، 2007، ص 89**)

ثانيا: الانتقادات الموجهة للنظرية:

من الطبيعي أن يكون لكل نظرية مؤيدون ومعارصون، ومن جملة الإنتقادات التي وجهت لهذه النظرية ما يأتي:

- ✓ عدم واقعيتها وعدم ملاءمتها للدول النامية لأنها تفترض توافر كميات ضخمة من رؤوس الأموال لإقامة البنية التحتية والمشروعات المتكاملة، وهي مشكلة بالنسبة للبلدان التي لاتتوفر لديها مثل هذه الموارد؛
- ✓ أكدت هذه النظرية على تنمية الصناعة دون التأكيد على تنمية الزراعة والتي تعتبر النشاط السائد في مثل هذه البلدان؛
- ✓ أن تطبيق هذه النظرية يزيد من مستوى الطلب على العديد من السلع والمواد ومستلزمات الإنتاج الأمر الذي يولد ضغوطا تضخمية في الاقتصاد؛
- ✓ توكد النظرية على مشكلة ضيق السوق لكن تأكيدها على الصناعات المنتجة للسلع الإستهلاكية للسوق المحلي لا يمكن أن يحل مشكلة ضيق السوق؛ (**القريشي، 2007، ص –ص 90–91**)

الفرع الثاني: نظرية النمو المتوازن "نيركسه":

صاغ الأستاذ "تيركسه" جوهر الفكرة الدفعة القوية التي قدمها رودان في صيغة حديثة متكاملة أخذت تسمية استراتيجية النمو المتوازن

أولا: مضمون نظرية النمو المتوازن: يركز (نيركسه) على الحلقة المفرغة الناتجة بسبب ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي مؤكدا أن كسر هذه الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسع حجم السوق والذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة

من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن مع التأكيد على ضرورة تحقيق قدرا من التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي. **(عبد العزيز، ناصف، 2003، ص 159)**

وتؤكد النظرية على الحجم الكبير من الاستثمارات ليتم تجاوز مشكلة عدم القابلية على التجزأة في جانب العرض وفي جانب الطلب، كما تقود هذه الجبهة العريضة من الإستثمارات إلى تكامل أفقي وعمودي للصناعات، وتقسيم أفضل للعمل، ومصدر موحد لمواد الخام، ومهارة فنية وتوسيع السوق واستقلال أفضل للبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

وبشكل عام يستند مؤيدوا هذه النظرية على أهمية رأس المال الاجتماعي وعدم قابليته للتجزئة وتكامل الطلب وأهمية السياسة الإدخارية وضيق السوق ومشكلات التجارة الخارجية. وكل ذلك يدفعهم إلى تبني فكرة الدفعة القوية في إطار النمو المتوازن.

ثانيا: الانتقادات الموجهة للنظرية:

وجهت العديد من الانتقادات إلى هذه النظرية كما يلي:

- أن اقامة الصناعات جميعها في آن واحد قد يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج مما يجعلها غير مربحة للتشغيل في غياب العدد الكافي من المعدات الرأسمالية؛
- يرى الإقتصادي "هيرشمان" وهو من مؤيدي نظرية التنمية غير المتوازنة، بأن تنفيذ نظرية النمو المتوازن سوف ينتهي إلى فرض إقتصاد صناعي متكامل وحديث على قمة اقتصاد تقليدي راكد لا يرتبط أحدهما بالآخر، وأن التنمية هنا تكون عبارة عن إحياء لظاهرة الازدواجية الإقتصادية، لكن أصحاب هذه النظرية يردون بالقول بأن النمو المتوازن يفترض تنمية الزراعة والصناعة بشكل متوازن؛
- يعتبرها البعض غير واقعية لأنها تفترض توفر موارد ضخمة لتنفيذ برنامجها وهذا غير متوفر في البلدان المتخلفة؛
- يؤكد البعض بأن مفهوم النمو المتوازن ينطبق أكثر على البلدان المتقدمة من انطباقه على البلدان المتخلفة، وأن هذه النظرية في الواقع هي تطبيق لحالة البطالة الكينزية على بلد متخلف لا تتوفر فيه المكائن والمعدات والمدراء والعادات الاستهلاكية؛

لهذا فإن فكرة النمو المتوازن ليست فكرة خاطئة في نظر البعض ولكنها غير ناضجة، لأنها قابلة للتطبيق في مراحل لاحقة من النمو المستدام ولكنها غير ملائمة لكسر الجمود الذي تتميز به البلدان المتخلفة. **(القريشي، 2007، ص ص 94-95)**

الفرع الثالث: نظرية النمو غير المتوازن:

ارتبطت بالاقتصادي " ألبرت هيرشمان" وإن كان سبقه إلى ذلك الاقتصادي "فرانسوا بيرو" الذي قدم صيغة للنمو غير المتوازن تحت اسم نقاط أو أقطاب النمو.

أولا: مضمون نظرية النمو غير المتوازن: هي أن التنمية الاقتصادية يجب أن تبدأ بإنماء بعض الصناعات أو القطاعات الرائدة ثم تنتشر بعد ذلك تلقائيا إلى بقية الصناعات والقطاعات فى الاقتصاد الوطني.

وبذلك فهو يرى أنه من الأفضل للدول النامية، أن توجه استثماراتها في الأنشطة الإنتاجية المباشرة مع وجود حد أدنى من الاستثمار في رأس المال الاجتماعي، كما ينبغي التركيز على الاستثمار الذي يتولد عنه أكبر قدر ممكن من الروابط الأمامية والخلفية. (**سلايمية، 2015/2014، ص 31**)

وفقا لهيرشمان فإن اقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشروعات آخرى من وفورات خارجية، إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات آخرى تالية يجب أن تستهدف السياسيات الإنمائية ما يلي:

-تشجيع الاستثمارات التي تخلف المزيد من الوفورات الخارجية.

-الحد من المشروعات التي تستخدم الوفرات الخارجية أكثر مها تخلق منها. (**النباتي، 2015، ص 26**)

وقد أيد هيرشمان الفكرة التي تنص بأن يبدأ التصنيع في المدن الكبرى وألا تعطي الأولوية إلى التنمية الريفية، واعتبر أن التنمية غير المتوازنة من شأنها أن تتغلب على العجز في اتخاذ القرار الاستثماري الذي تفتقر إليه هذه البلدان. وإذا أريد للإقتصاد أن يشق طريقه إلى الأمام فإن مهمة السياسة الإنمائية يجب أن تبقى على الضغوط وعلى عدم التناسب وإختلال التوازن. فالنمط المثالي للتنمية عند هيرشمان يتمثل في خطوات متتابعة تقود الاقتصاد بعيدا عن التوازن. فكل خطوة انمائية تخلق اختلالاً في التوازن سوف يصحح نفسه عن طريق إحداث اختلال في التوازن لخطوة تالية تحت الاقتصاد على أن يخطو مرة آخرى وهكذا. فالتنمية طبقاً إلى هيرشمان عملية ديناميكية تنقل الاقتصاد من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن آخرى ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل.

ثانيا: الانتقادات الموجهة النظرية:

يعتبر البعض أن هذه النظرية واقعية وتأخذ كل أوجه عملية التخطيط التنموي في الاعتبار وما ذلك وجهت لها العديد من الانتقادات.

- من أهم الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية هي الافتراض بأن هذه النظرية تجري بصفة أساسية من خلال مبادئه الفردية والتي تتخذ من اختلال التوازن محركاً للنمو، ومعنى هذا أن التنمية لا تتم ضد التخطيط الشامل والذي يعتبره البعض مهما في ضوء محدودية الموارد. ومعلوم أن قرارات الاستثمار في البلدان النامية تمثل العقبة أمام التنمية فكيف يترك الأمر للمبادرة الفردية؟؛
- إن خلق عدم التوازن في الإقتصاد، من خلال الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية وفي ضوء الشح في الموارد قد يقود إلى الضغوط التضخمية ومشكلات ميزان المدفوعات في البلدان النامية؛
- أن هذه النظرية تفترض وجود مرونة عالية في عرض الموارد وهذا غير واقعي. (**القريشي، 2007، ص ص 99–100**)

الفرع الرابع: نظرية التبعية للنظام الرأسمالي العالمي الجديد:

تعتبر الدول النامية وفقا لهذه النظرية دول أسيرة لتنظيم مؤسسات اقتصادية وسياسية على المستويين المحلي والدولي، حيث أصبحت اقتصادياتها محكومة بالتبعية الاقتصادية للعالم المتقدم. وقد اكتسبت هذه النظرية مكانتها خلال السبعينيات بعد خيبة الأمل التي أصابت الدول النامية من محاولاتها المستمرة لتطبيق نظريات ونماذج تنموية غير ملائمة.

وقد ركزت هذه النظرية على نموذجين رئيسيين هما: (**الدليمي، 2015، ص ص 70–71**)

أولا: نموذج التبعية للاستعمار الجديد: يعد هذا النموذج إمتدادًا للفكر الماركسي والذي يرجع استمرار التخلف الدول النامية لهيمنة النظام الرأسمالي على الاقتصاد العالمي، وعدم تكافؤ العلاقات بين جانبي العالم المتقدم والعالم المتخلف، وأن دول هذا الأخير لم تتقدم وتحقق التنمية دون ان تتحرر من تبعيتها الاقتصادية، حيث أن نموذج التبعية يتسم بعدد من المظاهر والتي أهمها مايلي:

- ✓ دمج الاقتصاد المحلي بالسوق العالمية؛
- ✓ تدهور حالة التكامل بين القطاعات المحلية نفسها، وتمحور كل منها على قطاعات خارجية رأسمالية؛
- ✓ الاعتماد الكبير على السوق الرأسمالية العالمية في سد الاحتياجات الأساسية؛
- ✓ التضخم وضعف كفاءة السياسات المالية والنقدية ولعبة البورصة؛

- ✓ تدمير القطاع الزراعي بالتوسع العمراني والمضاربة على الأرض؛
- ✓ التبعية التكنولوجية الناجمة عن التخلف وعن سياسة الاحلال غير المدروسة؛

ثانيا: نموذج المفهوم الخاطئ للتنمية: الذي يبنى على أن تخلف الدول النامية هو بسبب تقديم نصائح أو خبرات غير مناسبة أو غير صحيحة من قبل خبراء الدول المتقدمة العاملين في المنظمات والمؤسسات والوكالات الدولية، فهذه النصائح يبنى عليها سياسات اقتصادية غير صحيحة لا تنسجم مع أولويات التنمية في الدول النامية.

المبحث الثالث: مقومات التنمية الإقتصادية

سنتطرق في هذا المبحث إلى متطلبات التنمية الاقتصادية مصادر تمويلها، وفي الأخير نورد مختلف العوائق التي تواجه عملية التنمية.

المطلب الأول: متطلبات التنمية الاقتصادية

تتحدد التنمية الاقتصادية بما يملكه المجتمع من بنية أساسية فضلا عن رأس المال وقوة اليد العمل أو رأس المال البشري وموارده الطبيعية وتتمثل أهم متطلبات التنمية الاقتصاية فيما يلي:

أولا: المقومات المادية: تعتبر الدعامة الرئيسية للتنمية وتتمثل أهم مقوماتها فيما يلي: **(اوكيل، 2016/2015، ص ص 72-73)**

1: تراكم رأس المال: يتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الإستثمار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية لأغراض الاستثمار بدل الاستهلاك، وأن جوهر تراكم رأس المال يكمن في الحقيقة في تعزيزه من طاقة البلد على إنتاج السلع، فعيتبر تراكم رأس المال العامل الأساسي لنمو التصنيع الذي يمكنه أن يحقق معدلاً عاليا للنمو. إن رأس المال بنوعيه المالي أو الحقيقي أحد أهم عناصر الإنتاج والنمو وتحقيق التقدم التكنولوجي الكامن في السلعة الرأسمالية، إن البلدان النامية تؤكد بشكل كبير على أهمية تراكم رأس المال وعلى الحاجة إلى زيادة مستوى الإستثمار بالنسبة للإنتاج فهو وسيلة للتخلص من الحلقة المفرغة للفقر.

فالمسؤولية الإقتصادية التي تواجهها الدول النامية هي زيادة حجم تكوين رأس المال عن طريق الاستثمار بنوعيه الحكومي والخاص، وهنا تأتي السياسة المالية لتقوم بدور هام مع الإشارة أن بعض البلدان لا تعاني من ندرة رأس المال وإنما في العجز

عن تعبئة الفائض الإقتصادي لتحقيق زيادة في الإنتاج، ومن أهم العقبات التي تواجه تعبئة الفائض الإقتصادي في الدول النامية هي كيفية توجيه هذا الفائض ولذا مشكلة توزيع هذه الزيادة في الإنتاج ما بين الإستهلاك والإدخار، حيث أن التراكم من شأنه زيادة المدخرات بزيادة الإنتاج ونتيجة إرتفاع الميل الحدي للإستهلاك في الدول النامية من شأنه أن يستحوذ الاستهلاك الضروري إضافة تزيد الحكومة من الحصيلة الضريبية فضلاً عن تشجيع القطاع الخاص إلى إحداث إدخار واستثمار، إن توفير أكبر حجم ممكن من الموارد الادخارية واستثمارها في بناء طاقات إنتاجية صناعية سوف يكسر حواجز التخلف باعتبار التراكم الرأسمالي لب التنمية الإقتصادية.

2: التصنيع: يمكن للدولة النامية من خلال التصنيع أن تستقل اقتصاديا وتخفف من تبعيتها للدول المتقدمة خاصة التي تعتمد في إنتاجها على المواد الخام، كما يساعد التصنيع على التخصص في الإنتاج والتمتع بالميزات النسبية في التجارة الخارجية. فالقدرة على صناعة السلع الإنتاجية تعتبر الطريق الرئيسي نحو التنمية الاقتصادية الحقيقية.

3: ضرورة التخطيط للتنمية: باعتبار التنمية الاقتصادية شاملة فهي عملية مخصصة بوضع خطط متكاملة التي توضح برنامج عمل الاقتصاد القومي ومبنية على أسس علمية وموضوعية ومرنة بما يتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية التي يحتاج إليها المجتمع، والملاحظ أن التنمية في البلدان النامية لا تتوقف على ايجاد التوفيقات بين الموارد وعنه معينة للإنتاج بقدر ما تتوقف على بنية إدارية قوية قادرة على حمل عبء برامج التنمية، وذلك يقتضي زيادة الشعور بالمسؤولية واكتساب المهارات والتقنيات مع وضع برامج لتبني نظم مالية حديثة تعتمد على مجموعة من الأساليب والإجراءات التي تستطيع من خلالها المساهمة في خدمة التنمية الاقتصادية نظرا لكون معظم الدول النامية تتسم بضعف التخطيط التنموي الإقتصادي.

وكون التنمية الاقتصادية هادفة إلى تغيير المواقف والظروف الإجتماعية فيجب توفير المناخ الملائم والمشجع على التنمية، فالنظم الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية تعتبر من الأمور المساعدة على تهيئة هذا المناخ وأولى هذه العناصر عنصر الأمان الإستثماري للحفاظ على رؤوس الأموال المحلية وجذب رؤوس أموال أجنبية عن طريق القوانين الاقتصادية والحوافز الضريبية وتوفير الإستقرار السياسي.

ثانيا: الموارد الطبيعية: تعرف على أنها " العناصر الأصلية التي تمثل حبات الأرض الطبيعية، تعرف الأمم المتحدة من جهتها الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي يتمكن من أن ينتفع بها. **(زعباط، 2018، ص ص 261-262)**

هذه الموارد موجودة على الكرة الأرضية أو فوقها أو تحت الأرض وتشمل أيضا كل الموارد المتوفرة في أعماق البحار، وبصيغة أكثر تحديدا فإن هذه الموارد تشمل: الصخور التي تحتوي على خامات المعادن ومصادر الطاقة مثل النفط والفحم واليورانيوم والغاز والمنتوجات المفيدة الأخرى مثل أحجار البناء والمياه الجوفية والتربة التي تزرع فيها النباتات والمياه السطحية، وكذلك التي توفر الأماكن أو المواقع للمباني وطرق وسكك الحديد والهياكل الأخرى، كما أن المياه السطحية والمياه الجوفية لا يمكن الاستغناء عنها وتمثل العنصر الأساسي في التنمية الاقتصادية وبخاصة في مرحلة بداية النمو الاقتصادي، ذلك أن البدء بعملية تكوين رأس المال تتطلب بالضرورة أن يكون البلد في وضع يجب أن ينتج فيه فائضا، وهذا الأخير في بداية عملية النمو الاقتصادي ليس أكثر من الإنتاج بكمية أعلى من مستوى حد الكفاف لمعيشة الأفراد في الدول الأقل تطورا . فالموارد الطبيعية إذا كانت متوافرة بكميات كبيرة ويمكنها أن تستديم النمو في معدلات عالية.

ثالثا: الموارد البشرية: إن المقومات البشرية للتنمية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزمات في العملية الإنتاجية حيث أن العبرة في التنمية أن تتم بأيدي أفراد المجتمع وأن تجتهد العقول الوطنية للإبداع والابتكار حيث أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها في نفس الوقت، كما ترتبط التنمية الإقتصادية بتراكم رأس المال البشري والمرتبط أصلا بمستوى التعليم والتدريب، والتي تنعكس على الناتج الوطني وعلى مستوى الإنتاجية مما يؤدي إلى استغلال أكفأ للموارد الاقتصادية ولهذا فإن عملية التخطيط ينبغي أن تتضمن تخطيط للموارد البشرية بهدف تحقيق وضمان استمرار التوازن بين عرض العمل والطلب عليه. **(عبد العظيم محمد، 2009، ص ص 137-138)**

رابعا: التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي: إن المعرفة الفنية للقيام بالإنتاج تعد إحدى مستلزمات الإنتاج فهي تلعب دورا حاسما في نمو الإنتاج عندما تتجسد التحسينات في التكنولوجيا في السلع الرأسمالية أو البشرية في شكل مهارات للعمل والإدارة.

إن التقدم التكنولوجي يعني تغيرا في المعرفة الخاصة بالإنتاج والتغير في المنتج. كما يلعب دورا في زيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية وهذه الزيادة تأخذ شكل التحسن في الإنتاج أو تقليل تكاليف الإنتاج والتغلب على الندرة والتقليل من قيودها. ويمكن إكتساب التكنولوجيا عن طريق نقلها عبر قنوات متعددة ومختلفة منها: البرامج التعليمية والتدريبية، استيراد المكائن والمعدات والوثائق الفنية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، شراء براءات الاختراع وحقوق الصنع والمعرفة الفنية، عقود الخدمات الإستشارية مع الشركات أو الخبراء. **(أوكيل، 2016/2015، ص-ص 74-75)**

المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

بصفة عامة فإن تمويل التنمية مسؤولية جماعية ولا يجب النظر إلى التنمية الإقتصادية على أنها سياسة تقبل التأجيل بل أنها ضرورة ملحة، من الناحية الاقتصادية فإن تمويل التنمية يعتمد على عدة مصادر يصنفها الباحثين إلى: مصادر تمويل داخلية وخارجية.

الفرع الأول: مصادر التمويل الداخلية:

تنقسم المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية إلى:

أولا: الادخارات المحلية: يتفق معظم الاقتصاديين على تجميع رأس المال الحقيقي الناتج عن المدخرات هو احدى أهم مصادر تمويل التنمية الإقتصادية ويقتضي ذلك زيادة في المدخرات الوطنية مع وجود نظام مالي وائتماني يمكن المستثمر من الحصول على الموارد ثم البدء في الاستثمار وبدون مدخرات حقيقية فإن الزيادة النقدية قد يؤدي للتضخم وبذلك فإن من الأهمية أن تسلك الحكومات طرفاً عادلاً لزيادة المدخرات من خلال زيادة الضرائب والا يؤدي الزيادة في المدخرات إلى القضاء على الدوافع المشجعة للأنشطة الإقتصادية كما يمكن أن يتم تجميع المدخرات من خلال إصدار سندات حكومية.

ويرى الإقتصاديون أن هناك علاقة متبادلة بين الإدخار والتنمية حيث تتأثر التنمية بحجم المدخرات المتاحة للاستثمار واية كانت درجة تأثير الإستثمار على التنمية تتحدد وفقا لمدى توافر السياسات الإنتاجية والعمالة المناسبة، كما أن التنمية عنصر أساسي محدد للإدخار خاصة في الدول ذات الدخول المنخفضة وتضل تنمية المدخرات محور السياسة الاقتصادية لضمان التحويل الكافي للإستثمارات المطلوبة والملائمة للوصول للتوظيف الكامل وكذلك لتجنب ما يسمى بفجوة الموارد المحلية التي تحدث عند تجاوز الاستثمار للمدخرات وتؤدي إلى ضغوط تضخمية (**بلقاسم، 2013/2012، ص ص 53-54**)

وتنقسم المدخرات المحلية للتمويل إلى: الادخار العائلي، ادخار قطاع الأعمال، الادخار الحكومي.

1. **الادخار العائلي:** والتي تحدد بمجموعة من العوامل؛ شخصية (تفضيل نمط معين من الاستهلاك) أو موضوعية (حجم الدخل الوطني وطريقه توزيعه) بحكم أن الزيادة في الدخل الوطني تنعكس على الزيادة في نصيب الفرد منه وتترجم في زيادة قدرة الفرد على الإدخار، بالاضافة إلى التغيرات في مستويات الأجور الحقيقية والأسعار والتغييرات في السياسات الضريبية، ويبقى دور الدولة تحفيز الأفراد على الإدخار، وتوجيههم إلى الاستثمار الإنتاجي ضمن مخططات تنموية شاملة بدل التوجه نحو الانفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية؛(**عايب ، 2017، ص37**)

2. **ادخار قطاع الأعمال**: المقصود بهذا النوع من الإدخار هو كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح عن طريق مبيعاتها التي تشكل بدورها مصدرا للإدخارات وتنقسم هذه المدخرات إلى نوعين هما: ادخارات قطاع الأعمال الخاص وادخارات قطاع الأعمال العام. فالإدخار الخاص يكون من قبل الأفراد والمؤسسات. بينما الإدخار العام تتكون من: الضرائب، القروض، شهادات الاستثمار الإصدار النقدي (التمويل بالعجز والذي يقصد به حجم السيولة النقدية عن طريق اصدار نقود جديدة وهذا الأمر قد يتسبب أحيانا في حالات تضخمية)؛
3. **الادخار الحكومي**: الادخار الحكومي يمثل الفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والنفقات الحكومية الجارية. وفي حالة وجود فائض فإنه يوجه لتمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون (في حالة مديونية الحكومة). وعادة ما تزيد النفقات الجارية للحكومة عن ايراداتها الجارية، مما يعني حالة وجود عجز الأمر الذي يضطرها إلى الالتجاء لتمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة؛

وتعمل الحكومات دائما على تنمية مواردها إضافة إلى محاولة الضغط والتقليل من نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى ومجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة. (**سيساوي، 2018، ص –ص 113–114**)

ثانيا: الضرائب: تعرف الضريبة بأنها "اقتطاع مالي في شكل مساهمة نقدية إجبارية من الأفراد، في أعباء الخدمات العامة تبعا لمقدرتهم على الدفع ودون النظر إلى تحقيق نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمات العامة وتستخدم حصيلتها في تحقيق أهداف إقتصادية واجتماعية ومالية وغيرها، وتقوم الدولة بتحصيلها لذلك. وتقوم السياسة الضريبية الناجحة والتي تساعد على دفع عملية التنمية الإقتصادية يجب أن تهدف إلى جملة من الأمور أهمها: (**القريشي، 2007، ص–ص 192–199**)

- ✓ يجب أن تستهدف تعبئة الفائض الاقتصادي وتوجيهه لأغراض التنمية؛
- ✓ يجب أن تستهدف الحد من الاستهلاك وخاصة غير الضروري؛
- ✓ الهيكل الضريبي يجب أن يكون مرنا بحيث يستجيب للتغيرات الاقتصاد الجارية؛
- ✓ السياسة الضريبية يجب أن تستهدف تغيير نمط الاستثمار، وكذلك من تفاوت مستويات الدخول ومستويات الاستهلاك المختلفة؛

ثالثا/ التمويل بالعجز (التمويل التضخمي): يعني ذلك تمويل ومواجهة عجز الموازنة العامة بوسائل تضخمية. هذه الوسيلة تعتبر من أرخص الوسائل التي ينتهجها القائمون على السياسة المالية في الدول النامية التي تعاني من ضعف مرونة الإيرادات

العامة والإنفاق العام، فقد كان اللجوء إلى البنك المركزي لطبع نقود ورقيه بنسبة كبيرة من رقم العجز الصافي أو لكل العجز الصافي. وبالمقابل كانت التكلفة عالية على الإقتصاد القومي حيث كان ذلك من أهم أسباب تزايد معدل التضخم في الكثير من التحارب، ومنها التجربة المصرية حيث ثبت أن مرحلتي السبعينات والثمانينات أن هناك علاقة دائرية بين التمويل التخضمي وزيادة معدل التضخم وزيادة عجز الموازنة، حيث يترتب على اصدار النقود الجديدة لتمويل العجز زيادة معدل التضخم (زيادة المستوى العام من الأسعار)، والأخير يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العجز – ويقترن به – الذي يتم تمويله بنسبة كبيرة من الجهاز المصرفي وطبع النقود فيزداد المعروض النقدي. مما سيؤدي إلى زيادة معدل التضخم ومن ناحية أخرى يؤثر الارتفاع المتزايد للأسعار على الإنفاق العام فيزداد بدرجة أكبر من الإيراد العام فيزداد العجز –تبعًا لذلك–مرة أخرى. **(عبد المطلب، 2003، ص ص 79–78)**

الفرع الثاني: مصادر التمويل الخارجية: يتم اللجوء إليها في حالة عجز المدخرات المحلية (الداخلية) عن توفير رأس المال الكافي لتحويل الاستثمارات المطلوبة، من خلال استيراد رأس المال الأجنبي للخروج من هذا المشكل وتسهيل انجاز عملية التنمية الإقتصادية وتنقسم بدورها إلى قسمين:

أولا: مصادر التمويل الخاصة: وتنقسم بدورها إلى:

1/ الاستثمار الأجنبي المباشر: هو الإستثمار في المشروعات يملكها ويديرها الأجانب سواء بملكية كاملة أو بحصة تكفل السيطرة على إدارة المشروع وغالبًا ما تكون في صورة مشروعات تمارس نشاطها في البلدان النامية أو فروع لشركات اجنبية في الخارج وتنقسم إلى ثلاث أنواع: **(سيساوي، 2018، ص ص 116–117)**

- **الإستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة:** ويقصد بهذا النوع تملك أصحاب رأس المال الأجنبي للمشروعات المقامة ملكية تامة. وقد تزايد هذا النوع منذ بداية السبعينات من القرن العشرين.
- **الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية:** وهي تأخذ الشكل الثنائي في النشاط وتأخذ واحدًا أو أكثر من الأشكال التالية: شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني العام (الحكومة)، شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني والخاص، شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي من جهة ورأس المال الحكومي ورأس المال الوطني من جهة أخرى.
- **الشركات متعددة الجنسية:** والتي يعرفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بأنها شركات يمتد نشاطها الاقتصادي ليغطي كافة المشروعات التي تشرف على أو تدير مصنعًا أو منجمًا في دولتين أو أكثر.

2. القروض التجارية: تعتبر القروض التجارية من أكبر أنواع المدخرات الأجنبية المتدفقة للبلدان النامية والتي نمت بشكل سريع. وتتكون هذه القروض من القروض السندية والقروض المصرفية أو التجارية وائتمانات التصدير، وهذه الأخيرة تصل نوعان من التأمين يمنع للمصدرين ضد احتمالات حدوث الخسائر للمصدرين من جرائم عدم دفع المستوردين عن البضاعة المستوردة. (**أوضايفية، 2014/2013، ص-ص 74-75**)

ثانيا: مصادر التمويل الرسمية: تتمثل هذه التدفقات في الإعانات على شكليها: (**القريشي، 2007، ص 208**)

1. **التدفقات الثنائية (الحكومية):** وهي تلك التي يتم منحها على أسس تفضيلية وتتضمن عنصر المنحة، ولهذا تسمى مساعدات انمائية رسمية وتشمل: المنح الثنائية، القروض ويكون تقديم الجزء الأكبر من المعونة الاقتصادية ثنائيا، أي ما بين دولة ودولة آخرى؛
2. **تدفقات المساعدات متعددة الأطراف:** وهي التي تقدم من طرف المنظمات والوكالات الدولية. هذه المصادر الرئيسية لتدفق المساعدات المتعددة الأطراف وتتمثل في: البنك الدولي للإعمار والتنمية، وكالة التنمية الدولية، وكالة التمويل الدولية، وكذلك الأمم المتحدة والبنوك التنموية الإقليمية. ويوضح الشكل الموالي مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:

الشكل رقم (1-02): مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

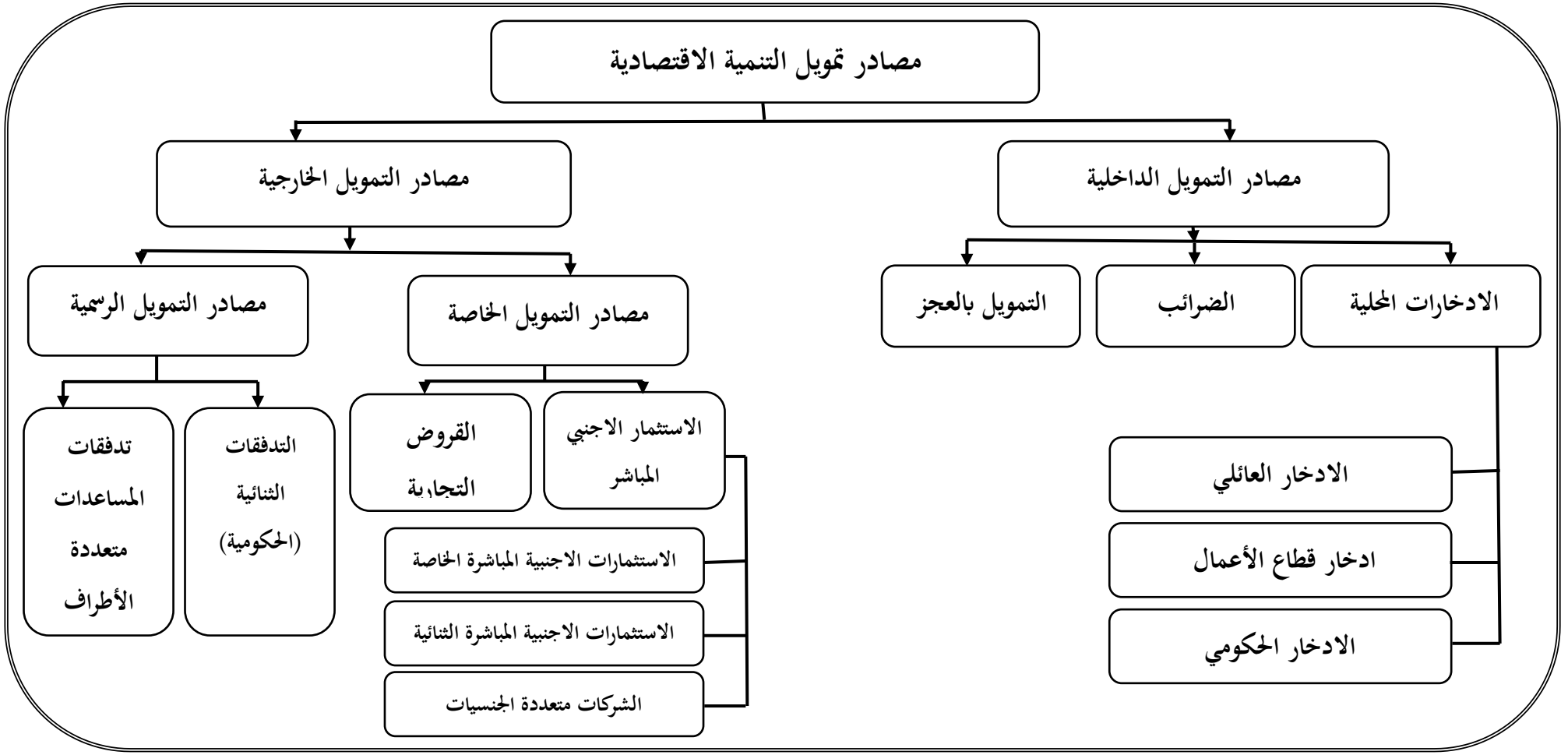

المصدر: من اعداد الطالبتان بناءًا على: مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 198. حدة أوضايفية، مرجع سابق، ص ص 73-74. سيساوي مراد، مرجع سابق، ص ص 113-117.

المطلب الثالث: عوائق ومشكلات التنمية الاقتصادية

هناك عدة عقبات تتعرض لها التنمية الاقتصادية خاصة للدول المتخلفة نوجزها فيما يلي:

أولا: معيقات طبيعية: تشكل في مجملها العوامل الطبيعية من مناج وتربة وأرض ووفرة المياه. إن معظم الدول النامية تقع تحت تأثير عوامل طبيعية غير مواتية كالمناخ الذي يشكل عائقا في سبيل تعظيم الإنتاج خاصة الزراعية منها. غير أنه ليس بمقياس إذ استطاعت دول متقدمة التغلب على هذه الظروف بتطوير وسائل الإنتاج وأكثر مثال اليابان التي تفتقر مصادر الطاقة والمعادن لتصل إلى أعلى المراتب من خلال الإدارة الكفؤة بما هو مناخ من موارد. **(الشرفات، 2010، ص ص 170-171)**

ثانيا: معيقات اقتصادية: تعاني غالبية الدول النامية من عوائق إقتصادية من أهمها انخفاض مستوى الدخل مما تسبب في انخفاض في مستوى التغذية يؤدي إلى انخفاض مستوى الصحة، وانخفاض مستوى الصحة بدوره انخفاض فى مستوى انتاجية الفرد العامل ومن الطبيعي أن ينعكس انخفاض الإنتاجية على مستوى الدخل ومن أسباب انخفاض الإنتاجية تخلف أساليب الإنتاج المتبعة وتدني مستوى التكنولوجيا المستخدمة وسوء توزيع قوة العمل بين القطاعات الإنتاجية. ونتيجة لهذه المشاكل التي تعانيها الدول النامية أدت إلى تفاقم التبعية الإقتصادية والسياسية والثقافية للعالم الخارجي وخاصة الدول الغربية المتقدمة التي لا تريد للدول النامية أن تتطور وتتقدم بل أن تبقى الدول النامية أسواقا مفتوحة لمنتجاتهم وحتى إرادتهم في اتخاذ القرارات السياسية ليست بأيديهم بل توجهها القوى الخارجية. **(عريفات، 1997، ص 58)**

ثالثا: معيقات سياسية واجتماعية: من العوامل التي تساعد على قيام التنمية يوجد العامل السياسي لأن عدم توفر الاستقرار السياسي يشكل عائقا أمام عملية التنمية وهو حال البلدان النامية. وعليه فإن اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية يتطلب استقرارًا سياسيا في الدولة حتى تتمكن من خلق جو ملائم للتنمية، وبالنسبة للعقبات الاجتماعية التي تعرقل مسار التنمية فيمكن عرضها في الآتي:

- ❖ الإنفجار السكاني وعلاقته بالموارد الطبيعية، حيث نجد هذه الأخيرة أقل من الحجم السكاني وعليه يصعب على الحكومات توفير المتطلبات الأساسية، الأمر الذي ينتج عنه ضغوطا متزايدة على مواردها المالية التي تتصف بالمحدودية فينتج عنه اتساع فجوة التمويل؛
- ❖ ضعف مستوى التعليم والتدريب، وندرة المهارات الفنية والإدارية، والجهل الاقتصادي الذي يرتكز بالتوجه نحو النشاط الخدمي مستبعداً النشاط الإنتاجي؛

- ❖ عدم كفاءة وكفاية الجهاز الحكومي لقيامه بأعباء النشاط الخدمي والإنتاجي؛
- ❖ عدم عدالة توزيع الدخل الوطني. **(زعباط، 2018، ص 263)**

رابعا: معيقات تكنولوجية وتنظيمية: حيث هناك مشروعات اقتصادية لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها لوحده، بل يجب أن يكون هناك تعاون ما بينه وبين القطاع العام في ذلك، من أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام حيث يجب التطوير الإداري في شتى المجالات بركب التقدم بما يناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري مع التكثيف والتركيز على الدورات التدريبية. بالاضافة إلى سوء إدارة المنشآت وعدم كفاءة الجهاز الحكومي وتسرب العمالة الماهرة من كثير من القطاعات الإنتاجية الأساسية. **(الطاهر، 2011، ص 113)**

وللقضاء على هذه العقبات وخاصة العقبات التكنولوجية والتنظيمية يجب التوجه نحو مشاركة القطاع الخاص في المشاريع والاستثمارات المختلفة من أجل الاستفادة من خبراته في التسيير والإدارة، وضمان لنقل التكنولوجيا وبالتالي التحكم في الجودة والتكلفة.

خلاصة الفصل:

التنمية الاقتصادية تختلف من بلد إلى آخر، ومع ذلك فإن هناك أهداف مشتركة تسعى معظم الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، باعتبارها عمل واعي وموجه، تقوم على أساس مشاركة الأفراد والجماعات هدف تنظيم قدراتهم، هدفها رفع مستوى المعيشة من خلال تقليل التفاوت في الدخل والثروات.

والفكر الاقتصادي يحتوي على مجموعتين من النظريات المفسرة للتنمية الإقتصادية، الأولى تتحدث عن النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان المتقدمة، أما الثانية فإنها تبحث في ظروف تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديًا، انطلاقا من الفكر الكلاسيكي المستند على أفكار آدم سميث، إلى النظرية الكينزية من خلال ادخال عنصر مهم من عناصر التنمية وهو الطلب الفعال. ثم النظريات الحديثة للتنمية الاقتصادية والمتمثلة في نظرية الدفعة القوية، نظرية النمو المتوازن ونظرية النمو غير المتوازن لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

ان تحديد الإستراتيجية العامة للتنمية الإقتصادية يتمثل فى اختيار بين امكانيات بديلة تتنوع باختلاف البلدان المعنية بالأمر فليس هناك برنامج إنمائي واحد يصلح لجميع البلدان النامية وما قد يكون ملائما فعلا في بلد آخر. أي يحتاج كل بلد إلى سياسات خاصة تتلاءم مع مميزاته، مشاكله وأهدافه.

الفصل الثاني

تداعيات الأزمة النفطية وأزمة جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري

تمهيد

إن تاريخ العالم وحاضره لا يخلو من الأزمات بمختلف أنواعها ومسبباتها وآثارها العابرة، فقد شهد العالم سلسلة عديدة من الأزمات اختلفت فيما بينها حسب طبيعتها بين أزمات اقتصادية وصحية وسياسية، تشترك في تأثيرها على حياة البشر ومعيشتهم، فإذا كانت اقتصادية ومالية فتداعياتها تكون مدمرة على الكثير من اقتصاديات الدول، وأما إذا كانت صحية فإن لها أثر وخيم على صحة البشرية.

تعتبر الأزمة النفطية لسنة 2014 أحدث الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري، حيث حدثت تقلبات في أسعار النفط، ووصلت هذه التقلبات إلى حدوث صدمة نفطية انهارت فيها أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما أدى إلى انهيار الاقتصاد الجزائري وحدوث اختلالات هيكلية في التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية وعواقب واسعة على الاقتصاد الجزائري.

تعتبر أزمة فيروس كورونا وليدة أزمة صحية، فهي كارثة انسانية واجتماعية واقتصادية أسفرت عن تغيرات وتحولات شلت معظم الاقتصاديات في العالم فهي أكبر وأشد الأزمات العالمية وأكثرها انتشارا وتأثيرًا على الإنسان.

ما أصاب العالم، أصاب الجزائر منذ مارس 2020، إلا أن الجائحة جاءت والاقتصاد الجزائري يعاني من هشاشة اقتصادية لأزمته لعدة عقود ومن ركود اقتصادي سببه تراجع المداخيل الخارجية من جهة وتآكل الاحتياطي بالعملة الصعبة منذ الازمة النفطية 2014، ومن جهة آخرى، فأصبحت الأزمة، اذن مزدوجة أزمة هيكلية وأزمة صحية شلت الاقتصاد الوطني.

وتم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي كالتالي:

- **المبحث الأول: أساسيات حول الأزمات الاقتصادية**
- **المبحث الثاني: الأزمة الاقتصادية في الجزائر وتداعيات النفط لسنة 2014**
- **المبحث الثالث: الأزمة الاقتصادية في الجزائر وتداعيات كورونا لسنة 2019**

المبحث الأول: أساسيات حول الأزمات الاقتصادية

تمس الأزمة كل جوانب الحياة بدءًا من الأزمات التي تواجه الفرد مرورًا بالأزمات التي تمر بها الحكومات والمؤسسات وانتهاءا بالأزمات الدولية، ويعد عالم الأزمات عالم حي ومتفاعل له أطواره، وخصائصه، وأسبابه يؤثر على كل من مسته الأزمة، وهذه الأخيرة تحتاج المواجهة بطرق واستراتيجيات فعالة، وفي هذا المبحث سنقوم بعرض كل من تعريف الأزمة، خصائصها، أسباب نشوئها، مراحلها وأنواعها.

المطلب الأول: مفهوم الأزمة

يعتبر موضوع الازمات من المواضيع الحساسة التي تثير اهتمام العديد من الباحثين والاقتصاديين، ومن هذا المنطلق سنتطرق لمفهومها واهم خصائصها.

الفرع الأول: تعريف الأزمة:

تتعدد التعاريف التي تناولت مفهوم الأزمة ويمكن عرضها كما يلي:

"اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية، ثم تمتد هذه الانهيارات والتغيرات إلى الانشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى. كما تعرف بأنها نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ فهي لحظة حرجة وحاسمة يمكن أن تؤدي إلى نتائج سلبية". **(شلال، طالبي، جاري، 2018، ص 08)**

"فترة حرجة أو حالة غير مستقرة ويترتب عليها حدوث نتيجة مؤثرة، وتنطوي في الأغلب على أحداث سريعة وتهديد للقيم أو للأهداف التي يؤمن بها من يتأثر بالأزمة". **(عثمانية، منصور، 19 جوان 2013، ص 04)**

"تحول مفاجئ عن المعتاد نتيجة سلسلة من التفاعلات التي يترتب عليها نشوء موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم أو المصالح الجوهرية للدولة، مما يستلزم معه ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد، وذلك حتى لا تتفجر الأزمة". **(بطرس جلدة، 2011، ص 18)**

نستخلص من التعاريف السابقة أن الأزمة هي مرحلة فاصلة وخطيرة تخرج الأمور عن مسارها الاعتيادي وحالتها الطبيعية تفاجئ متخذ القرار وتصعب عليه اتخاذ القرار لإعادة التوازن للأوضاع السائدة، وتهدد الأزمة وجود الكيان جزئيا وكليا.

الفرع الثاني: خصائص الأزمة

للأزمة العديد من الخصائص ومن أهمها ما يلي: (**شومان**، (**https**://**aljazira**.**com**))

أولا: المفاجئة، فهي حدث غير متوقع سريع وغامض؛

ثانيا: مربكة، فهي تهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام، وتخلق حالة من حالات القلق والتوتر وعدم اليقين في البدائل المتاحة خاصة في ظل نقص المعلومات، الأمر الذي يضاعف من صعوبة اتخاذ القرار، ويجعل من أي رأي قرار ينطوي على قدر من المخاطرة؛

ثالثا: التهديد الشديد للمصالح والأهداف مثل انهيار الكيان او سمعته وكرامة متخذي القرار؛

رابعا: ضيق الوقت المتاح لمواجهة الأزمة، الأحداث تقع وتتصاعد بشكل متسارع وربما حاد، الأمر الذي يفقد أطراف الأزمة، أحيانا القدرة على السيطرة في المواقف واستيعابه جدا، حيث لا بد من تركيز الجهود لاتخاذ قرارات حاسمة وسريعة في وقت يتسم بالضيق والضغط؛

خامسا: تعدد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة وتطورها، وتعارض مصالحها مما يوجد صعوبات جمة في السيطرة على الموقف وإدارته، وتكون هذه الصعوبات إما إدارية ومادية، أو بشرية، أو سياسية، أو بيئية ... الخ

المطلب الثاني: أسباب نشوء الأزمة

تختلف أسباب نشوء الأزمة باختلاف نوع الأزمة ومن بين هذه الأسباب نذكر:

أولا: نقص المعلومات وسوء الفهم: فالمعلومة هي أهم ما يعتمد عليه الإداري في اتخاذ القرارات، فنقصها أو تشويهها يسبب الأزمة، كما أن نقص المعلومات يؤدي إلى اصدار قرارات قبل تبين حقيقة الحكم. **(الكيلاني، 2009، ص 48)**

ثانيا: الإدارة العشوائية (غير الرشيدة): سيادة الجهل والانحراف والتسيب، يؤدي إلى انتشار التسيير الفوضوي وهو ما لا يسمح المؤسسة بالصمود أمام أي أزمة، فسواد النظرة القصيرة، البحث عن المصالح الذاتية، عدم التخطيط...، بمعنى عدم وجود أسلوب إداري واضح لإدارة الموارد بالمؤسسة. **(غول، د.س، ص 61)**

ثالثا: التمسك بالأهداف والمصالح: من الممكن تحول صراعات المصالح إلى أزمات لترتفع فيها حدة العداء وذلك للتمسك كل طرف بأهدافه ومصالحه والسعي لتحقيقها دون الاكتراث لأهمية الطرف الآخر في الأمر وبالتالي تتشكل الأزمة. **(عاشور، 2016، ص 67)**

رابعا: الإشاعات: يتم إطلاق الإشاعات بشكل معين، ويتم توظيفها بشكل معين، ويتم تسخيرها باستخدام مجموعة حقائق صادقة حدثت فعلاً وملموسة من طرف فئة كبيرة من الأفراد، وبالتالي فإن إحاطتها بهالة من البيانات والمعلومات الكاذبة والمضللة التي تتسرب عبرها الشائعات وإعلانها في توقيت معين وفي إطار مناخ وبيئة محيطة تم اعدادها بشكل معين، ومن خلال استغلال حدث معين فتحققت الأزمة. **(عاشور، 2016، ص 62)**

خامسا: الأخطاء البشرية: قد يكون العنصر البشري هو السبب الرئيسي للأزمة من خلال الأخطاء الفادحة التي يرتكبها في أداء الأعمال الموكلة إليه، وهذا بفعل عدم وجود موارد بشرية مؤهلة كافية، وغير مدربة.

المطلب الثالث: أنواع ومراحل الأزمات

تنقسم الازمة الى عدة انواع فقد تكون اقتصادية او مالية او صناعية ومهما كان المجال الذي وقعت فيه، فإنه يترتب عنها آثار سلبية قد تكون مدمرة، اضافة الى ذلك هنالك عدة مراحل تمر بها الازمة والتي يطلق عليها دورة حياة الازمة.

الفرع الأول: أنواع الازمات:

يمكن تقسيم الأزمات بالأساس إلى: (**سعيدي بلعباس، أبو الملا، 2009، ص ص 19–20**)

أولا: الأزمة الزراعية (أزمة الكفاية): لما كان نظام المعيشة مرتبطاً بالزراعة كانت أصل الأزمات في الحروب في نقص الماء والقحط ما يتسبب في انخفاض شديد للمحاصيل هذا الانخفاض في المحاصيل يؤدي إلى خفض دخول الفلاحين وارتفاع أسعار البذور، وكانتت لازمة القطاع الزراعي انعكاس سلبي لقطاعي الصناعة والتجارة حيث بانخفاض قدرة الفلاحين الشرائية تؤدي إلى نقص الطلب على المنتجات الصناعة وارتفاع البطالة.

ثانيا: الأزمة الصناعية: على نقيض الأزمة الزراعية تعد الأزمة الصناعية أزمة انتاج مفرط، تظهر عندما يتجاوز العرض مستوى الطلب. فلا يجد المنتجون مشترين، ما يؤدي إلى انخفاض الأرباح وتضيق سوق العمل، تزيد البطالة وتنخفض الأجور وتزيد حالات الإفلاس.

ثالثا: الأزمة الاقتصادية: تبدأ الأزمة الاقتصادية جراء انهيار لأسواق المال، وهي حالة حادة من المسار السيء للحالة الاقتصادية لبلاد أو لإقليم أو للعالم بأسره وترافقها ظاهرة جمود أو تدهور في النشاط الاقتصادي تتميز بالبطالة، والتوترات الاجتماعية، الإفلاس وانخفاض القدرة الشرائية.

رابعا: الأزمة المالية: ينجر عن الأزمة المالية أضرار بالاقتصاد الحقيقي كتضييق الائتمان وبالتالي انخفاض الاستثمار ما يؤدي إلى أزمة اقتصادية وإن كانت الأزمة المالية تتعلق بداية فقط بالأسواق المالية.

خامسا: الازمة النقدية: الأزمة النقدية أزمة عملة بلد أو مجموعة بلدان، ما يؤدي إلى حدوث تقلبات في معدل العملة مقارنة بالعملات الأخرى.

الأزمة النقدية غالبًا ما ترتبط بالأزمة المالية حيث بسقوط سوق المال يهرب المستثمرون الأجانب وبالتالي هبوط قيمة العملة المحلية.

الفرع الثاني: مراحل الأزمة:

تختلف الأزمة باختلاف طبيعتها حيث أن هناك أزمات تمر بمراحل يصعب التنبؤ بحدوثها إلا أن البعض منها من الممكن رصد مؤشراتها منذ البداية ومتابعتها. ويرى بعض الباحثين مراحل الأزمة كل نظرهم ويتفقون على بعض المراحل

ويختلفون بالبعض الآخر وبهذا يرى الباحثين أن مراحل الأزمات والذي يطلق عليها دورة حياة الأزمة هي كالآتي :(**الرعول، 2014، ص 47**)

أولا: مرحلة ميلاد الأزمة: تبدأ على شكل إحساس مبهم وينذر بوجود شيء يلوح في الأفق مجهول المعالم والاتجاه والحجم، والأزمة غالبًا لا تنشأ من فراغ وإنما هي نتيجة لمشكلة ما لم يتم معالجتها وتتصف هذه المرحلة بغياب وعدم توفر البيانات والمعلومات الكافية عن الأزمة المرتقبة فيما يتعلق بتطويرها وتوقيت انفجارها. (**الحدراوي، د.س، ص 196**)

ثانيا: مرحلة نمو الأزمة: إذا لم يتم التغلب عن الأزمة والقضاء عليها في مرحلة الميلاد. فإن هذه الأزمة ستنمو وتتطور، وتدخل في مرحلة جديدة هي مرحلة النمو، وتأخذ الأزمة في هذه المرحلة نموا واتساعا بفعل محفزين هما:

1. محفزات ومغذيات ذاتية تكونت مع الأزمة بمرحلة الميلاد؛
2. محفزات خارجية استقطبتها الأزمة وتفاعلت معها؛ (**نصر، 2017، ص 15**)

ثالثا: مرحلة نضج الأزمة: يعتبر الوصول لهذه المرحلة نادرا في حياة الأزمات، إلا أنه طالما وجد استخفاف وجهل تصل الأزمة إلى مرحلة النضج، وتكون ذات قوة تدميرية عالية بحكم أنها وصلت إلى قوتها التي استمدتها بالمراحل الأولى لها، الأمر الذي يجعل السيطرة عليها أمرًا من المحال، فلا مفر من الصدام معها، ما يجعل الخسائر تتوالى حتى تنحسر الأزمة. (**جميل، 2014، ص 251**)

رابعا: مرحلة الانحسار والتقلص: تبدأ الأزمة بالانحسار والتخلص نتيجة للصدام العنيف الذي تم اتخاذه والذي يفقد الأزمة جزءاً هاماً من قوتها، على أن هناك بعض الأزمات تتجدد لها قوة دفع أخرى عندما يفشل الصراع في تحقيق أهدافه. (**الحدراوي، د.س، ص 197**)

خامسا: مرحلة الاختفاء والتلاشي: تصل الأزمة في هذه المرحلة عندما تفقد بشكل كامل قوة الدفع المولدة لها ولعناصرها حتى تتلاشى مظاهرها، حتى تنتهي وتصبح حدث تاريخي مضى وانقضى. (**سالم أبو عزيز، 2010، ص 16**)

المبحث الثاني: الأزمة الاقتصادية في الجزائر وتداعيات النفط لسنة 2014

يعتبر الاقتصاد الجزائري أحد الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بصورة مطلقة على المحروقات، وهذا الارتباط الشديد جعل الجزائر من أكثر الدول تأثرًا بتقلبات أسعار المواد الطاقوية، مما جعلها تتعرض إلى أزمة اقتصادية ومالية حادة بعد انهيار أسعار النفط بصورة مفاجئة منذ سنة 2014، وسنحاول في هذا المبحث التعرف على الإطار النظري للأزمة النفطية وعلى أهم أسبابها، كما سنحاول دراسة الآثار المترتبة لهذه الأزمة على الاقتصاد الجزائري والاجراءات الظرفية المتخذة.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النفط

يعتبر النفط من اهم الموارد التي تم اكتشافها، لذلك فقد كان له الفضل في تغيير العديد من الاعتبارات التي تقوم عليها البشرية. كما عرفت السوق النفطية اساليب مختلفة في تسعير السلعة البترولية ومن خلال هذا المطلب سيتم عرض تعريف النفط وانواعه بالإضافة إلى سعر البترول وانواعه.

الفرع الأول: تعريف النفط:

النفط هي كلمة مأخوذة من اللغة الفارسية "نافت" أو "نافتا" وتعني " قابلة للسيران"، أما كلمة بترول فهي مشتقة من كلمتين لاتينيتين هما "بترا" Petra وتعني الصخرة وأوليوم، Oleum وتعني الزيت، ولهذا تدعى "زيت الصخور" أو "الزيت الصخري" PETROLEUM أو الزيت الخام. **(بقاص، 2016، ص 15)**

"فالنفط هو ذلك السائل الأسود أو الأخضر أو البني الذي ينساب في سهولة ويسر كالكحول أو تقل درجة انسيابه إذا ازدادت". **(اسماعيل، 2017، ص 29)**

"هو السائل قاتم اللون ولكنه يحتوي على عدة مئات من المركبات الكيماوية منها ما هو غاز كالبوتان ومنها ما هو سائل كالبنزين ومنها ما هو صلب كالقطران".

وقد فضلت استعمال كلمة النفط للتعبير عن هذه المادة التي هي عبارة عن السائل المعدني المتواجد طبيعيا في باطن الأرض والذي يسمى بعد اشتهاره "بالذهب الأسود" كونه يندرج من البني الفاتح إلى اللون الأسود الداكن، عوض الكلمة الإنجليزية بترول PETROL وكلتا الكلمتين متداولتان ومستعملتان اليوم. **(ختاوي، 2010، ص ص 07-08)**

الفرع الثاني: أنواع النفط:

يوجد في الطبيعة العديد من الأنواع للبترول، تختلف حسب خصائص كل نوع ومكوناته وهي كالتالي :(**الرفاعي، 2009، ص ص 41-42**)

أولا: البترول الثقيل: وهو ذلك البترول الناتج عن اتجاه المكونات العالية الكثافة إلى الأسفل.

ثانيا: البترول الخفيف: وهو البترول الذي يكون آثر نقاء على السطح.

ثالثا: البترول الرملي: هو عبارة عن خليط من الرمل والطمي والماء وبترول تقبل، ويحتاج إلى طاقة عالية لاستخراجه.

رابعا: البترول العميق: وهو كما يدل اسمه بترول يوجد على أعماق كبيرة ويحتاج إلى طاقة كبيرة لاستخراجه.

الفرع الثالث: السوق النفطية:

إن السوق النفطية هي المكان الطبيعي لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية، خاصة الخام منها بسعر معين وزمن معلوم بين الأطراف المتبادلة، وتحرك هذه السوق قانون العرض والطلب بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية الأخرى التي تحكم السوق، وكذا العوامل السياسية: العسكرية، المناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية العالمية، وهي سوق شبه احتكارية تحكمها البلدان المنتجة والمصدرة والبلدان المستهلكة الكبرى. (**خالدية، 2020، ص 04**)

حيث تصنف أسواق البترول حسب المعايير التالية :(**بن عودة، عبد القادر، 2020، ص 45**)

أولا: معيار المكان: وهو المعيار الذي تصنف أسواق النفط حسب حجمها، ومن بين أهم الأسواق العالمية نجد سوق نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، سوق لندن، سوق الخليج العربي.

ثانيا: معيار الزمان: وتنقسم أسواق البترول إلى أسواق عاجلة حيث يكون التبادل فوري للنفط، وإلى أسواق آجلة يتم فيها تبادل السلعة لفترات زمنية لاحقة تمتد إلى أربعة أشهر.

ثالثا: معيار السلعة: وهو المعيار المبني على نوعية البترول الذي يتم شراؤه، ونجد أسواق البترول الخام وأسواق المشتقات النفطية الآخرى.

الفرع الرابع: مفهوم سعر النفط:

أولا: تعريف سعر النفط:

سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة معبر عنها بالنقود، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو طلبه. **(بن الزين، 2016، ص 87)**

سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسًا تسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى. ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس. **(عبد الله، 2006، ص 421)**

ومنه فإن سعر النفط هو القيمة النقدية التي تعطى لوحدة واحدة من النفط خلال مدة زمنية معينة.

ثانيا: أنواع أسعار النفط:

1. **السعر المعلن:** هو السعر المعلن والمحدد من قبل الطرف العارض للسلعة النفطية (سواء كان فرد أو شركة أو مؤسسة نفطية)، في السوق ومجسدًا لقيمة النفط الخام بوحدة نقدية معلومة في زمن معلوم، وقد ظهر السعر المعلن في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1880 واستمر العمل به نهاية الخمسينات من القرن العشرين وهي فترة احتكار الشركات العالمية لإنتاج واستغلال السلعة النفطية؛ **(بوفليج، 2011، ص 84)**
2. **السعر المتحقق:** السعر المتحقق جراء تسهيلات وحسومات متوافق عليها من طرف البائع والمشتري بنسبة مئوية من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع؛

   وهو عبارة عن السعر المعلن منقوصا منه الحسومات والتسهيلات من الطرفين وظهر هذا السعر في أواخر الخمسينات وعملت به الشركات البترولية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية في الدول البترولية؛ **(حمادي، 2009، ص 10)**
3. **سعر الإشارة أو السعر المحول عليه:** عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، اعتمد سعر الإشارة احتساب قيمة النفط بين

الدول النفطية المنتجة والشركات النفطية الأجنبية في فترة الستينات بعد ظهور كل من الأسعار المعلنة والأسعار المتحققة من أجل توزيع أو قسمة العوائد المالية النفطية بين الطرفين؛ (**العمري، 2008، ص04**)

4. **سعر الكلفة الضريبية:** تعتبر هذه الأسعار بمثابة للقاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية، حيث اذا بيع البترول الخام بأقل من هذه الأسعار يعني حدوث خسارة، لأن هذا السعر يمثل الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط بموجب الاتفاقيات التي عقدتها مع حكومات الدول المنتجة للنفط المعنية؛ (**بوغرارة، 2020/2019، ص 20**)
5. **السعر الفوري:** هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة فوريا في السوق البترولية الحرة، حيث أنه يجسد قيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية آنيًا؛ (**الرومي، 2000، ص 24**)

المطلب الثاني: مفهوم الأزمة النفطية ومسبباتها:

كانت للازمة النفطية صدى وانعكاسات وقبل معرفة مدى تأثيرها سنتطرق في هذا المطلب الى تعريفها واهم مسبباتها.

الفرع الأول: تعريف الأزمة النفطية 2014

شهدت أسعار النفط العالمية انخفاضا كبيرًا ليصل المعدل السنوي سعر خامات الأوبك خلال عام 2014 إلى 96.3 دولار للبرميل، وهو أقل مستوى له منذ عام 2010، متأثرة بعوامل عديدة متشابكة منها ما له علاقة بأساسيات السوق وبعضها بعيد كل البعد عن ذلك. **(تقرير الامين العام السنوي الحادي والاربعون، 2014، ص 31)**

وفي ظل استمرار انهيار أسعار البترول بنسبة 50 % منذ جوان 2014 شهدت صناعة النفط حالة من الركود الحاد، أدت إلى التخوف من المخاطر التي يمكن أن تهز الاقتصاد الوطني ومن التداعيات الوخيمة للانهيار المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر. **(شطيبي محمود، 2015، ص 85)**

الفرع الثاني: مسببات الأزمة النفطية 2014:

نجد أن هناك عدة أسباب تضافرت وأدت إلى انخفاض أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام 2014، منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي. ولعل أبرزها ما يلي: **(ولهة، بودغدغ 2022، ص 346)**

أولا: الأسباب الاقتصادية: تمثل هذه الأسباب الاقتصادية أو الأسباب الظاهرة اللاعب الرئيسي في التأثير على أسعار النفط ويمكن انجازها كما يلي:

1. **انخفاض معدلات النمو الاقتصادي** : إن انخفاض الطلب على النفط حصل بسبب تراجع مستويات النمو الاقتصادي في العالم نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي في الدول المستوردة للنفط ومن بينها منطقة اليورو وكذلك الدول الناشئة في آسيا ، حيث أن هذه التطورات أدت في الاقتصاد العالمي بالصندوق الدولي إلى تراجع تقديراته أكثر من مرة حول اتجاهات النمو في الاقتصاد العالمي، وقد كان آخرها منذ أيام عندما قام الصندوق بتخفيض توقعاته لمعدلات النمو في الاقتصاد العالمي بـ 0.3% لعام 2016، حيث يتوقع أن يصل معدل النمو في العالم في 2015 إلى 3.5% وفي عام 2016 إلى 3.7% فقط على الرغم من تراجع أسعار النفط؛ **(الحساوي، 2015، ص 08)**

2. **ارتفاع إنتاج النفط الصخري:** إذ بلغ انتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام في أكتوبر 2014 حوالي 8.97 مليون برميل يوميًا اضافة إلى ما يعادل 3 ملايين برميل يوميا من سوائل الغاز الطبيعي بسبب تزايد انتاج النفط والغاز الصخري والذي بلغ 5 ملايين برميل؛ (**بن شريف، 2017، ص 134**)
3. **الزيادة في العرض مقابل التراجع في الطلب:** حسب تقرير وكالة الطاقة الدولية يعود انهيار أسعار النفط إلى قفزة نوعية في المعروض منه خارج منظمة الأوبك إلى أعلى معدل نمو له مع انكماش في الطلب بسبب نمو انتاج الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2008 حتى أواخر 2014 بزيادة للعرض بمقدار 4 مليون برميل يوميا مع اقتناع السعودية التخلي عن حصتها السوقية وابقاء أوبك سقف انتاجها عند 30 مليون برميل يوميا وعدم خفضه لموازنة العرض العالمي للطلب فأدى ذلك تهاوي الأسعار لتصل إلى ما دون 50 دولار للبرميل في جانفي 2015؛(**بوغرارة، 2020/2019، ص 25**)
4. **تركيز الأوبك على الحصص بدل الأسعار:** حيث قامت الأوبك بانتهاج سياسة جديدة تمثلت في الحرص على ابقاء الحصص السوقية بدل توازن الاسعار، حيث قامت بعض دول الأوبك برفع انتاجها بسبب ارتفاع قيمت الدولار مما أدى إلى حدوث فائض في السوق وبالتالي انخفاض سعر النفط؛ (**ولهة، بودغدغ ، 2022، ص 346**)
5. **حركات العملة:** من بين العوامل التي أدت إلى تراجع أسعار النفط ارتفاع الدولار أمام العملات الأخرى، ويتم تسعير النفط بالدولار نظرا لقوة واستقرار الدولار، منذ بداية عام 2014 شهد سعر صرف الدولار ارتفاعا شديدًا، وهو ذلك الأمر الذي دفع بعض الخبراء إلى تفسير تذبذب أسعار النفط بتراجع الطلب عليه بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار؛ (**قرود، كريز، 2017، ص 201**)
6. **المخزون الاستراتيجي:** ساهم ارتفاع المخزون العالمي من النفط في تخفيض الأسعار والذي كان كخطوة دفاعية لكبح جماح أي زيادة محتملة نتيجة للحروب أو الأزمات المتوقعة في الشرق الأوسط، وعليه انجر عن الزيادة في الاحتياطات من النقط هبوط حاد في أسعار النفط؛ (**بن شريف، 2017، ص 134**)
7. **عامل التكنولوجيا:** ترفع التكنولوجيا معدل استخراج النفط من البئر في العالم الذي هو من 34% إلى 35%، وأن الارتفاع عامل الإنتاج بـ 01% يضيف 12 مليار برميل الى الاحتياطي العالمي دون حفر بئر واحدة؛ (**راهم، بوركاب، 2015، ص 03**)

ثانيا: الأسباب السياسية:

لقد لعبت الساحة السياسية دور كبير في التأثير على أسعار النفط. فمن أجل إعادة رسم خريطة المصالح الاستراتيجية وتوسيع مناطق النفوذ وخاصة في الشرق الأوسط، احتدم الصراع بين الأطراف الفاعلة في العلاقات الدولية استخدم فيها النفط كوسيلة للتأثير على قرارات الدول وكبح ايراداتها في التدخل في شؤون الدول الاخرى (**بوفنغور، 2019، ص 416**) فساهمت كل من السعودية وروسيا، العراق والولايات المتحدة الأمريكية في تخفيض أسعار النفط من خلال:

1. الاضطرابات الأمنية: ذلك أن حدوث مثل هذه الاضطرابات من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار من خلال انخفاض العرض، والعكس صحيح في حالة حدوث اضطرابات في أي دولة من الدول المنتجة للنفط؛ (**ماجن، 2017، ص 05**)

2: محاولة السعودية الضغط على ايران: حيث انتهجت السعودية استراتيجية جديدة عن طريق تغيير أسلوبها فعوض المحافظة على استقرار الأسعار غيرت أسلوبها إلى المحافظة على الحصص في السوق، فحصلت زيادة في انتاج النفط ودفعت بدول الخليج إلى انتهاج نفس الأسلوب بهدف الضغط على إيران، حيث أنها لا تستطيع الصمود طويلا وأن عدم قدرتها على تحقيق التوازن سوف يدفعها إلى قطع الدعم أو فرض ضرائب جديدة وهي خطوة غير شعبوية مما يؤدي إلى ردود أفعال سلبية في الداخل الايراني، بينما السعودية وباقي الدول فهي قادرة على تحمل الخسائر الناجمة على انخفاض أسعار النفط؛ (**فرود، مرغاد، 2017، ص 202**)

3: محاولة الولايات المتحدة معاقبة روسيا: تم استخدام النفط كسلاح سياسي ضد روسيا وذلك بسبب النزاع الروسي الأوروبي الأمريكي، بشأن أوكرانيا، حيث كانت نتائج انخفاض أسعار النفط كارثية على الاقتصاد الروسي وكذا على عملتها التي فقدت أكثر من 50% من قيمتها مقابل الدولار الأمريكي؛ (**ولهة، بودغدغ، 2022، ص 347**)

المطلب الثالث: أهم تأثيرات الأزمة النفطية لسنة 2014 على الاقتصاد الجزائري

الجزائر كغيرها من الدول الريعية عرضة للتقلبات التي تحدث في أسعار النفط على مستوى الأسواق النفطية العالمية، وهذا ما حدث خلال هذه الفترة سواء على مستوى التوازنات الداخلية أم التوازنات الخارجية.

الفرع الأول: الأثر على التوازنات الداخلية:

تؤثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات الداخلية لمختلف البلدان، ومن أهم هذه التوازنات نجد الموازنة العامة للدولة، معدل النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم والبطالة، الناتج الداخلي العام. وسنقوم بدراسة أثر انهيار أسعار النفط على هذه المتغيرات كل على حدى. (**خوميجة، فرحي، 2017، ص 267**)

أولا: الأثر على الموازنة العامة للدولة: إن تمويل الموازنة العامة في الجزائر يعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية والتي ترتبط بشكل مباشر بأسعار النفط، فالتغيرات في أسعار النفط يؤثر حتمًا على رصيد الموازنة العامة، وقصد تحديد تأثير الأزمة النفطية على الموازنة العامة يمكن الاستعانة بالجدول التالي:

الجدول رقم (2-01): تطور رصيد الموازنة العامة للدولة للفترة (2014-2019)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
سعر النفط	100.23	53.06	45.00	54.05	71.5	64.49
الايرادات العامة	5738.4	5103.1	4747.5	6182.8	6389.5	6567.7
النفقات العامة	6995.7	7656.3	7297.5	7282.6	7726.3	7725.5
رصيد الموازنة العامة	-1259.3	-2553.8	-2550	-1099.8	-1336.8	-1157.8

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي (مختلف السنوات) / وزارة المالية، تقرير عرض مشروع قانون المالية سنة 2019-2020 / (OPEC, 2014-2019)

وقصد توضيح أكثر للجدول نقوم بتحويل معطياته لأعمدة بيانية والتي توضح تأثير الأزمة النفطية لسنة 2014 وتغيرات أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة.

الشكل رقم (2-01): تطور رصيد الموازنة العامة للدولة للفترة (2014-2019)

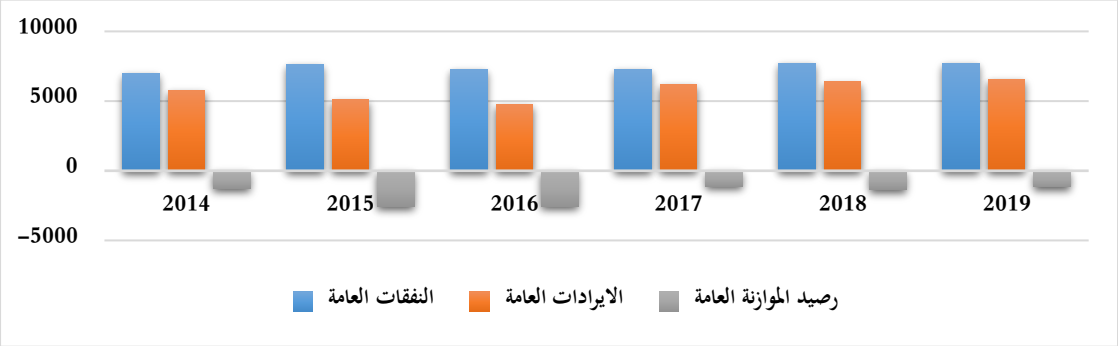

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادًا على معطيات الجدول رقم (2-1)

من خلال معطيات الجدول والأعمدة البيانية نلاحظ العلاقة الطردية بين أسعار النفط والإيرادات العامة فهي عرفت تراجعًا منذ بداية سنة 2014 لتصل إلى 5103,1 مليار دينار جزائري لتنخفض بسنة 54% سنة 2016 بسبب وصول سعر النفط 45,00 دولار للبرميل، بعد ما كان 100,23 سنة 2014، هذا التدهور صاحبه عجز في الموازنة العامة. حيث سجل سنة 2014 قيمة 1259.3- مليار دج وتتراجع عجز الميزانية لسنة 2017 إلى حدود 1099.8-مليار دج، أما سنوات 2018 و2019 فقد عاود عجز الميزانية ارتفاعه بسبب إعادة بعث مختلف المشاريع التنموية التي جمدت آنفًا، وذلك مع تعافي سعر البترول سنة 2018 بحيث بلغ متوسط قدره 71.5 دولار وبلغ متوسطة في الثلاثي الأول من 2019 إلى 64.49 دولار.

مع استمرار ارتفاع النفقات العامة من 6995.7 مليار دج سنة 2014 إلى 7725.5 مليار دج سنة 2019.

وقد اعتمدت الدولة على خلق مصادر تمويلية جديدة لمجابهة العجز المالي وهي القرض المستندي وتغطية العجز الموازني عبر التمويل غير التقليدي أو الإصدار النقدي.

ثانيا: الأثر على معدلات التضخم والبطالة ومعدل النمو الاقتصادي: سوف نحاول تحليل أثر الأزمة الاقتصادية لسنة 2014 على متغيرات معينة للاقتصاد الكلي للجزائر والمتمثلة في معدل النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، حيث يمكن الاستعانة بالجدول التالي: **(بلارو، 2019، ص 437)**

الجدول رقم (2-02): تطور معدلات النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة خلال الفترة (2014-2019)

النسبة %

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
سعر النفط (دولار)	100.23	53.06	45.00	54.05	71.5	64.49
معدل النمو الاقتصادي (%)	3.8	3.7	3.3	1.6	1.4	0.2
معدل التضخم (%)	2.91	4.78	6.39	5.59	4.62	1.95
معدل البطالة (%)	10.6	11.76	10.5	11.71	11.6	11.81

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، التقرير الإحصائي السنوي الكويت ، 2020، ص110.
- البنك الدولي، البنك الدولي في الجزائر تاريخ الاطلاع على الموقع 02/03/2013، على الرابط الالكتروني: https://www.albankal.org
- الديوان الوطني للإحصائيات ONSعلى الموقع: https://www.ons.dz

كما يمكن ترجمة معطيات الجدول السابق على الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (2-02): تطور معدلات النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة خلال الفترة (2014-2019)

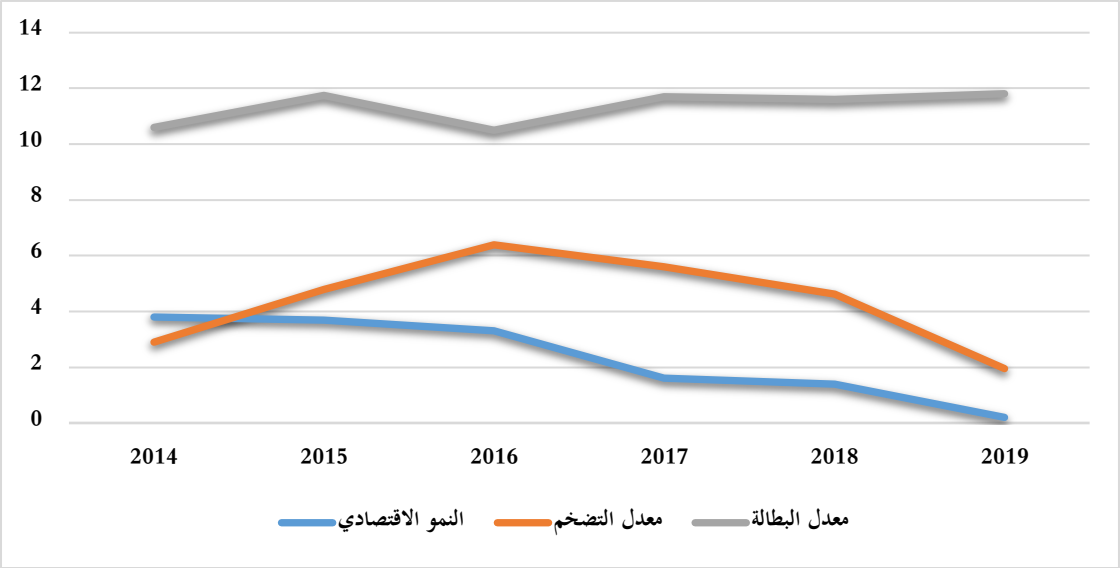

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-2).

من خلال الجدول والشكل البياني نلاحظ:

1. عرف معدل **النمو الاقتصادي** تباين خلال الفترة (2014-2019) حيث كان في مستويات أدنى خلال عام 2014 فقد بلغ 3,8%، بينما تراجع سنة 2017 إلى 1.6% واستمر هذا التراجع إلى غاية سنة 2019 إلى 0.2% ويرجع هذا التراجع نتيجة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد19) والتي أدت إلى كساد الاقتصاد العالمي والجزائري وسط إجراءات اغلاق صارمة الاحتواء هذا الفيروس الفتاك. ورغم المبالغ الطائلة التي صرفتها الدولة الجزائرية على برامج النمو الا أن نسبة النمو في تراجع وذلك لأن النسبة الأكبر تعود لقطاع المحروقات.
2. انتقلت **معدل التضخم** من حوالي 2.91% سنة 2014 إلى حوالي 6,39 سنة 2016، وهو معدل يعتبر مرتفعًا وذلك يرجع إلى الارتفاع في مواد الاستهلاك ومجموعة مواد أخرى وكذلك الملابس والأحذية، أما سنة 2017 فبلغ معدل التضخم 5,59% وكان هذا التراجع ناتج انخفاض مجموعة التربية والثقافة والنشاطات، أما في سنة 2018 بلغ معدل التضخم 5.59 %، وكان هذا التراجع ناتج عن انخفاض مجموعة التربية والنشاطات، أمّا في سنة 2018 بلغ معدل التضخم 4.62% إلا أن هذا المعدل تراجع بشكل واضع خلال 2019 ليبلغ 1.95%، ويرجع هذا الانخفاض إلى تجميد عملية طبع النقود على أثر التحويل غير التقليدي، بالإضافة إلى انخفاض أسعار بعض المنتجات الغذائية خاصة المنتجات الفلاحية.
3. نلاحظ ارتفاعًا **في معدل البطالة** في الجزائر من 10.6% سنة 2014 وصولاً إلى نسبة 11.81% سنة 2019، حيث أدى تراجع أسعار النفط إلى حدود 45 دولار إلى تراجع الدولة عن البرامج المعلنة وإعادة تقييم المشاريع المعلنة وإعادة الاكتفاء بالمشاريع الضرورية والتي لها أثر مباشر على حياة الموطنين، وقد أثرت الجائحة الصحية بشكل كبير على مستوى التوظيف، وأدت إلى ارتفاع معدلات البطالة مع توقف العديد من النشاطات الفردية والجماعية وغلق عدد كبير من المتنزهات والفنادق.

ثالثا: الأثر على الناتج الداخلي الخام: يتأثر الناتج الداخلي العام في الجزائر بتقلبات أسعار النفط حيث مع ارتفاع أسعار برميل النفط ترتفع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام والعكس صحيح عند انخفاض أسعار البرميل (**بوعيشاوي، غزازي، 2021، ص 137**)، والجدول الموالي يظهر أثر الأزمة النفطية على الناتج الداخلي العام:

الجدول رقم (2-03): تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2014-2019)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
سعر النفط	100.23	53.06	45.00	54.05	71.5	64.49
الناتج الداخلي الخام	17228.6	16715.7	17514.6	18594.2	20259.2	20706.3

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2018.
- قفايمية نجاة، عجز الميزانية العامة في الجزائر بين تزايد النفقات العامة وتراجع أسعار النفط دراسة تحليلية للفترة 2009-2019، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد11، العدد01، سنة 2021، ص 294.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الناتج الداخلي الخام للجزائر تميز بالنمو المستمر حيث بلغ سنة 2011 حوالي 17228,6 مليار دج، وهو رقم قياسي لم تحققه الجزائر قبل هذا التاريخ، ثم تراجع قليلاً سنة 2015 يبلغ 16715.7 مليار دج، ويغرى هذا التراجع إلى تبعية الاقتصاد الوطني واعتماده بنسبة كبيرة على الموارد المتأتية من نشاط قطاع المحروقات، حيث شكل تراجع أسعار المحروقات صدمة كبيرة على الاقتصاد الوطني وهو ما انعكس على الناتج الداخلي الخام الذي تأثر بهذه الصدمة، ثم انطلاقا من سنة 2016 عاود الناتج الداخلي تعافيه، وواصل نموه المستمر ليبلغ سنة 2019 رقمًا قياسيًا تاريخيًا قدر بـ 20706.3 مليار دج.

الفرع الثاني: الأثر على التوازنات الخارجية: يظهر أثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات الخارجية من خلال ميزان المدفوعات، احتياطي الصرف وحجم المديونية الخارجية. **(خوميجة، فرحي، 2017، ص 268)**

أولا: الأثر على ميزان المدفوعات: حتى نبين أثر تقلب أسعار النفط على رصيد ميزان المدفوعات ندرس الأثر على الصادرات والواردات ومن ثم تحديد رصيد الميزان التجاري وصولاً إلى تحديد رصيد ميزان المدفوعات، وهذا وفق الإحصائيات المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-04): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2014 -2019)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
سعر النفط	100.23	53.06	45.00	54.05	71.5	64.49
الصادرات	60.04	34.56	29.30	34.56	41.49	34.99
صادرات المحروقات	58.34	33.08	27.91	33.20	40.31	33.96
الواردات	59.44	52.64	49.43	48.98	48.99	42.93
رصيد ميزان التجاري	0.59	-18.03	-20.12	-14.41	-7.29	-7.93
رصيد ميزان المدفوعات	-5.88	-27.53	-26.03	-21.76	-15.82	-16.93

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على:

- معطيات بنك الجزائر.
- نبيلة جعدي، موسى بوشنب، أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد ميزان المدفوعات دراسة قياسية (1990_2020)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد18، العدد 30، سنة 2022، ص 49.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (2-4) أن الصادرات سجلت تراجعا في قيمتها من 60,04 مليار دولار سنة 2014 الى 29,30 مليار دولار سنة 2016، بفعل التراجع في قيمة صادرات المحروقات، لتعاود الارتفاع سنة 2018 ب 41,49 مليار دولار ، نتيجة تحسن أسعار النفط للتراجع مرة أخرى سنة 2019 لتصبح بقيمة 34, 99 مليار دولار لارتباطها بأسعار النفط في الاسواق الدولية . بالإضافة الى انخفاض صادرات المحروقات من 58,34 مليار دولار سنة 2014 الى 27,91مليار دولار سنة 2017 ليتحسن سنة 2019 ويصل الى 33,96 مليار دولار ،الامر الذي ادى الى انخفاض رصيد الميزان التجاري الى(-7,93 مليار دولار)، أما بالنسبة للواردات عرفت تراجعا مستمر خلال الفترة 2014_2019 حيث بلغت سنة 2019 (42,93 مليار دولار) مقارنة بسنة 2018 حيث كانت القيمة (48,99 مليار دولار) نتيجة لانخفاض اسعار النفط، كما عرف الميزان التجاري قبل الازمة رصيدا موجبا رغم تناقصه من سنة الاخرى ،لكن بمجرد انهيار أسعار النفط عرف تراجعا رهيبا بتسجيله عجزا حوالي (-7,93 مليار دولار) في سنة 2019 مع زيادة كذلك العجز في ميزان الخدمات والدخل وصافي التحويلات، وهذا راجع الى اثار الازمة الصحية جراء انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19) وانكماش قطاع المحروقات، الخدمات والصناعية في الجزائر، كما ان هناك علاقة ارتباطية

وثيقة بين رصيد ميزان المدفوعات وسعر البترول في الاقتصاد الجزائري، فالارتفاع أو الانخفاض في رصيد ميزان المدفوعات غالبًا ما يتبع الارتفاع أو الانخفاض في أسعار البترول في الأسواق الدولية، على هذا الأساس، حقق ميزان المدفوعات حوالي 5.88- مليار دولار سنة 2014 وانتقل إلى حوالي (26.03-؛ 21.76-) مليار دولار سنتي (2016–2017)، أما خلال سنتي (2018–2019)، فقد انعكست الزيادة الملحوظة التي شاهدتها اسعار البترول العالمية على وضعية ميزان المدفوعات.

ثانيا: الأثر على احتياطي الصرف والمديونية الخارجية: يمكن ابراز التأثير الذي تركه انهيار أسعار النفط على احتياجي الصرف وحجم المديونية الخارجية في الجدول التالي:

الجدول رقم (2–05): تطور احتياطي الصرف والمديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2014–2019)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
سعر النفط (دولار)	100.23	53.06	45.00	54.05	71.5	64.49
احتياطي الصرف مليون دولار	178.938	144.133	114.138	97.332	85.2	62
المديونية الخارجية مليون دولار	3.73	3.02	3.85	3.99	4.04	9.86

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على:

- التقارير السنوية لبنك الجزائر (2014 - 2017 - 2019).
- ابراهيم الخضاري، عماد عزازي، دراسة تحليلية لاحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد(05)، العدد (02)، سنة 2021 ، ص 145.
- غموم هشام، قبايلي عبد النور، دراسة تقييمية لتأثير تقلبات أسعار النفط على استقرار المؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010 – 2019)، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد16، العدد01، سنة 2021، ص 30.

من خلال الجدول نلاحظ:

- يتضح أن احتياطي الصرف الأجنبي عرف تدهورا وانخفاضا محسوسا خلال الفترة (2014-2019)، حيث قدر سنة 2014 بـ 178,938 مليار دولار، وظل في تراجع مستمر إلى أن بلغ 62 مليار دولار في سنة 2019،

وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط والاعتماد المطلق على المحروقات في بناء الاقتصاد الجزائري وعدم التأسيس لاقتصاد متنوع في السنوات السابقة مما ادى إلى التأثير على مخزون الجزائر من احتياطات الصرف الأجنبي.

- يتضح أن المديونية الخارجية خلال الفترة من سنة (2014-2016) عرفت انخفاضا بسبب قرار التسديد المسبق للديون التي انتهجتها الجزائر إضافة إلى الاستعمال الأمثل للموارد المالية. لكن مع انخفاض أسعار النفط سنة 2014 عاودت المديونية الخارجية الارتفاع حتى بلغت سنة 2018 حوالي 04 مليار دولار.

المطلب الرابع: الإجراءات المتخذة من قبل الجزائر للتقليل من آثار الأزمة

للتقليل من آثار الازمة سعت الحكومة الجزائرية لاتخاذ مجموعة من الاجراءات لتغطية العجز في الموازنة العامة، وذلك من خلال:

الفرع الأول: اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات:

لمواجهة انهيار أسعار النفط وتغطية العجز الموازني، استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات كخط دفاع أول لمواجهة آثار الأزمة. **(مرغيث، دون سنة، ص 04)**

الجدول رقم (2-06): تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2014-2019)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
رصيد الصندوق مليار دج	4408.5	2073.8	784.5	0.0	0.0	0.0

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على:

- banque d'Algérie Rapports Annuelles, Alger (2014, 2016)
- مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2018 وتقديرات 2019 الموقع الالكتروني: www.dypp-gov.dz. اطلع عليه يوم 2023/03/07.

من خلال الجدول نلاحظ أن رصيد صندوق ضبط الايرادات في انخفاض من سنة 2014 حيث سجل 4408.5 مليار دج، واستمر رصيد الصندوق في التراجع أين وصل سنة 2016 إلى 784.5 مليار دج، كما سجل رصيد صندوق ضبط الإيرادات نفاذا في نهاية كل من سنة 2017، 2018 و2019 حيث تعذر على الحكومة ايجاد مصادر أخرى لتغطية عجز الموازنة والوفاء بالتزاماتها خاصة بعد فشل تجربة الاقتراض عن طريق القرض المستندي، واللجوء إلى التمويل غير التقليدي.

الفرع الثاني: ترشيد الإنفاق العام باتباع سياسة تقشفية: لمعالجة الأزمة قامت الحكومة باتخاذ اجراءات من أجل العجز في الميزانية العامة للدولة الذي وصل إلى مستويات قياسية وذلك عن طريق التقشف في الإنفاق العام وتجلت هذه السياسة في النقاط التالية :**(بلارو، 2019، ص 438)**

- تخفيض عمليات التوظيف في القطاع العام.
- تخفيض ميزانيتي التجهيز والتسيير.

الجدول رقم (2-07): تحليل نفقات الميزانية العمومية للفترة (2014-2019)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نفقات التسيير	4494.33	4617.01	4525.56	4677.18	4813.68	4859.13
نفقات التجهيز	2501.44	3039.32	2711.93	2605.45	2918.39	2846.35
النفقات العامة	6995.77	7656.33	7297.49	7282.63	7732.63	7725.48

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على:

- قوانين المالية (2014-2019).
- بيانات التقرير السنوي لبنك الجزائر (2014-2019).

نلاحظ أن النفقات العامة بدأت في الانخفاض منذ سنة 2016 وتواصل هذا الانخفاض حتى سنة 2018م، في حين نلاحظ تراجع نفقات التجهيز منذ سنة 2015 لتصل سنة 2019 إلى 2846,35 مليار دينار، أما نفقات التسيير سجلت ارتفاعا سنة 2014 لتصل سنة 2019 إلى 4859.13 مليار دينار، كما نلاحظ أن هناك استقرار نسبي في نفقات الميزانية لسنة 2017 وذلك بسبب تكريس الحكومة الجزائرية لتدابير التقشف في النفقات العامة في قانون المالية والميزانية لسنة 2016 وذلك من خلال التخفيض في نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

الفرع الثالث: انخفاض قيمة الدينار:

قصد الحد من الاستيراد وتقليل الضغط على احتياطي الصرف الأجنبي قامت الحكومة الجزائرية بتخفيض قيمة الدينار مقابل مختلف العملات الأجنبية. (**ولهة، بودغدغ، 2022، ص 352**)

الجدول رقم (2-08): تطور سعر صرف الدينار مقابل عملات دولية خلال الفترة (2014-2019)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الدولار الامريكي	80.56	100.4	109.47	110.93	116.62	119.36
الاورو	106.91	111.44	121.18	125.32	137.69	134.81

المصدر: من اعداد الطالبتان بناءا على معطيات

- وزارة المالية 2020، الرابط الالكتروني http://www.dgpp-mf.gov.dz اطلع عليه يوم: 2023/03/08.
- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، مارس 2014، ص 21، مارس 2017، ص 21، جوان 2014، ص 21.

من خلال الجدول يتضح لنا الانخفاض الكبير في قيمة الدينار مقابل العملتين، وانطلاقا من سنة 2014 بدأت أسعار صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي والاورو بالتقهقر والتراجع إلى مستويات جد منخفضة، بحيث انتقل سعر الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 80,56 سنة 2014 إلى 119.36 سنة 2019، أما سعر الدينار مقابل الأورو فقد انتقل من 106,91 سنة 2014 إلى 134.81 سنة 2019، لكن للأسف هذا التخفيض في قيمة الدينار صاحبه ارتفاع معدلات التضخم، وهذا ما ساهم في تخفيض القدرة الشرائية للمواطنين الجزائريين.

الفرع الرابع: رفع معدلات الضرائب والرسوم وفرض معدلات جديدة أخرى: قصد الرفع من ايرادات الدولة قامت الحكومة الجزائرية برفع معدلات الضرائب والرسوم، كما قامت باستحداث ضرائب جديدة نذكر منها :**(زرمان، غردي، 2021، ص 234)**

1. رفع الرسم على القيمة المضافة في استهلاك الكهرباء من 7% إلى 17%.
2. رفع قيمة قسيمة السيارات السنوية؛
3. رفع قيمة الرسم على الطابع بالنسبة لجواز السفر؛
4. رفع الرسم على المنتجات البترولية؛
5. فرض حقوق جمركية على أجهزة الإعلام الآلي؛
6. فرض زيادات في معدلات الإتاوات.

المبحث الثالث: الأزمة الاقتصادية في الجزائر وتداعيات كورونا لسنة 2019

لقد شهد العالم واحدة من أخطر الأزمات الصحية مطلع عام 2019 ذهب ضحيتها الملايين من الأرواح ، بداية بمنطقة ووهان الصينية ثم انتقل إلى دول العالم لما يتميز به من سرعة الانتقال والانتشار، وكشفت ازمة فيروس كورونا المستجد عن خلل واضح في هيكلة الاقتصاد الجزائري القائم على الربع البترولي، كما كشف الفيروس عن هشاشة قطاع خفي في المجتمع قطاع الخدمات الصحية، وفي هذا المبحث سنقوم بعرض كل من تعريف فيروس كورونا وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، بالإضافة إلى معرفة تداعياته على الاقتصاد الجزائري والاجراءات الظرفية المتخذة.

المطلب الأول: لمحة عامة حول جائحة كورونا المستجد

اكتشف فيروس جديد يسمى فيروس المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة كورونا 2 كمسبب لتفشي أحد الأمراض التي بدأت في الصين سنة 2019.

الفرع الأول: تعريف فيروس كورونا المستجد (كوفيد19):

فيروس كورونا المستجد هو نوع من الفيروسات جديد من نوعه يصيب الجهاز التنفسي، وهو مجهول السبب إلى الآن، ظهر في مدينة ووهان الصينية في أواخر العام 2019، وفي 08 فيفري عام 2020، أطلقت لجنة الصحة الوطنية في جمهورية الصين الشعبية تسمية فيروس كورونا المستجد أو الجديد على الالتهاب الرئوي الناجم عن الإصابة بفيروس كورونا، ثم غيرت في 22 فيفري الاسم الانجليزي الرسمي للمرض الناجم عن فيروس كورونا الجديد إلى Govid -19، قبل أن تعتمد هذه التسمية رسميا .(**حمو زروقي، 2021، ص 251**)

كوفيد-19 هو المرض المعدي الناجم عن فيروس كورونا المستجد المسمى "فيروس كورونا-سارس2" وقد اكتشفت المنظمة هذا الفيروس المستجد لأول مرة في 31 ديسمبر 2019، بعد الإبلاغ عن مجموعة من حالات الالتهاب الرئوي الفيروسي في "ووهان" بجمهورية الصين الشعبية .(**حميمة، مايدة، 2021، ص 50**)

الفرع الثاني: أعراض جائحة كورونا (كوفيد-19): تتشابه العديد من أعراض مرض (كوفيد-19) مع أعراض الأنفلونزا ونزلات البرد وغيرها من الأمراض. لذا فمن الضروري إجراء اختبار للتأكد من الإصابة بداء (كوفيد-19) قد تظهر الأعراض بعد يومين على 14 يوما من التعرض للفيروس، ويمكن أن تتراوح الأعراض من خفيفة جدًّا إلى شديدة، وبعض المصابين لا يعانون من أي أعراض.

تتمثل أعراض (كوفيد-19) الأكثر شيوعا فيما يلي: (**منظمة الصحة العالمية، https://www.who.int**)

- الحمى السعال الجاف؛ الاجهاد.

وتشمل الأعراض الأخرى الأقل شيوعا التي قد تصيب بعض المرضى بما يلي:(**منظمة الصحة العالمية، https://www.who.int**)

- فقدان الذوق والشم؛ احتقان الأنف؛ التهاب الملتحمة (المعروف أيضا بمسمى احمرار العينين)؛ ألم الحلق ، الصداع، آلام العضلات او المفاصل؛ مختلف أنماط الطفح الجلدي، الغثيان أو الفني الاسهال الرعشة أو الدوخة.

وعادة ما تكون الأعراض خفيفة، ويصاب بعض الأشخاص بالعدوى، ولكن لا تظهر عليهم إلا أعراض خفيفة للغاية أو لا تظهر عليهم أي أعراض بالمرة.

وتشمل العلامات التي تشير إلى مرض (كوفيد-19) الوخيمة بما بلي: (**منظمة الصحة العالمية، https://www.who.int**)

- ضيق النفس، انعدام الشهية؛ التخليط أو التشوش؛ الالم المستمر أو الشعور بالضغط على الصدر؛ ارتفاع درجة الحرارة إلى أكثر من 38 درجة مئوية.

يعتبر 80% من المصابين بالفيروس يتعافون دون الحاجة إلى علاج خاص، وواحد من كل سنة مصابين بـ"كوفيد-19" تكون حالته شديدة ويجد صعوبة في التنفس، و20% من الحالات يمكن علاجها في المستشفى ويؤثر المرض في المسنين الذين تتجاوز أعمارهم الستين أكثر من غيرهم.

ويمكن أن يؤدي الفيروس إلى الوفاة للمرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة مثل الضغط والقلب والسكري، ولابد من يعانون ارتفاع درجات الحرارة والسعال وضيق التنفس الحصول على دعم طبي.(**الجزيرة، ttps://www.aljazira.net**)

الفرع الثالث/ الجائحة والدخول في أزمة من نوع آخر: يواجه العالم في ظل تفشي كورونا المستجد ازمتين متلازمتين لا يمكن الفصل بينهما وسط تزايد وتيرة أعداد الإصابات وارتفاع الوفيات وتتمثل فيما يلي :(**حريد، تامين، 2021، ص 56**)

أولا/الأزمة الأولى: أزمة صحية:

1. **الأزمة الصحية:** هي حالة صعبة أو نظام صحي معقد تؤثر على البشر في منطقة عدة مناطق جغرافية، والتي لها آثار كبيرة على صحة المجتمع وخسائر في الأرواح والاقتصاد، قد تنجم عن الامراض أو العمليات الصناعية أو سوء السياسات، والعالم اليوم يشهد أزمة صحية حادة بسبب الانتشار الكبير للفيروس القاتل كوفيد-19، حيث تسعى حكومات مختلف الدول لوضع إجراءات وقائية للحد من زيادة عدد الوفيات والاصابات، وتسعى كذلك دول أخرى لتطوير تفاح فعال ضد هذا الفيروس للحد من انتشاره.
2. بعد أن كانت ثورة المرض محصورة في مدينة ووهان وبعض الدول الآسيوية، تحولت في أوائل مارس 2020 النقطة المحورية للعدوى من الصين إلى أوروبا وبشكل كبير كل من بريطانيا، إسبانيا، إيطاليا، المانيا وفرنسا، ليتحول تركيز الإصابات المؤكدة في العالم إلى الولايات المتحدة الأمريكية بحلول شهر أفريل 2020 (غبولي، توايتية، 2020، ص 131)، والشكل الموالي يوضح تطور عدد حالات الإصابة بكوفيد-19 على مستوى العالم إلى غاية له جانفي 2021:

الشكل رقم (2-03): تطور منحى الإصابات بداء الكوفيد- 19 إلى غاية 04 جانفي2020

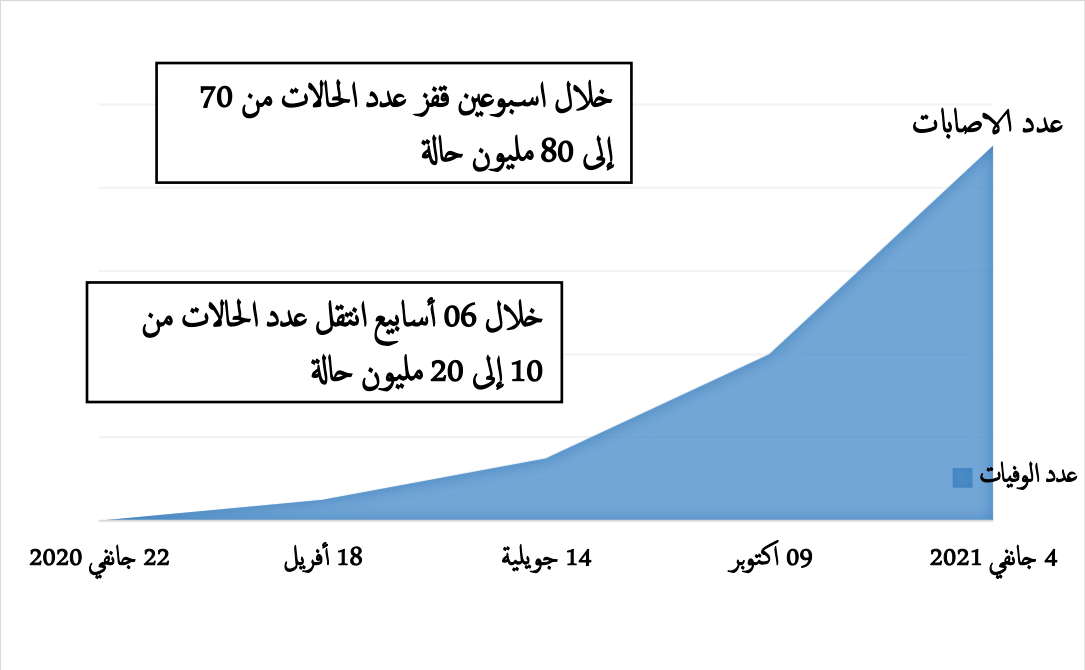

Source : BBC News ; 2020.

نلاحظ من خلال الشكل (2-3) تسارع التزايد في أعداد الاصابات بداء كورونا المستجد، فقد قفز عدد الحالات الإجمالية على المستوى العالمي من 10 إلى 20 مليون مصاب في ظرف 06 أسابيع بداية من شهر جويلية، وفي غضون أسبوعين بداية شهر ديسمبر ارتفع عدد الحالات من 70 إلى 80 مليون مصاب.

وحسب الإحصائيات المتاحة إلى غاية 04 جانفي 2021 فإن عدد الحالات المؤكدة على مستوى العالم تقدر بأكثر من 87 مليون اصابة مؤكدة، وعدد حالات الوفاة فاق 1.8 مليون وفاة.

ثانيا: الازمة الثانية: أزمة اقتصادية:

تؤثر الجوائح بشكل واسع النطاق في مختلف القطاعات الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى سببين :(**حريد، تامين، 2021، ص ص 57-58**)

- لأن الاصابة بالمرض تكون واسعة الانتشار في حد ذاتها وتصيب العنصر البشري، هذا الاخير يعبر عن رأس المال البشري الذي يعتبر الفاعل في النشاط الاقتصادي.
- لأن الاجراءات الوقائية كخطر السفر واقفال الاسواق و الاماكن العامة بالإضافة إلى التوقف المؤقت في نشاط بعض المؤسسات وما ينجر عنه من تسريح اليد العاملة ،والتراجع الحاد في كل من الطلب الكلي و الاستهلاك والانفاق العام ، تؤدي بشكل عام إلى نمو الاقتصاد العالمي، ويلعب تكامل التجارة والأسواق بالإضافة إلى تنقل الأشخاص بين مختلف الدول إما للعمل أو السياحة دورًا هاما في انتشار الصدمة الاقتصادية على الصعيد الدولي وفي هذا السياق توجد عدة قنوات يؤثر من خلالها فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وهي :(**الخاطر، 2020، د.ص**)

- **الترابط المالي:** طال تأثيره المادي والمعنوي على أسواق المال العالمية التي شهدت انهيارات وأسوأ أداء منذ اندلاع الأزمة المالية 2008، وبهذا تعطي أسواق المال مؤشرًا سلبيا على شعور المستثمرين بتوجهات تأثير الفيروس على الاقتصاد العالمي؛
- **التبادل التجاري:** تؤثر الجائحة من خلال عرقلة الإعداد وتعطيل سلاسل التوريد، بالإضافة إلى إعاقة الإنتاج وإضعاف كل من الطلب والعرض العالميين، مما يؤدي بدوره إلى تقلص الطلب على الطاقة؛
- **السياحة والنقل:** تؤثر الجائحة على كل من الطلب والعرض العالميين من خلال خفض معدلات الرحلات بسبب غلق حدود العديد من الدول، وغلق العديد من المطارات حول العالم.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا المستجد

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية بوجه عام لجائحة فيروس كورونا: يشبه الوباء صدمة العرض لأنه يؤدي في الغالب إلى اغلاق الاقتصادات ولا تحظى سوى الأنشطة الأساسية بالاهتمام الكبير. والهدف خلال هذه الأوقات هو محاكاة الاقتصاد العادي الذي يعمل بأكبر قد ممكن. يجب أن تكون المهمة هنا جعل الناس مرتبطين بالعمل فقط. لذلك، يجب أن يسعى صانعو القرار إلى تعديل حلقة الطلب الكلي ونعني ببساطة، عندما تقوم باغلاق اقتصاد (كما نعيشه اليوم في الجزائر) في حالة جائحة، فأنت بحاجة إلى استبدال الطلب على الأعمال التجارية الخاصة. سيكون القلق الحقيقي هو الشركات الصغيرة والمتوسطة التي يتعين عليها عدم العمل والغلق لأسابيع أو أشهر. إذا مهما كانت تعتبر ظاهرة كارثية، الجزء الصحي لا مفر منه. وما يمكن تجنبه هو إبطاء الطلب الكلي، وللقيام بذلك يجب علينا تلبية الطلب للقطاع الخاص، حيث إن السياسات الاقتصادية الكلية الحالية واستجابة للوباء لن تحل بالتأكيد طلب القطاع الخاص. وهذا بالطبع سيساعد الشركات الكبيرة فقط في هذا الظرف، على عكس الشركات الصغيرة وموظفيها تتجه نحو "نفق مظلم". وفيما يلي بعض السياسات الاقتصادية الواجب إتباعها من طرف الحكومات: (**العبسي، تجانية، 2020، ص 03**)

اولا: خفض معدل السياسة النقدية

ثانيا: إنشاء تسهيلات ائتمانية أي منح قروض خاصة لتمويل إنتاج وشراء وتوزيع السلع والخدمات الأساسية.

ثالثا: دعم القطاع الخاص للاستيراد السلع الأساسية، هذا التأثير المباشر للوباء سيقلل من الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاديات الدول. وهذا سيكون سبب يمنع الاقتصاد من الارتداد إلى قوته الكاملة بمجرد انتهاء الوباء في المدى القصير على عكس الركود الاقتصادي، وهنا تكون المعلومات واضحة حول سبب خسائر الاقتصاد، كل هذا بافتراض أن المستهلكين الذين لم يصابوا بعد بهذا المرض لن يغيروا سلوكهم. وهذا بالنسبة للوباء الذي ينتشر تدريجيا، الشيء المستفاد من هذه الورقة البحثية هو أن الوباء لا يجب أن يكون مجرد صدمة إمداد أو تمويل، ولا يمكن أن يكون أيضا صدمة طلب تصيب قطاعات أكثر من الأخرى على سلوك المستهلكين، لذلك فإن الكثير من استهلاكنا في الوقت الحاضر يكون من الجانب الاجتماعي، وهذا يعني من خلاله القيام بأشياء تجعلك على اتصال مع أشخاص آخرين مثل الذهاب إلى الفضاءات التجارية الكبرى أو الأسواق أو السفر. وكذلك القطاعات الأخرى التي تقدم خدمات للمواطنين تنطوي على اتصال شخصي (مثل قاعات الحلاقة) والتي يمكن تأجيلها. وإذا بدأ الناس في القلق بشأن الإصابة بالمرض سيؤدي هذا حتما إلى خفض الاستهلاك، سيكون التأثير الاقتصادي أشد من أي أرقام نوقشت حتى الآن، ويمكننا في نهاية المطاف الحصول على بعض.

الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية لجائحة كورونا:

إن الآثار الاجتماعية الناجمة عن فيروس كورونا المستجد ساهمت في نشوب تغيير اجتماعي رهيب في ظرف زمني قصير جدًا، إذ تمكنت تلك الجائحة من نشر الرعب في كل المجتمعات،(**جبير، 2021، ص ص 31-35**) لاسيما أن هذه الجائحة جديدة في انتشارها وتطورها وفي عدم وجود اللقاح المناسب لها هذه اللحظة، فأصبح العدو الأول للإنسان هو هذا الفيروس المسمى (كوفيد-19) وفي كل العالم، وتسبب الأخير في انتشار حالة الذعر والهلع حول العالم وهو ما وضع القيم الأخلاقية أمام اختيار جديد، إذ بات المجتمع البشري يشهد حالة من القلق المعنوي، فالتسابق لتخزين المواد الغذائية والسلع الأساسية والكمامات الواقية والمعقمات الطبية تسبب في ارتفاع الأسعار، وانعكس ذلك على القيم الاجتماعية فازدادت الخلافات الأسرية وارتفعت نسب الطلاق في العديد من الدول، كما سببت تلك الجائحة أزمة أخلاقية تتعلق في طقوس الجنائز ودفن جثث الضحايا في مكان بمعزل عن المقبرة المخصصة، بفعل الآليات المفروضة في إطار الرقابة الاجتماعية، كما فرضت على كل الناس في العالم الحجر المنزلي، الأمر الذي جعلهم يلزمون بيوتهم طول الوقت، وأن الحجر له آثار ايجابية على وضعية الأسرة، إذ عرفت كيفية استغلاله بالطريقة الايجابية واعتبرته فرصة الاستفادة للعلاقات الأسرية، فإن فترة الحجر شكلت لهم فرصة ثمينة لتوطيد العلاقات الأسرية، وممارسة بعض الهوايات التي كانوا لا يجدون الوقت لها بسبب الانشغال بالعمل، مثل المطالعة والاهتمام بأطفالهم وإقامة جلسات عائلية، مؤكدين أنهم استطاعوا التأقلم مع هذا الوضع ويقضونه بكل سلاسة، بل يحاولون تنويع الأنشطة الرياضية والفكرية والثقافية والعمل والتواصل مع الخارج من داخل البيت عبر التحسيس والتوعية والمساهمة في الجهود المبذولة لتوعية المواطنين بضرورة ما يجب اتخاذه في مثل هذا الوقت، بالمقابل تتسبب فترة الحجر الصحي في ظواهر خطيرة أبرزها العنف الزوجي، فالعنف المنزلي ضد النساء في ظل الحجر الصحي بات ظاهرة متزايدة لا سيما أن البقاء في المنازل يزيد من فرص الاحتكاك اليومي بين الأزواج، ما دامت هذه الظرفية أغلب الأزواج متوقفون عن العمل، وازداد الفقر والبطالة لدى الدخل المنخفض واليومي في جميع دول العالم المتطورة والنامية، مشكلة ارتفاع الأسعار وغلاء السلع، كما أغلقت المحلات التجارية، وعلقت الدراسة في المدارس والجامعات، وعطلت الحياة اليومية، وأغلقت دور العبادة، بالإضافة إلى الحالة النفسية التي خلفته لدى كل فرد.

وعلى ضوء ذلك نقدم جملة من التوصيات كما يلي:

أولا: يتوجب على الدول التخفيف من آثار هذه الأزمة عبر تقديم المساعدات المالية للعوائل الفقيرة، وأن تشجع التضامن المجتمعي عبر المكافات الرمزية، كما يتوجب على مرجعيات الدين بمختلف مسمياتها وتوجهاتها أن تؤدي دورها الديني، عبر تثقيف المجتمع من هذه الجائحة ومدى أضرارها على الآخرين.

ثانيا: يتوجب أن تسود بين المجتمعات العالمية بصورة عامة والمجتمعات بصورة خاصة حالة من التضامن والتكافل والتعاون وهو أمر ضروري، إذا أرادت الدول أن تقضي على أي وباء أو أرمة.

ثالثا: تسببت جائحة كورونا حالة من الرعب والخوف لدى جميع المجتمعات المتقدمة والمتأخرة، مما انعكس على الآثار النفسية لاسيما للأشخاص المصابين، وما صاحبها من وصم اجتماعي، لذلك يتوجب على الدول أن تفتح مراكز تأهيلية للتقديم الدعم النفسي للمصابين أو من تظهر عليهم الاضطرابات.

رابعا: يتوجب على الحكومات العالمية وبالتحديد في الدول المتأخرة وبالتعاون مع الأمم المتحدة أن تضع حدا لظاهرة العنف الأسري لاسيما في ظل الأزمات عبر تشريع قوانين توفر الحماية للمرأة وتضعها في المكان الصحيح ومحاسبة من يرتكب العنف ضد الأسرة بالسجن أو بالغرامة المادية.

المطلب الثالث: آثار فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري

تأثيرات فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري لا يمكن تحديدها وحصرها لأن الجائحة سيكون لها آثار على المدى المتوسط والطويل لكن ما لاحظناه أن أزمة فيروس كورونا المستجد كشفت عن وجود خلل واضح في هيكلة الاقتصاد الوطني القائم على الريع البترولي، فقد شهد الاقتصاد الجزائري تراجع في معدل نمو مسجلاً 0.2% في جانفي 2020 مقابل 1.3% في نفس الفترة من السنة الماضية 2019، وهذا راجع لتدني أسعار البترول كنتيجة لنقص الطلب العالمي على هذه المادة الاستراتيجية، ما أثر على مجموع مؤشرات الاقتصاد الوطني والقطاعات الاقتصادية والتي يمكن التفصيل فيها كالتالي: **(the north: Algeria post (2020)**

الفرع الأول: أثر جائحة كورونا على مؤشرات الاقتصاد الوطني:

أولا: الأثر على أسعار السلع ومعدلات التضخم: شهد الاقتصاد الجزائري ارتفاع في معدل التضخم بحوالي 2.42% لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019 والذي جاء كمحصلة الارتفاع أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات، والملابس والأحذية، الآثاث والمفروشات، النقل والاتصالات، التعليم والثقافة والترفيه، الصحة والسكن، حيث بلغ معدل التضخم في شهر جانفي من 2021 بـ 3,86% وهو في تزايد مستمر حسب الشكل الموضح أدناه:

الشكل رقم (2-04): معدلات التضخم في الجزائر –النسبة المئوية–

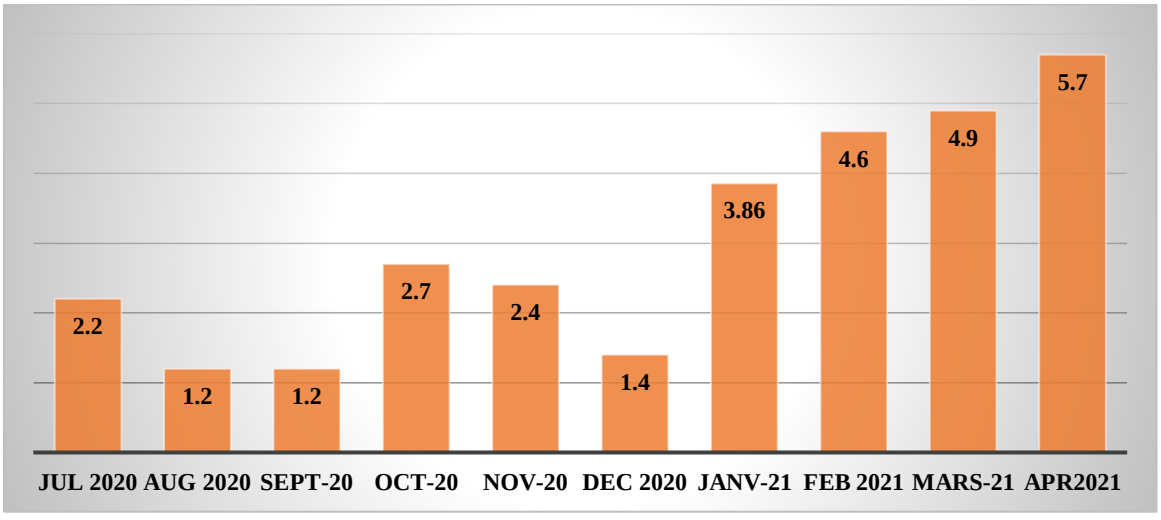

المصدر: Tranding Economics، الجزائر، انتاج النفط، تاريخ التضفح: 2023/02/09، من الموقع الالكتروني:
https://ar.trandingeconomics.com

وبالنسبة لكل من سنة 2021 و2022 من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نسبة 3.86% خلال عام 2021 وحوالي 5.1 %خلال 2022 وذلك راجع الأثر التغيرات في الأسعار العالمية للنفط، وكذا مدى تذبذب أسعار صرف كل من الدولار واليورو باعتبارهما العملتين الرئيسيتين في المعاملات التجارية للجزائر، كما كان نتيجة قيود الإستيراد التي شلت جهاز الإنتاج بأكمله، وقد سجل عرض النقود ارتفاع بنسبة 12.79% في العشر الأوائل من عام 2021. **(يسلي، 2021، ص 138)**

ثانيا: انخفاض أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري:

يرتكز الاقتصاد الجزائري بشكل أساسي على المحروقات والاستثمارات العامة، تتمثل الهيدروكربونات 98% من الصادرات و19% من عائدات الضرائب و60% من الناتج المحلي الاجمالي، شهد الاقتصاد الجزائري انخفاضا في مستويات الناتج في القطاع النفطي في ظل تراجع مستويات الطلب على النفط والتزام الجزائر باتفاق "أوبك+" لخفض كميات الإنتاج، وهو ما أسفر عن تراجع في مستويات الانتاج من النفط الخام بنسبة 12% في عام 2020. حيث تراجع الإنتاج من 1023 ألف برميل يوميا في عام 2019 إلى 899 الف برميل يوميا في أوائل عام 2020 أدت هذه العوامل إلى إنكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 46%.**(فني، دباش، 2022، ص 395)**

الشكل رقم (2-05): تطورات انتاج النفط بالجزائر خلال الفترة (جويلية 2019- جوان 2020)

الوحدة مليون برميل يوميا

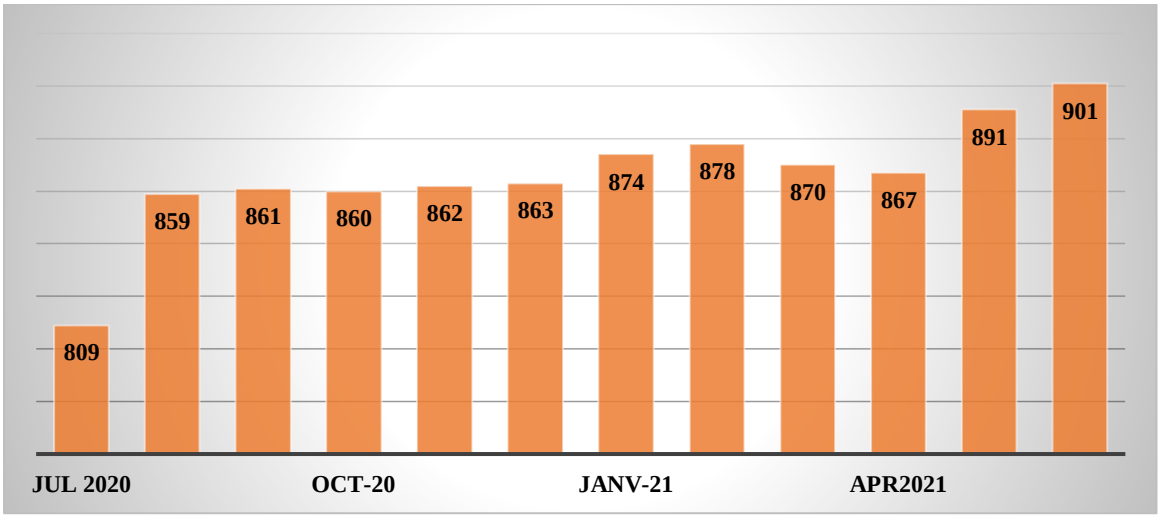

المصدر: Tranding Economics، الجزائر، انتاج النفط، تاريخ التصفح: 2023/02/09، من الموقع الالكتروني:
https://ar.trandingeconomics.com

وأظهر تقرير منظمة أوبك الصادر شهر ديسمبر 2021 أن إنتاج النفط لسنة 2021 كان أقل من مستويات ما قبل الوباء، لكنه أعلى من مستوى عام الوباء (2020). وفي ظل إعلان شركة النفط والغاز الجزائرية في بداية عام 2021 عزمها زيادة مستويات الانتاج النفطي عبر تطوير الحقول الحالية في إطار خطة تمتد على مدّى خمسة سنوات باستثمارات تقدر بنحو 40 مليار دولار وهو ما سوف يساهم في زيادة مستويات الإنتاج والمبيعات.

- **بالنسبة الغاز :) : The World Bank, t.b(2020), algeria ; récupéré sur https://www.tradeslutions.banpparibas.com:** زادت الجزائر من صادراتها من الغاز بشكل كبير في السنوات الأخيرة، لكنها قد لا تكون قادرة على الدخول في اتفاقيات جديدة لأن احتياطاتها أثبتت أنها غير كافية، وبالفعل تواجه المالية العامة الجزائرية نظرة مستقبلية سلبية بسبب الانخفاض الحاد في صادرات الغاز والتي من المتوقع أن تنخفض من 45 مليار متر مكعب في عام 2020 إلى 26 مليار متر مكعب في عام 2025. وتسعى البلاد إلى ايجاد طرق لتقليل اعتمادها على الغاز لتوليد الكهرباء عن طريق الاستثمار في الطاقة الشمسية في أعقاب أزمة (كوفيد-19) وتراجع عائدات النفط والغاز.

ثالثا: الأثر على الميزان التجاري:

شكل رقم (2-06): تغير الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (جويلية 2017-جوان 2020)

الوحدة:مليون دولار امريكي

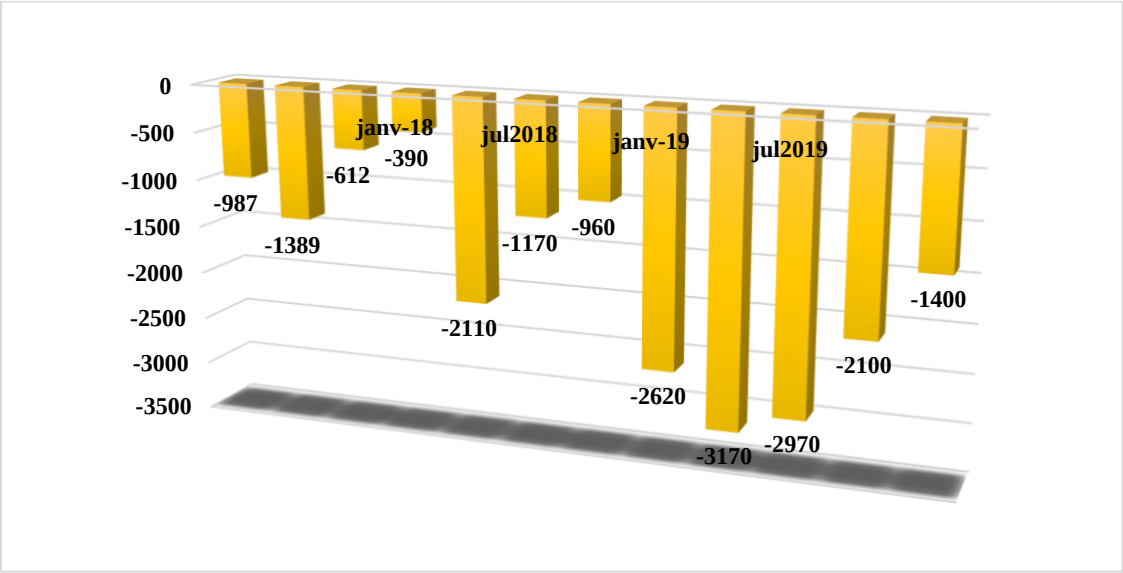

المصدر: (https://tradingecomomics.com ,2021)

لقد انعكس انخفاض أسعار البترول في السوق العالمي على الميزان التجاري الجزائري الذي شهد عجزا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة كنتيجة للأزمة البترولية التي شهدها الاقتصاد العالمي في النصف الثاني من سنة 2014، إلاّ أن أزمة كورونا أدت إلى تفاقم هذا العجز الذي سجل في السداسي الأول من 2020 عجزا قدر بـ (-2724) مليون دولار أمريكي. **(صباغ، 2020، ص 169)**

رابعا: الاثر على احتياطات الصرف: كنتيجة للمجموعة من العوامل والتي من بينها تراجع الصادرات النفطية الجزائرية التي أدت إلى تراجع الإيرادات، وهذا ما نتج عنه تراجع أيضا الاحتياطات الصرف، وهذا ما يبينه الشكل الموالي: **(صباغ، 2020، ص 171)**

الشكل رقم (2-07): تطور احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة (جانفي 2019 -أفريل 2020)

الوحدة مليون دولار أمريكي

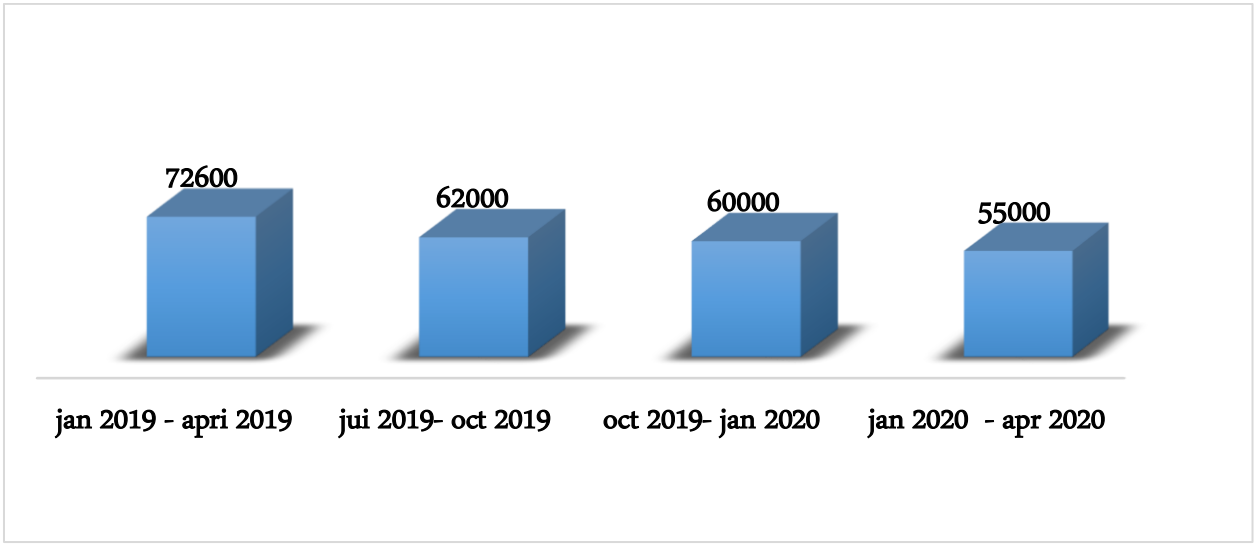

المصدر: Tranding Economics، الجزائر، احتياطات النقاد الاجنبي، تاريخ الإطلاع: 2023/02/10، من الموقع الالكتروني: https://ar.trandingeconomics.com

لقد تراجع احتياطي الصرف من حوالي 72600 مليون دولار مع بداية سنة 2019 إلى فقط 55000 مليون دولار أفريل 2020 ممثلاً ما يقل عن 17 شهر من الواردات، وهذا ما يعكس هشاشة الاقتصاد الجزائري في مواجهة الصدمات الخارجية.

خامسا: الأثر على الدين العام: يتوقع أن يصل الدين العام في 2020 كنسبة من إجمالي الناتج المحلي إلى 56.2% بعد أن كان 45.9% في 2019، وسيستمر الارتفاع إلى أن يصل إلى 67.1 % و75.1 % خلال سنتي 2021 و2022 على التوالي. علما أن حوالي 70% من الدين العام مستحق للبنك المركزي في إطار عمليات التمويل النقدي جرت بين عامي 2017 و2019. ويعود سبب ذلك إلى استمرار تأثير الجائحة التي يتوقع أن تدفع إلى زيادة الاقتراض المحلي (لتمويل عجز الموازنة العامة) ومنه زيادة تكلفة الاقتراض مع استمرار تراجع الايرادات النفطية. **(فجيل، براق، 2021، ص 126)**

الشكل رقم (2-08): تأثير جائحة كوفيد-19 على الدين العام للجزائر (2017 -توقعات 2022)

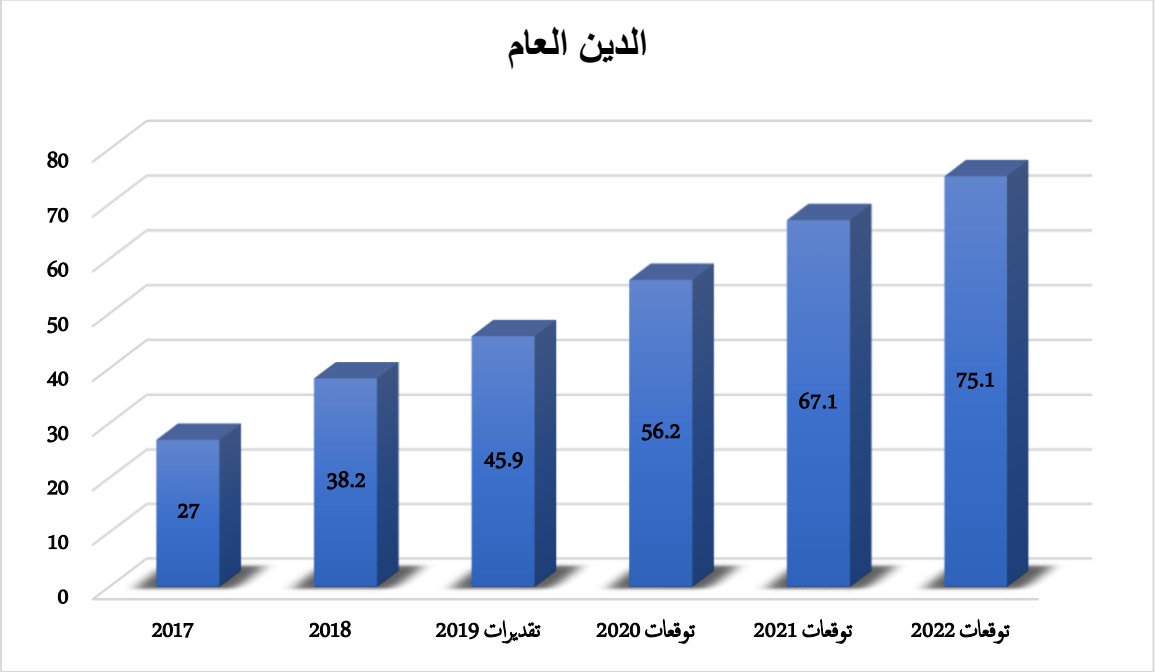

المصدر: البنك الدولي، 20 أفريل 2020، ص 145.

سادسا: الأثر على النمو الاقتصادي: شهد الاقتصاد الجزائري في الفترة الأخيرة (2018-2021) انكماشا في مستوى معدل النمو الاقتصادي الذي وصل إلى (6.1%-) من نسبة 2020 مقاسا بمستوى الناتج المحلي الاجمالي، بسبب تداعيات أزمة كورونا (كوفيد-19) .**(شيبان، مقعاش، 2022، ص 594)**

الجدول رقم (2-09): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2018-2021)

السنة	2018	2019	2020	2021
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي%	1.4	0.2	-6.1	2.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات "ONS" 2021، على الموقع https://www.ons.dz

كما يمكن ترجمة الجدول السابق على الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (2-09): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2018-2021)

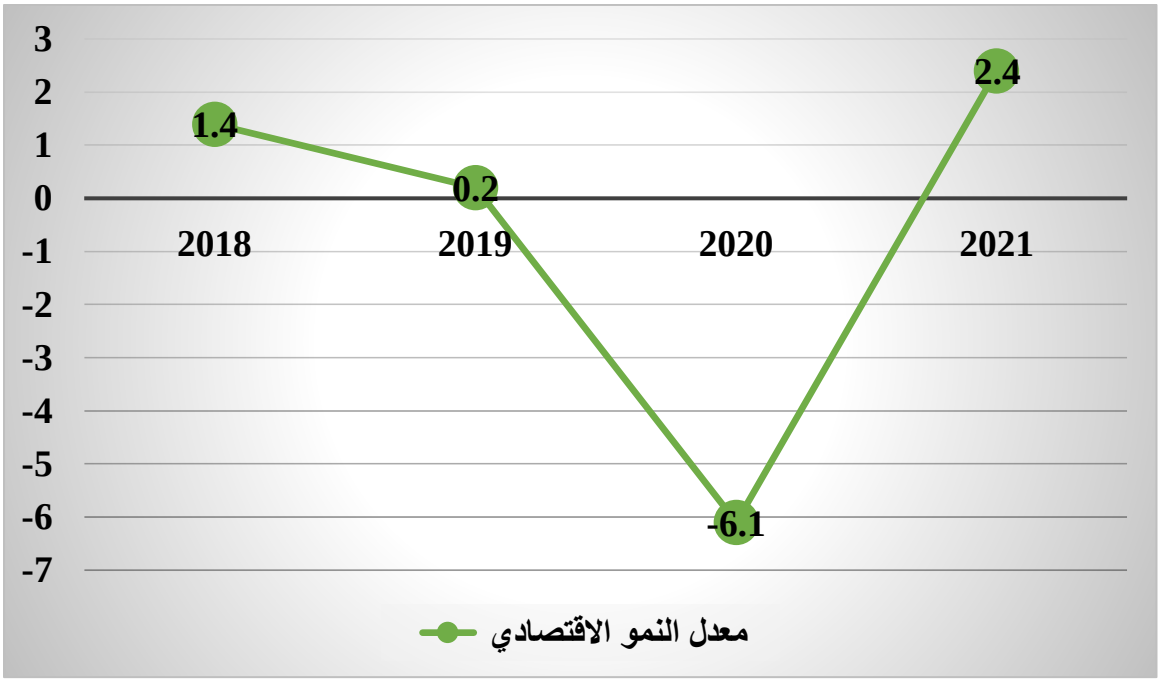

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-9)

من خلال الشكل السابق وبالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-9) نلاحظ:

سجل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي انخفاضًا سنة 2019 بلغ (0.2%) مقابل (1.4%) سنة 2018، أما في سنة 2020 فقد عرف معدل النمو انكماشا بلغ (-6.1%) مقارنة بعام 2019، وجاء ذلك نتيجة ما أسفر عنه انتشار فيروس كورونا الذي أدى إلى كساد كبير بسبب اجراءات الإغلاق الصارمة من أجل احتواء الوباء، بالإضافة إلى انخفاض الإنتاج النفطي في إطار التزام الجزائر باتفاق "أوبك+" لخفض كميات الإنتاج ما يقارب (12%) في عام 2020، حيث تراجع الإنتاج من 1023 ألف برميل يوميًا عام 2019 إلى (899 ألف برميل) يوميًا في عام 2020، وفي سنة 2021

شهد معدل النمو في الجزائر تحسنا مقبولاً حيث بلغ (2.3%) خلال الثلاثي الأول من هذا العام، ويرجع هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى زيادة القيمة المضافة في قطاع المحروقات بنسبة (7.5%) خلال الثلاثي الأول من سنة 2021، وتحققت هذه الزيادة للقيمة المضافة للمحروقات نتيجة الارتفاع الملحوظ في أسعار البترول إذ بلغت (61.7 دولار) للبرميل الواحد خلال الثلاثي الأول من عام 2021 مقابل (52.2) دولار للبرميل خلال سنة 2020.

سابعا: الأثر على البطالة (مستوى التشغيل): تشير الإحصائيات إلى أن البطالة في الجزائر تعرف ارتفاعا منذ 2010 بنسب متفاوتة حسب ما يعبر عنه الشكل الموالي: **(فني، دبابش، 2022، ص 397)**

الشكل رقم (2-10): تطور معدلات البطالة في الجزائر (2010-2020)

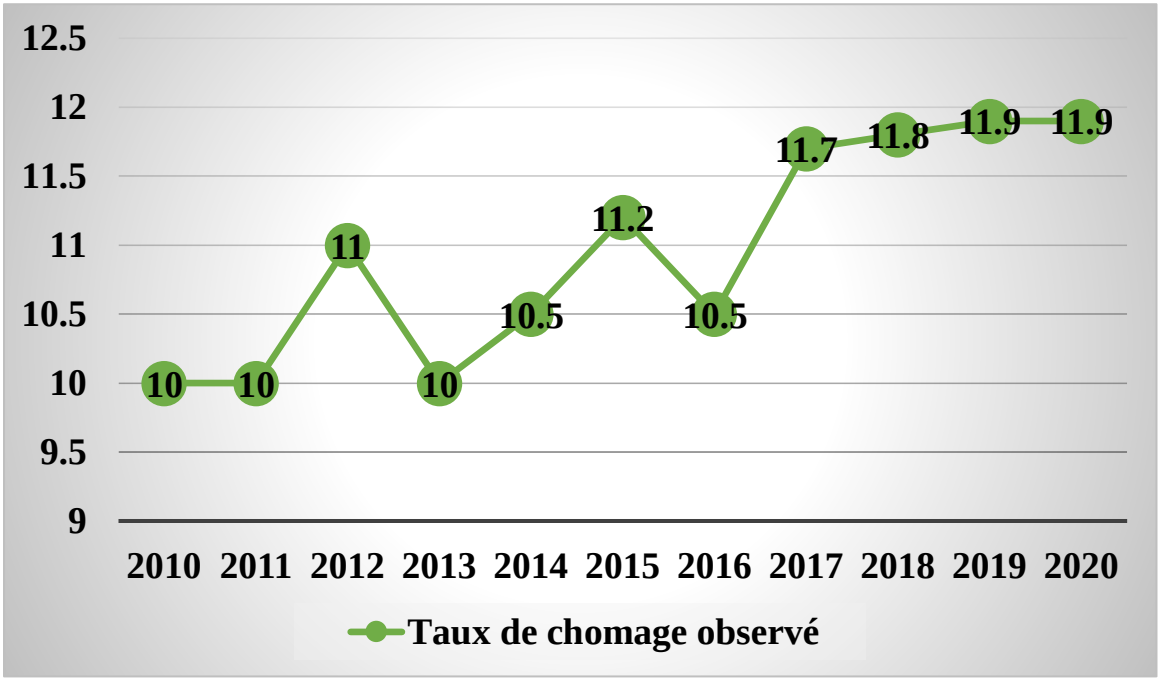

Source : Nations Unies Analyse Rapide de Impact Socio-économique du COVID-19 (United nations,2020, p50)

وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، بلغ معدل البطالة (14.1%) من السكان عام 2020 مقارنة بعام 2019 التي سجلت (11.4%) بسبب أزمة كوفيد-19، فالإجراءات الوقائية التي فرضتها الدولة من أجل الوقاية من الوباء عمقت من حدة البطالة لاعتماد الكثير على الأعمال الحرة مثل: الحرفيين، التجار، عمال النقل الخاص، عمال قاعات الحفلات والفنادق.....وغيرهم. **(كاسحي، دربال، 2021، ص 905)**

كما تم تسريح العمال في عدة قطاعات أغلبها من القطاعات الخاصة بالإضافة إلى تسريح العمال في قطاع البناء فقط أكثر من 150000 عامل خلال فترة الأزمة، وتجدر الاشارة إلى الاختلافات الكبيرة بين معدلات البطالة والظروف المعيشة في المدن المناطق الريفية.

الفرع الثاني: أثر جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية: مع تفشي وباء كوفيد-19 وجد الاقتصاد الجزائري نفسه أمام جملة من التحديات، ولعل من أهم القطاعات الاقتصادية تأثرًا في الجزائر بتداعيات كورونا ما يلي: **(بولعراس، 2020،ص168)**

أولا: قطاع المحروقات: تعتبر الجزائر من بين الدول التي يركز اقتصادها على النفط بدرجة كبيرة، فهو يشكل ما يقارب 92% من صادرات البلد، الأمر الذي يؤدي منطقيا إلى تأثر الاقتصاد الجزائري (الريعي) بجائحة كوفيد-19، حيث عرفت أسعار النفط تراجعًا ملحوظا منذ بداية الجائحة، حيث تشكل ايرادات النفط والغاز 94% من إجمالي صادرات الجزائر و60% من ميزانية الدولة، ومن المتوقع أن يتسبب انحسار سوق النفط العالمي جراء أزمة كورونا في تقليص مستوى الصادرات الجزائرية للبترول والغاز بنسبة 7.5% خلال العام الجاري 2020، ولهذا توقعت الحكومة الجزائرية في قانون المالية التكميلي لـ 2020، انخفاضًا لمداخيل قطاع المحروقات إلى 20,6 مليارات الدولار، مقابل 37.4 مليارات الدولار كانت متوقعة في قانون المالية الأولى لـ 2020.

قدرت نفس الوزارة الخسائر التي تكبدها قطاع الطاقة كما يلي: **(سيد أعمر، بالعما، 2020، ص 12)**

1. **سوناطراك:** تعد أهم شركة وطنية يقدر لأثر المالى لتداعيات الوباء بـ 247 مليون دينار جزائري في الفترة بين 15 مارس و31 ماي؛
2. **سونلغاز:** نقص في رقم الأعمال بـ 6.5 مليار دينار جزائري؛
3. **نفطال:** إجمالي الخسائر من 1 مارس إلى غاية أوت بقدر بـ 20 مليار دينار جزائري؛
4. **شركة خيرات طاسيلي (فرع مجمع سوناطراك):** تراجع في رقم الأعمال بـ 27% في مارس اي خسائر بـ 221 مليون دينار جزائري وتراجع بـ 72% في أفريل أي 595 مليون دينار جزائري.

ثانيا: قطاع السياحة (عتروس، 2021، ص397): يعد القطاع السياحي من بين الركائز الأساسية التي تعتزم الدولة الجزائرية الاعتماد عليها في النهوض بالاقتصاد الوطني وتخليصه من التبعية الحادة لقطاع المحروقات لتحقيق التنويع المنشود.

يساهم قطاع السياحة في الجزائر بنسبة (1.8%) من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات كما حقق سنة 2019 نسبة نمو قدرت بـ 5.1%، وقد ساهمت السياحة في خلق ما يقارب 668000 منصب شغل إلى عالية سنة 2019، أي نسبة 6% من إجمالي مناصب الشغل المتوفرة في الاقتصاد الجزائري ككل.

وقدر مجموع ما أنفقته السياح الأجانب في الجزائر خلال سنة 2019 بـ 24.5 مليار دينار بنسبة 0.5 %من إجمالي الصادرات، كما أن 77% من اجمالي الإنفاق كان الغرض منها الترفيه مقابل 23% لعرض الأعمال.

وبالرغم من الأرقام المذكورة أعلاه إلا أن سنة 2019 لا يمكن اعتبارها سنة سياحية بامتياز إذا ما نظرنا إلى الاحصائيات في السنوات التي سبقتها، ذلك أن الوضع السياسي والاجتماعي الاستثنائي الذي عاشته الجزائر في 2019 ساده جو من عدم اليقين للسياح الأجانب وهو ما حال دون تحقيق تدفق أكبر، بالإضافة إلى نوعية الخدمات والأسعار المقدمة في الدول المجاورة، كل هذا جعل التدفقات من الخارج تتراجع كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (2–10): تطور تدفق السياح من سنة 2015 إلى 2019

	2015	2016	2017	2018	2019
مجموع الاجانب	1083121	1322712	1708375	2018753	1933778
التطور	–	%22.12	29.16%	18.17%	–4.21%
الجزائريين المقيمين بالخارج	626873	716732	742410	638360	437278
التطور	–	%14.33	3.58%	–14.02%	–31.50%
المجموع العام	1709994	2039444	2450785	2657113	2371056
التطور	–	%19.27	20.17%	8.42%	–10.77%

المصدر: وزارة السياحة ، 2020 ،ص04 ، على الموقع : HTTPS://www.mta.gov.dz تاريخ الاطلاع : 2023/02/02

من الجدول رقم (2–10) يتضح جليًا بأن عدد السياح قد تزايد من سنة 2015 التي تجاوز فيها العدد الإجمالي 2.6 مليون سائح، كما ان الجزائريين المقيمين بالخارج لم يشكلوا سوى نسبة 24% من مجموع السياح سنة 2018 في حين بلغت هذه النسبة أعلى مستوى لها بـ: 36,66 % سنة 2015، أمّا بالنسبة لسنة 2019 فقدت شهدت تراجعا

من حيث عدد السياح، إذ تم تسجيل دخول ما يقارب 2,37 مليون سائح بنسبة تراجع قدرت بـ (10.77- %) مقارنة بسنة 2018.

ثالثا: القطاع الصناعي والتجاري: كما سبق وذكرنا أن الجزائر تعتمد على عوائد المحروقات وأن من أهم زبائنها الأوروبية والعالمية تعتبر من الدول الأكثر تضررا من هذا الوباء الأمر الذي ساق الجزائر نحو وضعية صعبة حيث تدهور أسعار النفط سيؤدي إلى انخفاض حاد في عائدات التصدير بـ (51%) والذي بدوره سيؤدي إلى عجز في الميزان التجاري بـ 18.2% من اجمالي الناتج المحلي، ورغم الجهود المبذولة لاحتواء الواردات وضعف الطلب المحلي ستنخفض الاحتياطات إلى 24.2% مليار دولار سنة 2020.

وعليه ترتب على الجزائر خسائر كبيرة في قطاع التجارة ومن بين القطاعات الأكثر تضررا كانت البناء والأشغال العامة. كما أعلنت الشركة الجزائرية للمعارض والصادرات (Safex) عن تأجيل جميع المعارض والفعاليات من بينهم :(**يسلي، 2021، ص ص 138-139**)

1. معرض البيئة الطاقة المتجددة الدولي؛
2. المعرض الدولي للزينون وزيت الزيتون ومشتقات الزيتون؛
3. المعرض الدولي لتقنيات المصاعد والسلام المتحركة؛(Lift Expo).
4. الألعاب المغاربية الكوميدية، ومعرض الجزائر الدولي للسياحة.

كما سجلت كذلك ارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية نتيجة لانتشار الهلع والخوف بين المواطنين والتسارع لاقتنائها للحيطة من الاوضاع التي يمكن حدوثها في ظل هذه الأزمة.

والقطاع الصناعي هو الآخر يعتمد بدرجة أولى على الخارج ومن بين أهم مورديها الصين التي توفر لها المواد الأولية كالحديد والألمنيوم، المعدات الطبية والصيدلانية، السيارات....الخ. لذا عرف القطاع الصناعي للجزائر انخفاض نسبته 6,7% في بداية سنة 2020 بالمقارنة بـ 2019 نتيجة الحد من الاستيراد والتعاملات الخارجية تطبيقا للإجراءات الوقائية.

رابعا: قطاع النقل: يعتبر قطاع النقل شريان كل الاقتصاديات وهو من أكثر القطاعات تضررًا في مختلف مناطق العالم من بينها الجزائر، بسبب تعليق الرحلات خاصة النقل الجوي والبري.

انخفض عدد مسافري النقل الجوي بالجزائر بما يعادل حوالي ثمانية ملايين مسافر بسبب جائحة كورونا، مما أدى إلى خسائر في الإيرادات بلغت 0.8 مليار دولار أمريكي، ووضع حوالي 169800 وظيفة في خطر، واضرار على الاقتصاد الوطني قد تصل إلى 3.1 مليار دولار.

أما بخصوص النقل بالسكك الحديدية فكانت الشركة تنقل ما يزيد عن 34.5 مليون مسافر في السنة، ونظرًا لتعليق الرحلات تم وقف حركة المسافرين بالسكك الحديدية بنسبة 100%، وقد بلغت خسائر شركة النقل بالسكك الحديدية 01 مليار دينار جزائري منذ بداية تعليق حركتها بسبب جائحة كورونا حتى نهاية شهر أفريل 2020، أما نقل البضائع بالسكك الحديدية لم يتأثر تعليق نشاطه. (**جمعة، 2022، ص 271**)

خامسا: قطاع التعليم: أثر فيروس كورونا على قطاع التعليم، حيث تم إصدار أمر توقف الدراسة في المدارس بأطوارها والجامعات لمنع تفشي هذا الفيروس، بالإضافة إلى معاهد التعليم العالي والمؤسسات التكوينية (مؤسسات التكوين المهني) ومدارس التعليم القرآني والزوايا، وأقسام محو الأمية، وجميع المؤسسات التربوية الخاصة ورياض الأطفال كأجراء احترازي للوقاية من عدوى هذا الفيروس. (**كراملة، رحال، 2020، ص 18**)

سادسا: القطاع الجبائي: ستفقد القاعدة الجبائية جزءاً من المساهمات الضريبية، وسيزداد الأمر سوءا كلما تعطل النشاط الاقتصادي.

سابعا: القطاع الزراعي: عرفت القيمة المضافة للقطاع الزراعي خلال الربع الثاني من عام 2021، انخفاضًا طفيفا بنسبة 0.3% مقابل نمو 1.4% خلال الفترة من عام 2020 بفضل الزيادة في المنتجات الزراعية. ويعد هذا القطاع من ضمن القطاعات القليلة التي لم تتعرض لانتكاسة بفعل الوباء كوفيد-19 خلال النصف الأول من عام 2020، كما أنه لا يخضع في الغالب للتحصيل الضريبي. (**فرطاس، 2022، ص 196**)

ثامنا: قطاع البناء والأشغال العمومية: بعد انخفاض حاد بنسبة 20.5% في الربع الثاني من عام 2020، سجلت القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العامة والهيدروليك (BTPH) زيادة حادة بنسبة 13.8% ومن جانبه، انتعش قطاع الخدمات النفطية والأشغال العامة أيضا وسجل ارتفاعا بنسبة 75% خلال سنة 2021، بعد الانخفاض بنسبة 6.4 %. ويعرف هذا الانخفاض إلى وقف النشاط في قطاع البناء، حيث كان للتدابير التي تم وضعها لاحتواء جائحة (كوفيد-19) عواقب وخيمة على قطاعي الخدمات والبناء، مما أدى إلى إلغاء العديد من الوظائف. (**فرطاس، 2022، ص 196**)

- ولمواجهة هذا الموقف الصعب الذي تواجهه الجزائر جراء تفشي فيروس كورونا ومحاولة الحد أو تخفيف آثارها على الاقتصاد الجزائري وعلى الوضع الاجتماعي اتخذت الجزائر سلسلة من الإجراءات من خلال تكريس مبالغ مالية من أجل توفير الأجهزة اللازمة لتحقيق الوقاية من هذا الفيروس كالأقنعة الواقية والسوائل المعقمة .... وغيرها من الوسائل الأخرى، وتمثلت الإجراءات المطبقة في النقاط التالية :(**روشو، 2021، ص 172**)

1. قامت الجزائر بتطبيق الحجر الصحي الكلي على كل التراب الوطني مع منع كل أنواع التجمعات وذلك بعد إجلاء المواطنين؛
2. تعليق الدراسة وجميع الأنشطة الغير ضرورية مع منع عطلة مدفوعة الأجر لـ 50% من العمال للمؤسسة التي لا تعتبر وظائفهم أساسية لاستمرار الخدمة مع اعطاء الأولوية لـ: (النساء الحوامل، أمهات أولاد صغار أقل من 14 سنة، العمال ذوي الامراض المزمنة)؛
3. تأجيل العطل لجميع مستخدمي الصحة بالمستشفيات وتضامنها لمواجهة الأزمة الصحية؛ (**المرسوم التنفيذي رقم 96/20، المؤرخ في 21 مارس 2020، ص 07**)
4. تعليق كل الرحلات الجوية الخارجية والداخلية مع تعزيز الرقابة الصحية في المراكز الحدودية البرية والبحرية والجوية؛
5. وفي مجال السياسة النقدية قرر البنك الجزائري من تخفيض معدل الاحتياطات الإجبارية من 10% إلى 08% كما قرر تخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية؛ (**بنك الجزائر، 10 مارس 2020**)
6. تعليق النشاطات الغير ضرورية وتقييد الممارسات التجارية من خلال غلق كل المحلات التي توفر خدمات غير ضرورية كقاعات الحلاقة، قاعات الحفلات، تجارت الأقمشة والآثاث المنزلي ...الخ؛
7. تقديم تسهيلات جمركية وضريبية في معظم المجالات وخاصة فيما يخص التجهيزات الطبية والمنتجات الصحية التي تتماشى مع الوضع الاستثنائي الذي يعيشه الوطن؛
8. منح مساعدة مالية لفائدة المتضررين من جائحة كورونا كاصحاب بعض المهن المتضررة من آثار جائحة فيروس كورونا؛

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا توضيحا لمفهوم الأزمة وأنواعها ثم تناولنا عموميات حول النفط حيث تطرقنا إلى كل الجوانب النظرية المتعلقة بالنفط وأسعاره ولقد استخلصنا أن النفط يتميز بالعديد من الخصائص التي تضفي له أهمية خاصة على الصعيد الاقتصادي، السياسي العسكري.

لقد أحدث انهيار أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام 2014 هزة عنيفة أثرت على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة لكونه اقتصاد ريعي يعتمد (الجباية البترولية)، وتعود أسباب انهيار أسعار النفط إلى حدوث زيادة من النفط الصخري، وكذلك تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب بطء النمو الاقتصادي.

وقد سعت الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ اجراءات لمواجهة انعكاسات الأزمة من خلال اللجوء إلى صندوق ضبط الموارد وكذلك ترشيد النفقات العامة.

بالإضافة إلى جائحة كورونا التي تسببت في حدوث اضطراب كبير للاقتصاد الجزائري الذي شهد آثار وتداعيات اقتصادية تمثلت في اصابة قطاعات مهمة بالشلل التام مثل قطاع السياحة والطيران، إضافة إلى توقف الكثير من الأنشطة الاقتصادية وإغلاق الأسواق والمقاهي، وكذا آثار اجتماعية كتجميد نشاط مؤسسات المجتمع، وفقدان عدد كبير من العاملين في مؤسسات القطاع الخاص، مما أثر على مختلف مناحي حياة المواطن الجزائري.

تأثر الاقتصاد الجزائري تأثرا بالغًا نظرًا لتزامن أزمة وباء كورونا مع أزمة تدني أسعار النفط التي لازمت الاقتصاد الجزائري منذ عقود من الزمن، فهشاشته مستمده من ارتباطه بسوق المحروقات كونه اقتصاد ريعي.

الفصل الثالث

مستقبل التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد الأزمات (2010-2030)

تمهيد:

إن الجزائر كغيرها من الدول تسعى دائما الى الرفع من معدل النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة بالإضافة إلى تنويع مصادر النمو الإقتصادي وخلق فرص العمل من أجل استدامة عملية التنمية الاقتصادية، وعلى هذا الأساس تم اعداد وتنفيذ برامج تنموية اقتصادية كالبرنامج الخماسي للتنمية (2010 -2014)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015- 2019) بالاضافة إلى النموذج الجديد للنمو (2016) الذي يصغو إلى التنويع وتحويل الاقتصادي الجزائري في غضون آفاق (2030).

عاشت الجزائر أزمة مزدوجة مرتبطة بانتشار فيروس كورونا وتبعياته الاقتصادية محليا ودوليا، إلى جانب انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية، بشكل خنق اقتصاد البلاد، وبالتالي انعكست تداعيات هذه الازمة سلبا على مسار التنمية الاقتصادية، اضافة إلى حدوث إختلالات في مؤشرات المربع السحري لكالدور، لذا عمل بنك الجزائر على اتخاذ مجموعة من الاجراءات والتدابير للتنعافي من هذه الأزمة.

لتوضيح ذلك قسمنا هذا الفصل إلى اربعة مباحث رئيسية تنبثق منها مطالب عديدة كالتالي:

- **المبحث الأول: عرض وتحليل برنامج التنمية الخماسي (2010 – 2014)**
- **المبحث الثاني: عرض وتحليل برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015–2019)**
- **المبحث الثالث: عرض وتحليل النموذج الجديد للنمو (2016– 2030)**
- **المبحث الرابع: تداعيات الازمة النفطية وأزمة جائحة كورونا على التنمية الاقتصادية (2014–2019)**

المبحث الأول : عرض وتحليل برنامج التنمية الخماسي (2010 – 2014)

يعتبر البرنامج الخماسي للتنمية الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 25 ماي 2010، القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنموية محددتين من قبل السلطات العمومية، كما يعتبر كبرنامج خماسي ثاني في مجال التنمية الشاملة خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2014.

المطلب الأول: تعريف البرنامج الخماسي للتنمية وأهم خصائصه

الفرع الاول/ تعريف البرنامج للتنمية (2010–2014):

البرنامج الخماسي للتنمية الذي غطى الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2014، والذي يندرج ضمن ديناميكية الإعمار الوطني، حيث خصص له غلاف مالي قدر بـ: 286 مليار دولار أي ما يعادل 21214 مليار دينار جزائري، لهذا يعتبر أكبر برنامج تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال (https://www.permier-ministre.gov.dz)، وينقسم إلى قسمين الأول يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ مالي يقدر بـ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار، أما القسم الثاني: يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها مثل (السكك الحديدية والطرق والمياه،....الخ)، بمبلغ يقدر بـ : 9700 مليار دج أي ما يعادل مبلغ 130 مليار دولار .(**سويج، بن طيرش، د.س، ص 212**)

الفرع الثاني/ خصائص البرنامج الخماسي للتنمية (2010 – 2014):

تميز هذا البرنامج بوضع جملة من الترتيبات من أجل ترشيد الإنفاق العام أكثر فأكثر وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأملاك العمومية والوقاية منها، ومن هذه الترتيبات : (**بن الحاج، شريط، د.س، ص ص 115–116**)

- لا يمكن تنفيذ أي مشروع يعتمد ما لم تستكمل دراسته وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه.
- عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دج فيجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية.
- كل عملية اعادة تقييم لرخصة برنامج قد تتبين ضرورية، يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل مدونة القطاع المعني.
- تنصيب لجنة حكومية مكلفة بالفصل في اقتطاع العقارات اللازمة، بعد إجراء تحقيق ميداني، وذلك بهدف التعجيل بتعبئة الأوعية العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية، مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الجيدة.

- اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الاجراءات في مجال النفقات العمومية، ومن أهم التدابير اعادة تنظيم لجنة الصفقات من خلال تفريغها إلى ثلاث لجان مختصة بدل من اثنين بالإضافة إلى تعزيز دور المراقبين الماليين في مجال الرقابة (القبلية والبعدية).
- تعزيز أدوات الدراسة والانجاز من خلال إعادة تأهيل المؤسسات العمومية المعنية.
- إن هذا البرنامج سيتم تمويله حصرًا من الموارد الوطنية، وكل استدانة خارجية تستغل مستبعدة، ومن هذا المنطلق لن يترتب عن هذا البرنامج أي أثر على ميزان مدفوعات البلاد، ولا على استقلاليتها المالية إزاء الخارج في المستقبل.

المطلب الثاني: أهداف البرنامج الخماسي للتنمية ومضمونه

الفرع الاول/ أهداف البرنامج الخماسية للتنمية (2010–2014): يهدف البرنامج الخماسي للتنمية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها : **(موري،2014 / 2015،ص 167)**

- ❖ القضاء على البطالة في الاقتصاد من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل.
- ❖ دعم التنمية البشرية والتي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الخماسي للتنمية وذلك من خلال تزويد الاقتصاد بالموارد البشرية المؤهلة.
- ❖ الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.
- ❖ فك العزلة عن المناطق النائية وتحسين مستوياتهم وظروفهم.
- ❖ تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي.
- ❖ دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية.
- ❖ مواصلة الجهود الرامية لتحسين التزود بالمياه الصالحة للشرب واستكمال المشاريع الجارية.
- ❖ الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني.
- ❖ المواصلة في تحسين الخدمات العامة.
- ❖ النهوض بالاقتصاد المعرفي وذلك من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم وتطوير البحث العلمي.
- ❖ النهوض بالتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال.
- ❖ تطوير مناخ الاستثمار وذلك من خلال تحسين إطار الاستثمار ومحيطه.
- ❖ تطوير المحيط الإداري والقانوني والقضائي للمؤسسة.
- ❖ تحسين المحيط المالي للمؤسسة.
- ❖ مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي.
- ❖ تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.
- ❖ تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

والعائدات التصديرية، أما على المدى الطويل فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة على القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات آخرى، أي أن القطاع الرئيسي، كالنفط قد يتم الاعتماد عليه ليصبح وسيلة الاحداث التنوع الاقتصادي .(**بوشول وآخرون، 2017، ص 229**)

الفرع الثاني/ مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014:

ارتكز البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 على المحاور الرئيسية التالية:

الجدول رقم (3-1): التوزيع القطاعي لمخصصات برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

القطاعات	المبلغ مليار دج	النسبة%
التنمية البشرية (التربية الوطنية، التعليم العالي، التعليم والتكوين المهنيين، الصحة، السكن، الطاقة، قطاع المياه، التضامن الوطني، الشباب والرياضة، الشؤون الدينية، الثقافة والاتصال)	**10122**	**49.59%**
المنشآت القاعدية الأساسية (الأشغال العمومية، النقل، تهيئة الإقليم والبيئة)	**6448**	**31.5%**
تحسين وتطوير الخدمات العمومية (الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدينة، العدالة، قطاع المالية، قطاع التجارة، إدارة العمل)	**1666**	**8.16%**
التنمية الاقتصادية (الفلاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انعاش وتحديث المؤسسات العمومية تحديث وانشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط).	**1566**	**7.7%**
مكافحة البطالة (دعم ادماج حاملي شهادات التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني، استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة)	**360**	**1.8%**
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال (تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الاعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية الوطنية)	**250**	**1.2%**
المجموع	**21214**	**100%**

المصدر: عقون شراف وآخرون، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، المجلد 02، عدد خاص، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، 2018، ص 204.

كما يمكن ترجمة معطيات الجدول السابق على الشكل البياني الموالي:

شكل رقم (3-1): مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010 – 2014)

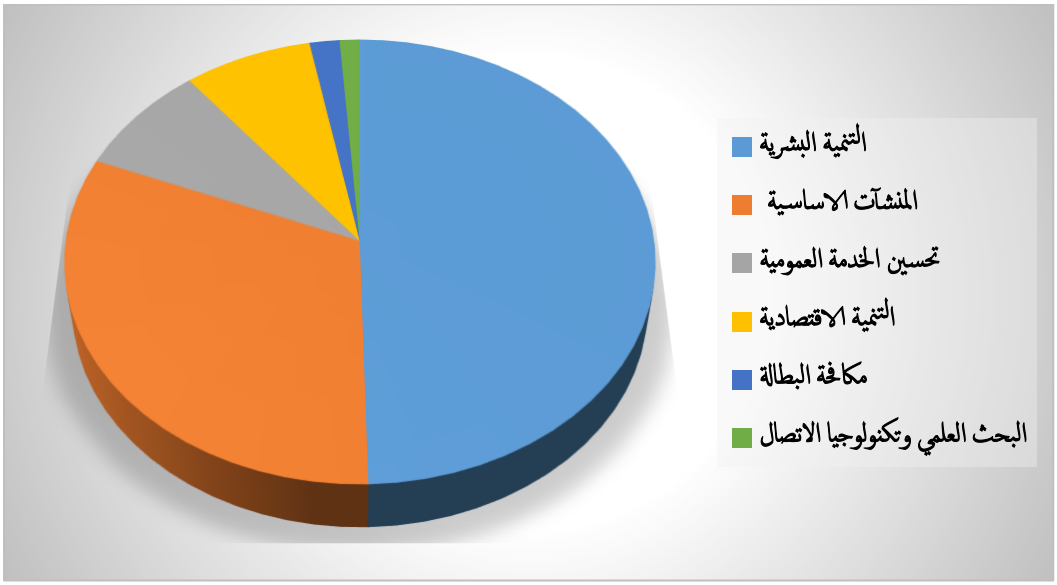

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-1)

من خلال الجدول رقم (3-1) والشكل رقم (3-1) يتضح أن مضمون البرنامج يحتوى على المحاور التالية:

1/ دعم التنمية البشرية: وقد خصص لها مبلغ 10122 مليار دج، وذلك كخيار ينبثق أولاً من الأهمية التي توليها البلاد لرفاهية سكانها، وثانيا من ضرورة تزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية للتنمية الاقتصادية وتعزيز التماسك الوطني المستعاد على إثر المأساة الوطنية. (**بوفسيوة، زقرور، 2021/2020، ص 40**)

حيث خصص 49.5% من موارده المالية لتحسين تنمية الموارد البشرية من خلال:

- إتمام انجاز مشروع 02 مليون وحدة سكنية.
- انشاء ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية.
- انجاز أكثر من 1500 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة.
- تحسين التزويد بالماء الشروب.
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي، وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء.
- أكثر من 300 للتكوين والتعليم المهنيين.

2/ تطوير المنشآت الأساسية: خصص لهذا المحور 6448 مليار دج، لتطويره وهو ما يؤكد إرادة الدولة في فك العزلة عن السكان في كل مناطق البلاد وتعزيز المنشآت الاساسية.

حيث خصص حوالي 31.5% من موارد الاجمالية لتطوير الهياكل القاعدية وتحسين الخدمة العمومية من خلال:

- خصص 3100 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية لتهيئة الطرق، والسكك الحديدية.
- أكثر من 2800 مليار دج مخصص لقطاع النقل لتحسين النقل الحضري.
- تحسين الخدمة العمومية في الإدارات مثل الجماعات المحلية ومصالح العدالة، ادارات ضبط الضرائب، التجارة والعمل **(جديدي، 2013، ص ص 10-11)**.

3/ تحسين الخدمة العمومية: استفاد هذا المحور من 1666 مليار دج، وذلك من خلال: **(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2010 ص 86)**

- أكثر من 895 مليار دج للجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدينة.
- حوالي 379 مليار دج لقطاع العدالة.
- خصص لقطاع المالية أكثر من 295 مليار دج.
- استفادة قطاع التجارة من حوالي 39 مليار دج.
- تحصل قطاع العمل على أكثر من 56 مليار دج.

4/ دعم التنمية الاقتصادية: خصص لهذا المحور 1566 مليار دج موزعة كما يلي خلال: **(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2010 ص 87)**

- مواصلة دعم التنمية الفلاحية الريفية بمبلغ 13 مليار دولار.
- ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي سخرت لها الدولة مبلغ ما يقارب 02 مليار دولار، من أجل انشاء مناطق صناعية.
- دعم التأهيل وتسيير القروض البنكية.
- أزيد من 16 مليار دج بالنسبة للصيد البحري موجهة خصوصًا لمرافقة تطوير هذا النشاط ودعمه بمنشآت أساسية جديدة.

5/ مكافحة البطالة: رصد لهذا المحور 360 مليار دج، وذلك من خلال :(**معارفي، 2022، ص 121**)

- 150 مليار دج موجهة لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني.
- 80 مليار دج لدعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.
- 130 مليار دج موجهة لترتيبات التشغيل المؤقت.

6/ البحث العلمي والتكنولوجيا للاتصال: استفاد هذا المحور من 250 مليار دج، من خلال :(**عثماني، بوحصان، 2013، ص ص 09-10**)

- 100 مليار دج لتطوير البحث العلمي.
- 50 مليار دج للتجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية والتعليم والتكوين.

من خلال قراءتنا لمضمون البرنامج الخماسي (2010-2019)، نجد أنه مخطط تنموي ثلاثي الأبعاد، فالبعد الأول هو ذات طابع اجتماعي (التنمية البشرية)، والبعد الثاني هو ذو طابع اقتصادي محض متعلق باستكمال وتشييد بنية قاعدية أساسية للاقتصاد الشخصية (التنمية الصناعية)، والبعد الثالث قد خص الاقتصاد المعرفي (التنمية البحثية)، فهذه الأبعاد تعكس بحد ذاتها أمرين هما:

- وجود رؤية استراتيجية واضحة المعالم للسياسة الاقتصادية التي ستتبع خلال السنوات المقبلة.
- إرادة الفاعلين السياسيين في تعزيز القدرات التنموية للبلاد.

المطلب الثالث: تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج

يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة

الجدول رقم (3-2): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2010-2014)

المؤشرات الاقتصادية	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو الاقتصادي %	3.3	2.4	3.3	2.8	3.8
معدل التضخم %	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92
معدل البطالة %	10	10	11	9.8	10.6
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	12.15	19.70	12.057	0.133	-5.881
الدين الخارجي (مليار دولار)	5.7	4.41	3.67	3.39	3.73

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على:

الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) – التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر – بنك الجزائر، 2015.

شكل رقم (3-2): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2010-2014)

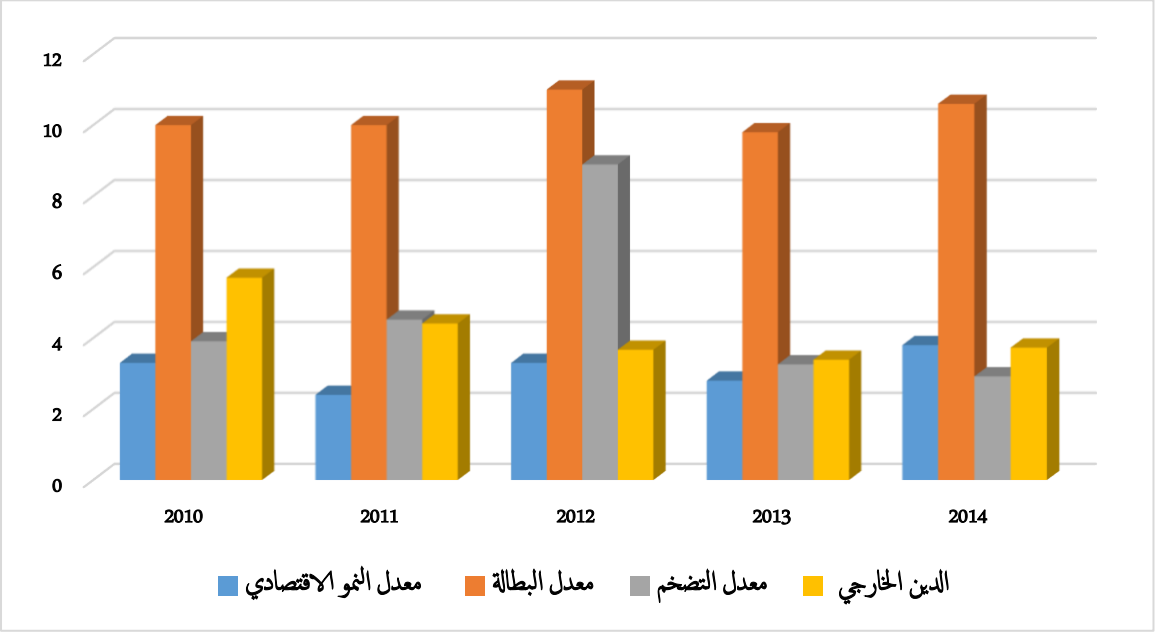

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات جدول رقم (3-2)

من خلال الجدول والشكل السابقان يتبين لنا أن معدلات النمو في هذه الفترة في تذبذب، حيث سجلت في بداية الفترة 3.3% ثم انخفض إلى 2.4 % سنة 2011 لترتفع إلى 3.3% سنة 2012 ثم تنخفض مرة أخرى إلى

2.8% نسبة 2013 ثم ترتفع من جديد إلى 3.8 % سنة 2014 حيث تبقى هذه المعدلات مرتبطة بأسعار البترول في الأسواق الدولية.

أما بالنسبة لمعدلات البطالة فقد كانت النتائج واضحة حول مقصود الحكومة والعازمة على تخفيض معدلات البطالة، فقد تم تسجيل انخفاض معدل البطالة من 10 % سنة 2010 إلى 9.8 % سنة 2013.

أمّا بالنسبة لمعدل التضخم فقد شهد تذبذب خلال هذه الفترة، حيث أغلب نسبة سجلت في هذه الفترة 8.89% لسنة 2012، وهذا راجع لضعف الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري.

فيما يخص رصيد ميزان المدفوعات وهو في تحسن حيث شهدت سنة 2011 أعلى رصيد قدر بـ : 19.70 مليار دولار وهذا راجع للارتفاع في أسعار البترول في السوق النفطية العالمية لكن سنة 2013 انخفض إلى 0.133 مليار دولار واستمر في الانخفاض إلى أن شهد رصيداً سالبا في 2014 قدر بـ: 5.881 – مليار دولار بسبب انخفاض أسعار البترول وارتفاع نسبة الواردات.

في حين بقي الدين الخارجي في مستوى مستقر متجها نحو الانخفاض حيث تم تسجيل 4.41 مليار دولار سنة 2011 ليصل إلى 3.73 مليار دولار سنة 2014، ويرجع السبب في ذلك إلى :

- ❖ تراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية مما انعكس على العوائد البترولية للاقتصاد الجزائري والذي تمثل أكثر من 95% فيه صادرات المحروقات، وهذا ما يفسر تراجع حجم الصادرات.
- ❖ زيادة الطلب المحلي على السلع الخارجية نتيجة لعجز الجهاز الانتاجي المحلي على تلبية الطلب المحلي وهذا ما يفسر زيادة حجم الواردات.
- ❖ تراجع قيمة الدولار مما أدى إلى تحمل الاقتصاد الجزائري فاتورة تراجع عوائد الصادرات .

المبحث الثاني: عرض وتحليل برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015–2019)

جاء هذا البرنامج في إطار الإصلاحات والمبادرات الرامية إلى تنويع الاقتصاد الجزائري وتطوير الاقتصاد الأخضر وتقليص معدلات البطالة، من أجل دعم مسيرة النمو والتنمية، ويعتبر هذا البرنامج الدعائم التنموية في الفترة الراهنة وأنشئ خصيصا لذلك.

المطلب الأول: تعريف برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015 – 2019)

رصدت الدولة نحو 280 مليار دولار للمخطط توطيد النمو (2015–2019)، أي ما يعادل 22,100 مليار دينار جزائري، كما تم فتح حساب رقم 143 - 302 والذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النحو الاقتصادي (2015-2019)، هذا كما جاء في التعليمة رقم 14 المؤرخة في 07 سبتمبر 2015 حيث أشار إلى كل التسجيلات الخاصة بكل الحسابات وكيفية التعامل **معها**. (**جريدة الخبر، 2019/02/11**)

وعلى الرغم من أهمية هذا البرنامج. إلا أنت قد تعذر على الحكومة تنفيذه، بسبب الظروف المالية الصعبة جدًا التي كانت تمر بها البلاد نتيجة الانهيار الكبير لأسعار النفط، الأمر الذي دفع بها إلى اقفال حساب هذا البرنامج بتاريخ 31 ديسمبر 2016 ، كما تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق بعد ما عدا العمليات الضرورية التي تكتسي طابع الأولوية القصوى وذلك في إطار سياسة التقشف المتبعة .(**بومعزة، عياش، 2022، ص 24**)

المطلب الثاني: أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي ومضمونه

الفرع الاول/ أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015–2019):

تهدف محاور برنامج التنمية (2015-2019) إلى تحقيق ما يلي : (**مخالدي، 2022، ص 73**)

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، الصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والغاز والكهرباء ... الخ، وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة.
- إيلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج المحروقات والاهتمام بالتنمية الفلاحية بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه.
- العمل على احداث نمو قوي للناتج المحلي الخام بمستوى نمو سنوي قدره 07%.
- مواصلة جهد مكافحة البطالة واستحداث مناصب شغل وتشجيع الاستثمار الذي تنبثق عنه الثروة ومناصب الشغل.
- عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.
- العمل على ترقية الشراكة بين القطاع الخاص والعام سواء كان محلي أو أجنبي.
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة.
- الاهتمام والعناية خاصة بتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية الإطارات واليد العاملة المؤهلة.

الفرع الثاني/ مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015 – 2019):

قسم برنامج توطيد النمو الاقتصادي على تسع قطاعات رئيسة نبينها من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (3–3): التوزيع القطاعي لمخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015– 2019)

المؤشر /السنوات	2015	2016	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية%
الصناعة	5.1	4.8	9.9	0.2
الفلاحة والري	209.4	198.2	307.6	6.8
دعم الخدمات المنتجة	32.6	14.6	48.5	0.8
المنشآت القاعدية والاقتصادية والإدارية	1854.2	441.3	2295.5	38.4
التربية والتكوين	227.8	78.6	302.4	5.1
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151.3	32.7	184	3.1
دعم الحصول على السكن	234.3	24.3	258.7	4.3
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	900	860	1760	29.5
عمليات براس المال	464.6	239	703.2	11.8
المجموع	4079.6	1894	5973.8	100

المصدر: هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، جامعة قسنطينة2، الجزائر، يناير 2020، ص 52.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن قطاع المنشآت القاعدية والاقتصادية والإدارية أخذ الحصة الأكبر من برنامج توطيد النمو خلال الفترة 2015 - 2016 وذلك بنسبة 38.4% من مبلغ البرنامج وهذا بعدما كان قطاع تنمية الموارد البشرية في البرنامج السابق هو الذي يأخذ الحصة الأكبر.

أما المخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى الموجهة لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية مثل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الإنجاز والتجهيزات التجارية فقد أخذت حصة بنسبة 29.5 % من مبلغ البرنامج، ثم عمليات برأس مال (مبالغ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، تخفيض الفوائد..) بـ 11.8% من مبلغ البرنامج، ثم الفلاحة والري بحصة تقدر 6.8 % من مبلغ البرنامج، ثم التربية والتكوين بحصة تقدر بـ 5.1% من مبلغ البرنامج، ثم باقي القطاعات الأخرى مجتمعة بحصة تقدر بـ 08.4% من مبلغ البرنامج.

وما يلاحظ أن حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2016 قد انخفضت كثيرا بالمقارنة مع حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2015 وذلك بنسبة تقدر بـ 54%، وهذا راجع لانخفاض مداخيل البلاد وللتدابير المتخذة من قبل السلطات العامة الرامية إلى التقليل من الإنفاق لمواجهة الأزمة المالية بما يعرف بسياسة التقشف.

المطلب الثالث: تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج

يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال المؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة.

الجدول رقم (3–4): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2015–2016)

المؤشر /السنوات	2015	2016
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	3.7	3.3
معدل البطالة	سبتمبر = 11.2	أفريل =9.9 / سبتمبر 10.5
معدل التضخم	4.87	جانفي 2015 / جانفي 2016 = 5.04
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	–27.45	–26.03
الدين الخارجي (مليار دولار)	3.02	3.84

المصدر : هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص 53.

من خلال الجدول السابق نلاحظ انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 3.7% سنة 2015 إلى 3.3% سنة 2016 وهذا النمو المسجل كان بفضل نمو بعض القطاعات خارج المحروقات كالفلاحة والصناعة والبناء والأشغال العمومية والري، كما أن معدلات البطالة قد انخفضت من 11.2% في سبتمبر 2015 إلى 10.5% في سبتمبر 2016 ومعدل التضخم قد ارتفع من 4.87% سنة 2015 إلى 5.04% في جانفي 2016 (**مسعودي، 2019/2018، ص 111**). أما ميزان المدفوعات فقد سجل عجزًا حادًا للسنة الثانية على التوالي بمبلغ قدره 27.54 مليار دولار سنة 2015 وهذا ما يعكس انهيار أسعار النفط باعتبار أن النفط يمثل أكثر من 95 % من صادرات البلاد، لينخفض هذا العجز إلى 26.03 مليار دولار سنة 2016 نتيجة استمرارية أسعار النفط في الانخفاض.

بالنسبة للدين الخارجي فقد بقي في مستويات مستقرة في حدود 3 مليار دولار وهي مستويات ضعيفة جدًا.

كما سجل سعر صرف العملة المحلية تراجعا مقارنة بالعملات الأجنبية كالدولار والأورو، مما أدى إلى ارتفاع في الأسعار وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين. وعليه فإن تنفيذ هذا البرنامج جاء في ظروف مالية صعبة تمر بها البلاد مما تطلب تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والتي ليست من الضروريات إلا تلك العمليات ذات الأهمية القصوى، وقد قررت الحكومة غلق كافة صناديق التخصيص التي وجدت قصد تسيير وتأطير مشاريع الاستثمارات العمومية. وجعلها ضمن صندوق واحد، يضمن للحكومة التخلي عن تعدد الصناديق، وذلك في سياق سياسات ترشيد الإنفاق العمومي المخصص له والمقدر بـ 300 ألف مليار دج التي تبنتها الحكومة كاستراتيجية بسبب تراجع مداخيل الدولة . (**الجريدة الرسمية، 2017/01/15**)

المبحث الثالث: عرض وتحليل النموذج الجديد للنمو (2016– 2030)

اعتمدت الجزائر في عام 2016 نموذجًا جديدًا للنمو الاقتصادي. تم مراجعة هذه الوثيقة المرجعية واعتمادها من قبل مجلس الوزراء وهي تستند على نهج متجدد للسياسة المالية مع مسار 2016 - 2019 ومن ناحية آخرى على منظور تنويع وتحول الاقتصاد بحلول عام 2030.

المطلب الأول: تعريف النموذج الجديد للنمو وأهم مرتكزاته ومراحله

الفرع الاول/ تعريف النموذج الجديد للنمو (2016– 2030) :

تمت المصادقة على هذا النموذج من طرف مجلس الوزراء (برئاسة عبد المالك سلال) بتاريخ 26 جويلية 2016 **(عباسي، يخلف، 14 نوفمبر 2019، ص 26)**، وذلك في ظل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد على أثر انهيار أسعار النفط انطلاقا من سنة 2014 واستعرار ذلك في السنوات المقبلة، ويعبر هذا النموذج عن برنامج تنموي يحتوي على جملة من الاصلاحات والتدابير الاستعجالية قصد معالجة الاختلالات الاقتصادية قصيرة الأجل (العجز الميزانياتي)، وتحقيق مقاربة للتنوع والتحول الاقتصادي في المدى المتوسط والبعيد للخروج من التبعية النفطية إلى اقتصاد أكثر تنوعا واستدامة . **(بوعزيز، بن خديجة، 2017، ص 91)**

الفرع الثاني: مرتكزات النموذج الجديد للنمو (2016–2030):

لقد ارتكز هذا النموذج في بلوغ أهدافه على شقين أساسين كالتالي :(**Ministère des finances ; 2016 ; p02**)

أولا/ مقاربة سياسة الموازنة: حيث تم الاعتماد على سياسة موازنية تمتد من 2016 إلى 2019 وتتميز بـ :

- تحسين أو تطوير ايرادات الجباية العادية لتتمكن من تغطية النفقات الرئيسية للتسيير.
- خفض محسوس في عجز الخزينة خلال نفس الفترة.
- حشد موارد مالية إضافية من السوق الداخلية .

ثانيا/ مقاربة التنويع والتحول الاقتصادي: تعتمد هذه المقاربة على الوصول خلال الفترة (2020-2030) إلى تحقيق ما يلي:

- ✓ مضاعفة الناتج الداخلي للفرد بنسبة 2.3 مرة لذات الفترة.
- ✓ تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج الداخلي الخام في حدود 6.5%سنويا للفترة (2020-2030).

- ✓ مضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة من 5.3% في سنة 2015 إلى 10% من الناتج المحلي الخام سنة 2030.
- ✓ تحديات القطاع الزراعي بما يسمح بالوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء، وتنويع الصادرات.
- ✓ تحقيق تحول طاقوي في البلد، وذلك بالخصوص في خفض معدل الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى حدود النصف (من 06 % سنة 2015 إلى 03 % سنة 2030).

الفرع الثالث: مراحل النموذج الجديد للنمو (2016–2030):

تمثلت في ثلاثة مراحل وهي : **(بن داودية، 2022، ص ص 36–37)**

أولا/ مرحلة الإقلاع من 2016 إلى 2019: مرحلة تسعى لرفع مؤشرات أداء جميع القطاعات، وارتكزت الحكومة في هذه المرحلة على سيناريوهان مع مراعاة تقلبات أسعار المحروقات، **فالسيناريو الأول:** يتوقع معدل سعر المحروقات بـ 50 دولار للبرميل في 2019، مع الابقاء على مستوى تطور النفقات العمومية في الجانب المتعلق بالتجهيز، هذا السيناريو يتوقع تدهورا واختلالاً للتوازنات الداخلية مما يضاعف من عجز الخزينة، وبالتالي مضاعفة المديونية الداخلية وتدهور لميزان المدفوعات. **والسيناريو الثاني:** يتوقع ناتج عائد الخزينة سلبي بـ 1.9-% من الإنتاج الداخلي الخام وفائض في ميزان المدفوعات بـ 2.2 مليار دولار مستبعدا مخاطر المديونية الداخلية والخارجية ومدعما احتياطي الصرف المقدر بما يعادل 27 شهرًا من الاستيراد .

ثانيا/ مرحلة الانتقال من 2020 إلى 2025: تسمح هذه المرحلة بتحقيق تثمين القدرات الخاصة للارتقاء بالمستوى الاقتصادي وتدارك التأخر، إن مرحلة الانتقال، التي توجد على أغلب المؤسسات العمومية الخاصة أو المختلطة، تقتضي بأن تستفيد منتجاتها من السلع والخدمات ذات الأولوية في السوق الوطنية، ومن أجل استعادة توازن ميزان المدفوعات عن طريق الصادرات خارج المحروقات من خلال التقليل من الواردات، وضعف الحكومة استراتيجية وطنية للصادرات آفاق 2023، ترمي بصفة عامة إلى تحسين مناخ الأعمال في الجزائر بهدف جذب الاستثمار الخارجي ودعم تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية، وكذا تعزيز قدرات ونوعية التسيير عند الشركات الناشطة في مجال التصدير.

ثالثا/ مرحلة الاستقرار أو مرحلة الدمج والالتقاء من 2026 إلى 2030: والتي تتحقق فيها التوازنات للاقتصاد الوطني، حيث يستفيد الاقتصاد الوطني في آخره قدراته الاستدراكية لتلتقي حينها مختلف متغيراته عند نقطة التوازن

المطلب الثاني: أهداف النموذج الجديد للنمو ومضمونه

الفرع الاول /أهداف النموذج الجديد للنمو (2016–2030): إن التدابير والإجراءات المتضمنة في وثيقة هذا البرنامج تتضمن ما يلي :**(روشو، 2021، ص 160)**

- استحداث وتنمية فروع نشاط جديدة (تنويع الاقتصاد) بما يسمح باستخلاف القطاع الطاقوي والبناء والاشغال العمومية، فالهدف بالنسبة للصناعة خارج قطاع المحروقات هو بلوغ 10% من القيمة المضافة سنة 2030.
- تعزيز النمو في القطاعات الأخرى ليتراوح بين 6.5% و0.7% القطاع الخدمات.
- تطور انتاجية رأس المال المستثمر وتعزيز أنظمة الاستثمار، وفي هذا الإطار يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية للعوامل التي تسمح لنفس معدل الاستثمار الكلي للاقتصاد بتحقيق نمو أعلى، وهذا يتطلب الشراكة بين القطاع العام الخاص.
- تحقق الملاءة الخارجية على اعتبار أن الصادرات خارج المحروقات لن تتحقق إلا بعد فترة زمنية معينة، وعليه سيتم تحقيق توازن المعادلة من خلال نموذج للفعالية الطاقوية وتنمية الطاقات المتجددة لتوفير فائض في الطاقة الأحفورية قابلة للتصدير ومن جهة آخرى تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات من مصادر متنوعة كالخدمات الصناعية والزراعية.
- تقليص معدلات البطالة بخلق فضاءات إنتاجية جديدة تعمل على تثمين الموارد المحلية وضمان التوزيع والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية.
- تطوير الإبداع والابتكار للاستجابة إلى المتطلبات الجديدة في الأسواق.

الفرع الثاني /مضمون النموذج الجديد للنمو (2016 – 2030): قسم النموذج الجديد للنمو على تسع قطاعات رئيسة نبينها من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (3–5): المخصصات المالية القطاعية في إطار الجديد للنمو خلال الفترة (2017–2019)

المؤشر /السنوات	2017	2018	2019	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية%
الصناعة	3.6	5.3	3.6	12.5	0.25
الفلاحة والري	101	116.5	101.1	318.6	6.32
دعم الخدمات المنتجة	5.1	73.3	5.1	83.5	1.66
المنشآت القاعدية والاقتصادية والإدارية	139.9	596.5	139.9	876.3	17.37
التربية والتكوين	90.9	101.7	90.9	283.5	5.62

المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	30.6	77.1	30.7	138.4	2.74
دعم الحصول على السكن	14.9	69.8	15	99.7	1.98
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	835	900	835	2570	50.95
عمليات براس المال	165.3	300	165.3	660.6	13.1
المجموع	1386.6	2270.5	1386.7	5043.8	100

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- الجريدة الرسمية، قانون رقم 18-18 مؤرخ في 27 ديسمبر 2019، يتضمن قانون المالية 2019، الصادرة في 30 ديسمبر 2018، ص30.
- الجريدة الرسمية، عدد 76، الصادرة في 28 ديسمبر 2017، قانون رقم 17-11 مؤرخ في 27 ديسمبر 2017، يتضمن قانون المالية 2018، ص 67.
- الجريدة الرسمية، عدد 77، الصادرة في 29 ديسمبر 2016، قانون رقم 16-14 مؤرخ في 28 ديسمبر 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017، ص 67.

من خلال الجدول رقم (3-5) تبين لنا أنه قد تم توزيع ميزانية برنامج النمو الجديد للفترة (2017–2019) على تسعة قطاعات أساسية، وقد سجلت الميزانية الإجمالية للنموذج نمواً خلال سنة 2018 بمعدل فاق 63% مقارنة بسنة 2017 لتشهد بعد ذلك تراجعا بحوالي 39% سنة 2019، ولهذا كانت المخصصات المالية لمختلف القطاعات مرتفعة لهاته السنة مقارنة بباقي السنوات، وعمومًا كانت الحصة الأكبر في مجموع الميزانية للثلاث سنوات من نصيب مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى ذات العلاقة بتوفير الحاجيات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية وذلك بنسبة 50.95% من مبلغ البرنامج. وهذا بعد ما كان قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية في البرنامج السابق هو الذي يأخذ الحصة الأكبر، أما المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية فقد تدحرجت إلى المرتبة الثانية بحوالي 17.37% من مبلغ البرنامج، ثم قطاع عمليات رأس المال بنسبة 13.1% من مبلغ البرنامج، ثم الفلاحة والري بحصة تقدر بـ 6.32% من مبلغ البرنامج. ثم تأتي باقي القطاعات وبنسب أقل.

المطلب الثالث: تحليل الوضعية الاقتصادية في ظّل هذا البرنامج خلال الفترة (2020–2022)

يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة.

الجدول رقم (3_6): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2020–2022)

المؤشر/ السنوات	2020	2021	2022
معدل النمو الاقتصادي %	-6.1	2.4	2.3
معدل البطالة %	14.1	12.60	12.70
معدل التضخم %	2.42	3.86	5.1
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	-16.37	-1.48	6.52
الدين الخارجي (مليار دولار)	94.14	93.57	92.68

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية الثلاثي الثالث 2022، رقم 60، صفحة 15 .

- البنك الدولي على الموقع: https://data.albak.aldawli.org

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي في سنة 2020 عرف انكماشا كبيرًا بلغ (-6.1 %) وجاء هذا نتيجة ما أسفر عنه انتشار فيروس كورونا الذي أدى إلى كساد كبير بسبب إجراءات الإغلاق الصارمة من أجل احتواء الوباء، وفي سنة 2021 شهد معدل النمو تحسنا مقبولاً حيث بلغ (2.4 %) ويرجع هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى زيادة القيمة المضافة في قطاع المحروقات، وكذلك نجاح عملية التلقيح من فيروس كورونا المستجد التي سمحت بإعادة الاستئناف للنشاطات الاقتصادية المختلفة واستمر هذا الارتفاع إلى 2.3% عام 2022.

كما شهد معدل التضخم تسارع من 2.4% عام 2020 إلى 3.86% عام 2021 ويستمر التزايد إلى 5.1% عام 2022، وذلك راجع إلى ارتفاع الاسعار الدولية للمواد الغذائية ونوبة الجفاف في الجزائر التي أثرت على القدرة الشرائية للمواطن .

شهد معدل البطالة ارتفاعا بنسبة (14.1%) عام 2020 مقارنة بعام 2019 ،كما أعلنت وزارة العمل فقدان (51 ألف) وظيفة خلال عام 2020 بسبب غلق مصانع ضمن القيود التي فرضتها جائحة كورونا، أما في سنة 2021 شهد معدل البطالة تحسناً مقبولاً قدر بـ 12.60% مع ارتفاع طفيف عام 2022، فقد كانت نسبة البطالة المرتفعة محركا رئيسا للاضرابات الاجتماعية في السنوات الأخيرة، لكن أثبت نظام بدل البطالة الذي بدأ فعاليته في توجيه عائدات اعلى من موارد الطاقة نحو تهدئة الاحتقان الشعبي في ظل الظروف الاقتصادية الصحية، حيث تقدم الدولة راتبا شهريا "منحة البطالة" لمليون جزائري عاطل عن العمل.

سجل رصيد ميزان المدفوعات عجزا خلال سنة 2020 و2021 حيث قدر سنة 2020 بـ (16.37-) مليار دولار ثم إنخفض هذا العجز نسبيا سنة 2021 إلى (1.48-) مليار دولار نتيجة لعمليات الاغلاق الواسعة بسبب جائحة كورونا بإضافة إلى الانخفاض الحاد للأسعار النفط، وبعد بدأ بالتحسن حيث انتقل سنة 2022 إلى (6.52) مليار دولار.

أما بالنسبة للدين الخارجي إرتفعت قيمته في الثلث الثالث من سنة 2020 إلى (94.14) مليار دولار ثم بدأ بالتحسن إلى غاية 2022 وبلغ (92.68) مليار دولار .

المبحث الرابع : تداعيات الأزمة النفطية وأزمة جائحة كورونا على التنمية الاقتصادية (2014– 2019)

تأثرت الجزائر بشكل كبير بأزمتي انخفاض أسعار النفط لسنة 2014 وجائحة فيروس كورونا المستجد لسنة 2019، حيث تعتمد الجزائر بشكل كبير على النفط وتعتبره عصب الاقتصاد الجزائري، والهدف الأساسي من هذا المبحث

هو التعرف على آثار الأزمتين على التنمية الإقتصادية. اضافة إلى دراسة آثارها على مؤشرات المربع السحري لكالدور وأخيرا ستنتطرق إلى معرفة أهم الإجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي للتعافي من هذه الأثار.

المطلب الأول: آثار الأزمة النفطية 2020 وجائحة كورونا المستجد 2019 على التنمية الاقتصادية:

تقف الجزائر على أعتاب أزمة إقتصادية، بفعل الضرر المزدوج الذي ألحقه فيروس كورونا، على مداخيل البلاد المتآنية حصريا من صادرات المحروقات، من ناحية أخرى اعتماد النسيج الصناعي والاستهلاكي بدرجة رئيسية على الخارج. كالمواد الأولية (الحديد والألمنيوم، والمواد الغذائية، إضافة إلى بعض المعدات الطبية والصيدلانية ، زيادة على مواد واسعة الاستهلاك) .

وبتراجع أسعار البترول إلى ما دون 25 دولاراً ، تكون ميزانية الدولة المبنية في الأساس على السعر المرجعي للبرميل الذي يفوق 50 دولارا ، غيرة قادرة على استيعاب تراجع المداخيل المقدر بـ 1000 مليار دج إذا طال أمد الأزمة. وتعتمد الجزائر في مداخيلها من العملة الصعبة، على صادراتها من البترول والغاز بنسبة 98% كما أن مداخيل البلاد الجبائية تعتمد على 50% من الجباية البترولية، وتدفع 70% من الرواتب على أساس المداخيل. مع العلم أن زبونيها الرئيسين في أوروبا والعالم، ايطاليا وإسبانيا، هما الأكثر تضررا من أزمة فيروس كورونا، ما يثير مخاوف من امكانية تراجع الطلب أو تعطل الدفع في هذين البلدين، وتمد الجزائر أنبوبي غاز نحو إسبانيا، وإيطاليا. بالإضافة إلى تراجع النشاط الاقتصادي للصين الذي يعتبر أول ممول للجزائر بما قيمته07 مليار دولار. (**عباس، 2021، ص 139**)

يوضح الجدول رقم (03-07) مقارنة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي في قانون المالية لسنة 2020 وقانون المالية التكميلي لنفس السنة.

جدول رقم (03-07): مؤشرات الاقتصاد الكلي حسب قانون المالية قانون المالية التكميلي لسنة 2020.

المؤشرات	قانون المالية 2020	قانون المالية التكميلي	النسبة

السعر المرجعي لبرميل النفط	50 دولار	**30 دولار**	**-641.6**
إيردات الميزانية المالية	6289.7 مليارم دج	**5395.5 م دج**	**-214.2**
الجباية البترولية	2200.3 م دج	**1394.7 م دج**	**-136.6**
المواد العادية	4089.4 م دج	**4001.1 م دج**	**-2.16**
نفقات الميزانية العامة	7823.1 م دج	**7372.7 م دج**	**-5.76**
نفقات التسيير	4899.4 م دج	**4752.4 م دج**	**-2.88**
نفقات التجهيز	2929.7 م دج	**2620.3 م دج**	**-610.5**
عجز الميزانية العامة	-1533.4 م دج	**1976.9 م دج**	**-228.9**
عجز الميزانية مقارنة بالناتج الداخلي	-7.2%	**-10.4 %**	**-444.4**
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	123 دج /1دولار	**127 دج / 1 دولار**	**-811.3**
صدرات المحروقات المتوقعة	35.2 مليار دولار	**17.7 مليار دولار**	**-2.49.7**
معدل النمو	1.8%	**-2.63 %**	**-2.46**
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	% 1.78	**-0.91%**	**-1151.1**
الناتج الداخلي الخام PIB	م دج21424.6	**190880.0**	**-101.9**
الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات PIBHH	17050.4 مليار دج	**15551.8 مليار دج**	**-8.79**
معدل التضخم	4.1%	**3.0%**	**-326.8**

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على : قانون المالية وقانون المالية التكميلي لسنة 2020.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه مايلي :

كان المتوقع قبل أزمة كورونا عجز بـ 13 مليار دولار في الميزانية ومع وصول هذه الأزمة قد يتضاعف . في حال استمرت أزمة كورونا، فالجباية البترولية التي كانت متوقعة بـ 2800 مليار دينار سنتيم سيتم تقليصها إلى النصف، وهو ما

يعني عجزاً اضافيا بـ 1400 مليار دينار يضاف إلى العجز الأصلي المتوقع بـ 1500 مليار دج، أي أن العجز تقريبا سيضاعف ليصل إلى ما قيمته 2900 مليار دينار وهو ما يعادل 26 مليار دولار تقريبا .

رغم أن الجزائر تحتفظ بهامش امان، بفضل احتياطاتها من العملة الصعبة المقدرة بنحو 55 مليار دولار وكذلك ضعف مديونتها الخارجية التي لا تتجاوز 03 مليارات دولار . غير أن استمرار تراجع أسعار النفط يهدد هذا الاحتياطي بالنفاذ لأنه يوجه إلى تسديد عجز ميزان المدفوعات الذي قدر سنة 2019 بـ 12 مليار دولار.

يوفر قطاع الخدمات في الجزائر 60% من فرص العمل، و44% من الناتج الداخلي الخام و 2.2% من القيمة المضافة، يعتبر ثالث قطاع رئيسي في الناتج المحلي الإجمالي، يشمل قطاع الخدمات المصرفية والسياحية، والتأمينات والترفيه والاتصالات وخدمات الإنترنت والمعلومات والنقل وغيرها، علما أن 80% من مؤسسات الناشطة في هذا القطاع هي مؤسسات صغيرة لا تقوى على مواجهة مثل هذه الأزمات.

ادى قرار وقف جميع وسائل النقل الجماعي العمومية والخاصة داخل المدن وبين الولايات وكذلك حركة القطارات وتسريح 50% من الموظفين والاحتفاظ فقط المستخدمي المصالح الحيوية الضرورية رغم الاحتفاظ برواتبهم، وغلق المقاهي والمطاعم في المدن الكبرى بصفة مؤقته .

أدى توقف النقل البحري للمسافرين، على مستوى التراب الوطني أدى إلى تسجيل خسائر بالنسبة للمجتمع النقل البحري بـ 50% من رقم اعماله.

تجدر الإشارة أن بعض المرافق والفنادق العمومية قد تحولت إلى مراكز للحجر الصحي للمسافرين من الخارج .

كل هذا ساهم في رفع معدلات البطالة والفقر في الجزائر خاصة في ظل عدم ظهور بوادر القضاء على الفيروس .

تعتمد الجزائر في اقتصادها على الريع، لذا فإن الانخفاض الأخير في أسعار النفط جراء انتشار فيروس كورونا يشكل تهديدًا آخر للنظام الاقتصادي الجزائري، بحيث أنه احتياطي الصرف من 178,93 مليار دولار عام 2014 إلى 62 مليار دولار في 2020، فإن الجزائر تجد نفسها تواجه خطرًا كبيرًا لدعم اقتصادها.

– كما تضمن قانون المالية زيادة في النفقات العامة بنسبة 10% أي 8113 مليار دينار جزائري، وقدرت الايرادات بـ 5413 مليار دج ، بالتالي ارتفاع عجز الموازنة العامة للدول الى 2700 مليار دولار.

المطلب الثاني: آثار الأزمة النفطية جائحة كورونا على مؤشرات المربع السحري "كالدور":

لدراسة اثار الأزمة المزدوجة في الجزائر على مؤشرات المربع السحري لكالدور والمتمثلة في النمو الاقتصادي ومعدل التضخم ومعدل البطالة ونسبة رصيد ميزان المدفوعات، تم تقسيم فترة الدراسة خلال المدة 2010-2021.

الفرع الاول: المربع السحري لكالدور

سنتطرق في هذه الجزئية إلى تعريف المربع السحري لكالدور اضافة إلى محاولة تمثيلية بيانيا.

أولاً: تعريف المربع السحري لكالدور: نقصد بالمربع السحري لكالدور تحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية، وسمي بالمربع لوجود أربعة أهداف، وعند تحديد قيم هذه الأهداف بنقاط على معلم متعامد ومتجانس وربط هذه النقاط بعضها البعض تعطى لنا شكلاً مربعًا، وسمي سحريا لصعوبة تحقيق الأهداف الأربعة بقيم مثلى نفس الوقت، وتتمثل هذه الأهداف في مايلي: **(صعودي، 2021، ص 320)**

1/ تحقيق نمو اقتصادي مقبول:

ونقصد هنا النمو الحقيقي وليسا الاسمي، لأن الإسمي يعكس نمو الإنتاج ككميات للسلع والخدمات كذا يعكس نمو الأسعار، والذي يهمنا في الاقتصاد الزيادة في كميات السلع والخدمات المنتجة، ولذلك نستعمل معدل النمو الحقيقي في التحليل الاقتصادي.

2/ تحقيق معدل تضخم منخفض ومناسب للإقتصاد :

المقصود بمعدل تضخم مناسب للإقتصاد بأنه لا يكون مرتفع جدا، وبذلك يكون مضر للمستهلك وبالتالي الطلب الكلي ومن ثم الانتاج والنمو،كما لا يجب أن يكون مساويا للصفر لأنه يمكن أن يؤدي إلى حدوث كود باستطاعته تدمير النظام المالي ككل، لذلك يرى فيشر أن معدل التضخم المناسب للإقتصاد يتراوح بين 1-3% .

3/ تحقيق توازن اقتصادي خارجي (توازن ميزان المدفوعات):

إن التوازن الاقتصادي الخارجي مهم جدا لأي دولة، فحدوث عجز في ميزان المدفوعات يعني بأن الدولة تعيش في مستوى أكبر من إمكانيتها، أما الفائض فيعني العيش في مستوى معيشي أقل من إمكانيات هذه الدولة، ولذلك تسعى كل الدول إلى تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها.

ثانيا : شكل المربع السحري لكالدور:

إن تمثيل المربع السحري يكون من خلال رسم معلم متعامد ومتجانس، بحيث كل محور من محاور هذا المعلم يأخذ هدف من الأهداف الأربعة، وعند تحديد كل هدف بقيمته على المعلم، نقوم بربط هذه النقاط لتعطينا شكل، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:(**مختاري، 2022-2023، ص 26**)

الشكل رقم (03 – 03): المربع السحري لكالدور

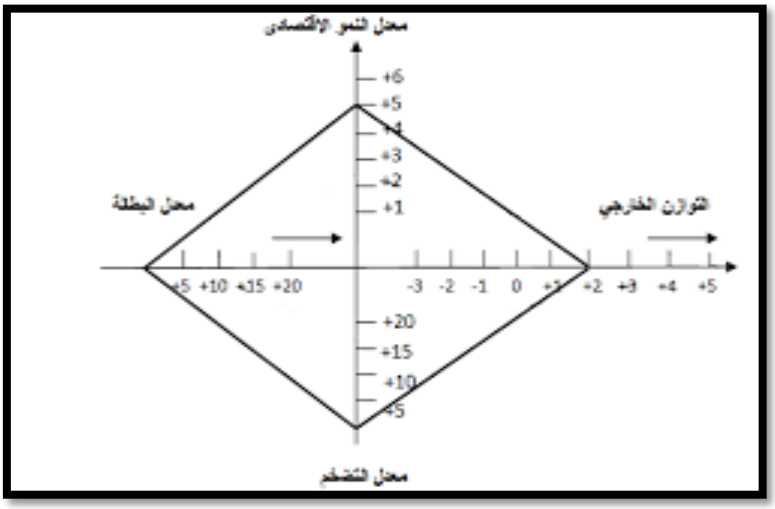

المصدر: محمد راتول، صلاح الدين كروش، **تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)**، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 66، مصر، 2014، ص 92.

الفرع الثاني: اتجاهات مؤشرات المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2010-2021):

سنحاول من خلال هذا العنصر تجميع البيانات الخاصة بالجزائر والاقتصار على الفترة (2010-2021) وتمثيلها في المربع السحري لكالدور لاستخلاص أهم السلبيات والايجابيات.

الجدول رقم (03-08): مؤشرات المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2010-2021) %

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل النمو الإقتصادي	3.3	2.4	3.3	2,8	3.8	3.7	3.3	1.6	1.4	0.2	-6.1	2.4
معدل التضخم	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92	4.87	5.04	5.59	4.62	1.95	2.42	3.86

معدل البطالة	10	10	11	9.8	10.6	11.2	10.5	11.71	11.6	11.81	14.1	12.60
ميزان المدفوعات	7.6	8.9	6.0	0.4	-4.30	-16.30	-16.40	-13.00	9.70 -	-9.90	-12.50	2.80 -

المصدر: - الديوان الوطني للاحصائية ONS

- بنك الجزائر: **النشرة الإحصائية الثلاثية**، الثلاثي الثالث 2022، رقم 60، ص 15

- التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

الشكل رقم (03-04): اتجاهات مؤشرات المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2010-2021):

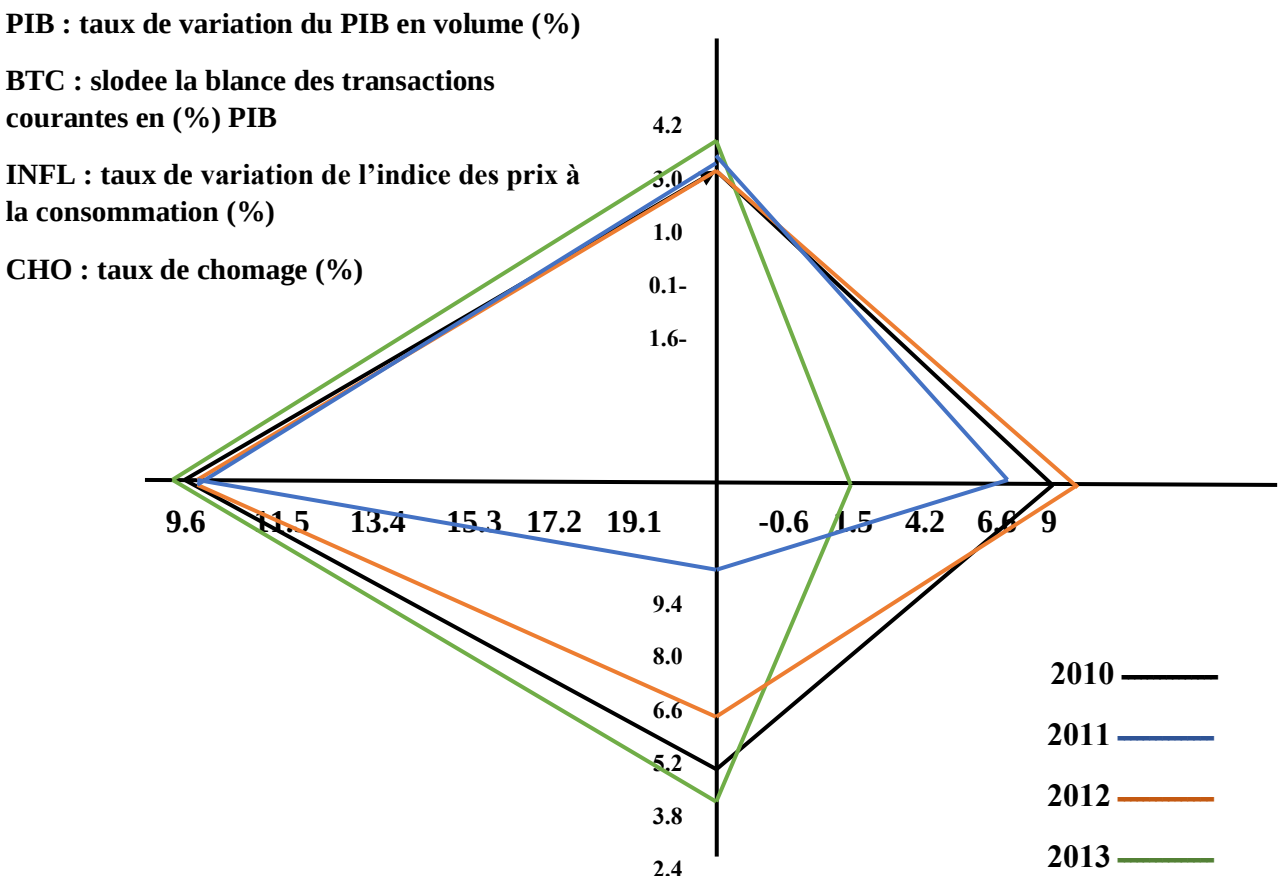

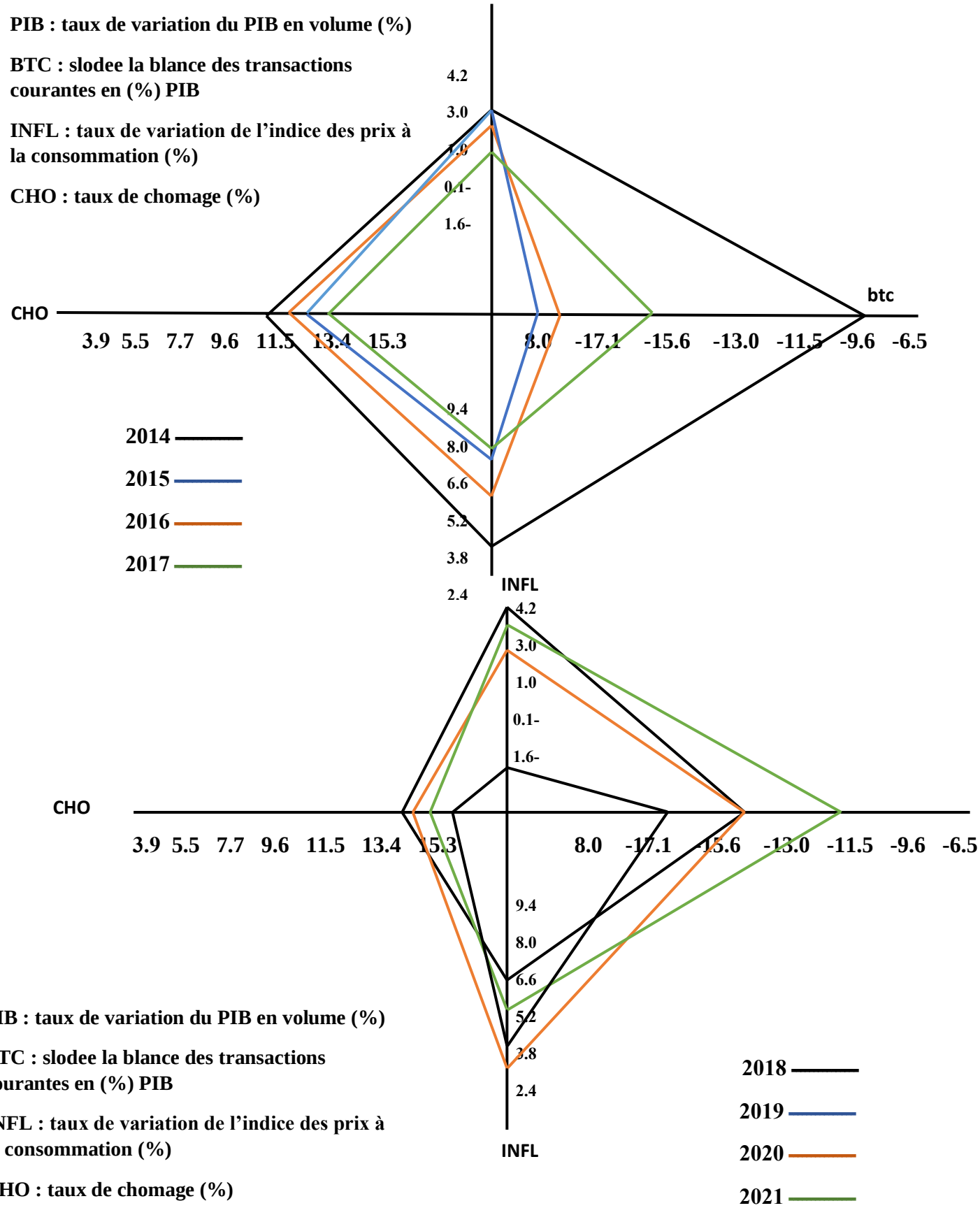

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج:

على الموقع Générateur de carrés magique de Nicholas Kaldor

http://**www**.**ses**.**ac-vesailles**.fr/extras/bd/carre.html

يلاحظ من الشكل رقم (03-04) أن في السنوات الأولى 2010 –2014 تذبذبا من خلال تقلص ثم تمدد لمساحة مربع كالدور السحري أين وصل معدل التضخم إلى حد أدنى بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، حيث أنه في سنة (2010-2011) حافظ معدل البطالة على نفس المستويات 10% ويظهر ذلك باتساع كالدور نحو اليسار، حيث تم توفير في هذه السنة ما قيمته 1.935.031 منصب شغل عن حصيلة الإنجازات الإقتصادية والاجتماعية لسنة 2011 للحكومة الجزائرية وقد تراجعت أسعار النفط في هذه السنة، وبالتالي انعكست سلبا على معدل النمو الاقتصادي الذي انخفض الى 0.7% رغم أنها طفيفة إلا أن المربع كالدور السحري تقلصت مساحته نحو الأعلى، أما في عام 2013 وبعد معانية وملاحظة مربع كالدور يتضح أن مؤشرين عرفا تحسنا هما كل من البطالة التي استقرت عند 9.8% وهذا راجع إلى ادماج الشباب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي بلغ عددها 60500 مؤسسة وتراجع معدل التضخم ليصل إلى 3,26% نظرا لتراجع تضخم أسعار السلع الغذائية، أما معدل النمو تراجع ليسجل 2.8 % بسبب تراجع النمو في قطاع المحروقات، أما من الجهة اليمنى أيضا تراجعت ايضا دليل على تناقص الرصيد الموجب الذي سجله ميزان المدفوعات الناتج بسبب تراجع الصادرات النفطية، ثم انعكاس ايجابي لاستقرار اقتصادي على الاوضاع المالية والنقدية خلال تنفيذ برنامج التنمية الخماسي من 2010-2014 ففي سنة 2014 والتي تعرف كأخر مرحلة في تطبيق هذا البرنامج بمحافظتها فى معدل التضخم الذي بلغ 2.9% ويظهر بتقلص مساحة المربع كالدور من الأسفل ونفس الشئ بالنسبة لمعدل البطالة،كما تجدر الإشارة أن هذه السنة عرفت بالرصيد السالب غير المسبوق لميزان المدفوعات وهو ما يفسر الانخفاض الذي عرفته قيمه الدولار الأمريكي رغم زيادة في أسعار المحروقات وتضخم فاتورة الواردات، وفي سنة 2016 استمرت مساحة كالدور في التقلص حيث سجلت نموا جد ضعيف وبطئ غير متوقع قدر بـ 3.3% بالنسبة لمعدلات البطالة عرفت استقرارًا عند معدل 10,5% مع استمرار التضخم في الإرتفاع أما في سنتي 2017 و2018 يلاحظ تقلص مساحة مربع كالدور السحري نتيجة لتراجع الأداء الاقتصادي بشكل عام، وذلك تقييما للفترة الأولية للمخطط الجديد من سنة 2015 إلى سنة 2019 والتي فيها سجل رصيد ميزان المدفوعات عجز على طول الفترة بسبب انخفاض اسعار المحروقات وانخفاض قيمة العملة المحلية وبالتالي زيادة معدلات التضخم، ومع مطلع سنة 2018 اعتمدت الحكومة على موازنة توسعية من أجل تخفيض معدلات البطالة وزيادة مناصب الشغل، وبظهور أزمة كورونا بداية من سنة 2019 و2020، ارتفع معدل التضخم في حين استمر العجز في ميزان المدفوعات وتسجيل معدلات بطالة متذبذبة،

ومع بداية الأزمة الوبائية "كوفيد 19" وإنتشارها سنة 2019 تراجعت التوازنات الاقتصادية الكبرى على مستوى العالم، والتي أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني لكل دولة نامية ومتطورة على حد السواء وبالتالي نتيجة لسياسة الغلق الكلي وتراجع الاداء الاقتصادي تقلص منحنى كالدور في الإتجاهات الأربعة مع ارتفاع غير مسبوق لمعدلات التضخم والبطالة وتسجيل رصيد سالب، ثم بدأ التحسن التدريجي مع سنة 2020 أين تم إحتواء الوباء والبحث عن سياسات بديلة في تشجيع سياسة التنويع الاقتصادي من خلال التنمية والتطوير بالقطاعات الأخرى والتخلص من التبعية النفطية عن طريق القطاع الفلاحي والاستغلال غير المباشر للموارد الإقتصادية غير المستغلة، فضلاً عن توجيه رأس المال البشري المحلي في القطاعات الزراعية والصناعية.

في حين الفترة 2014-2021 والتي حصلت فيها صدمات تعد مزدوجة سواء من الناحية الاقتصادية، المالية أو الصحية وغيرها، وهو ما يظهر في الشكل أدناه .

الشكل رقم (03-05): مربع لكالدور السحري لمتوسط المدة (2014-2021)

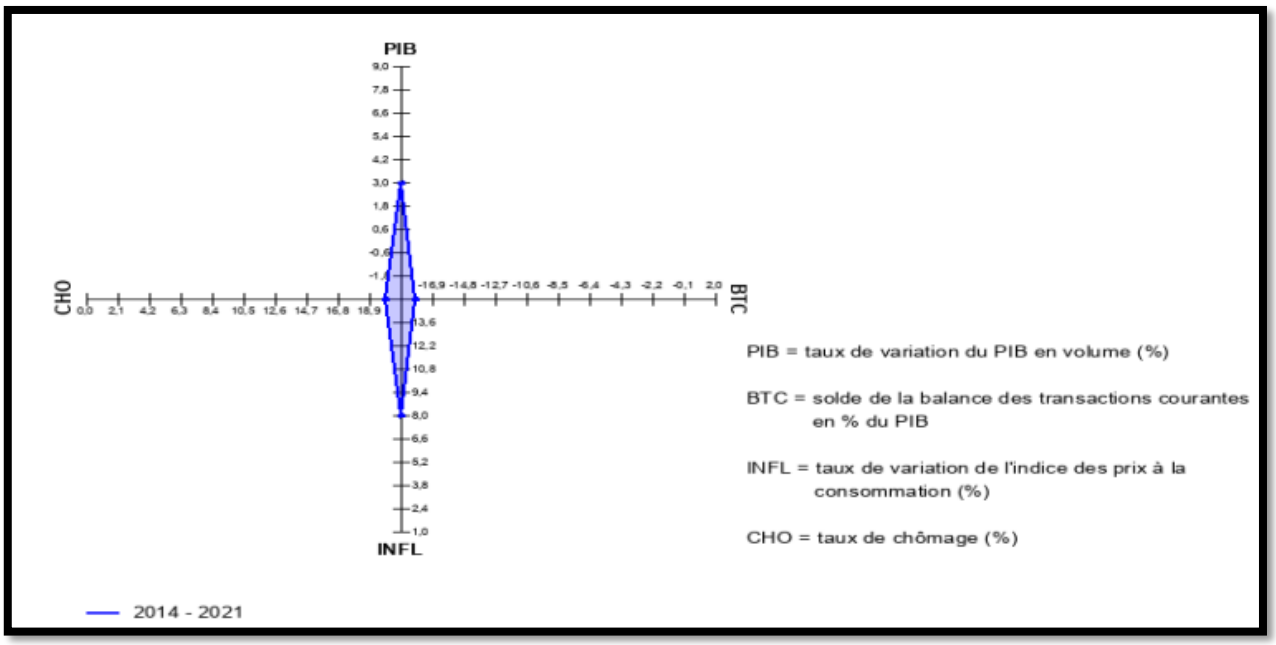

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج:

Générateur de carrés magique de Nicholas Kaldor

على الموقع الالكتروني التالي: http://www.ses.ac-vesailles.fr/extras/bd/carre.html

نلاحظ من خلال الشكل (03-05) ان مربع كالدور السحري للفترة (2014-2021) يبتعد كثيراً عن الحالة المثالية وهو ما يظهر تقلص شديد في مساحة المربع، بالرغم من وجود ارتفاع طفيف في معدل النمو الاقتصادي وتحسن معدل التضخم، إلا أن رصيد ميزان المدفوعات سجل عجز دائم (قيم سالبة) وارتفاع في حصيلة معدلات البطالة .

المطلب الثالث: اجراءات البنك المركزي للتعافي من هذه الأثار

تأثرت الجزائر كغيرها من دول العالم بالأزمة المزدوجة الناتجة عن الأزمة النفطية 2014 وأزمة كورونا 2019. وقد قام بنك الجزائر بوضع أدوات للسياسة التقدية تتماشى مع الوضع الاقتصادي آنذلك، وسيتم التطرق إليها فيما يلي:

الفرع الأول: معدل إعادة الخصم

يعتبر معدل إعادة الخصم من أهم وأقدم أدوات السياسة النقدية التى يستخدمها البنك المركزي للتأثير على سيولة البنوك التجارية، وفي بداية كل ثلاثي يبرمج بنك الجزائر المبالغ الإجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم، والجدول التالي يمثل معدل تصور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2014-2020):

الجدول رقم (03-09): تطور معدل إعادة الخصم الفترة (2014-2020)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل اعادة الخصم %	04	04	3.50	3.75	3.75	3.75	3.75

المصدر: بيانات بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية الثلاثي الثالث من سنة 2014 الى غاية 2020 ، صفحة 17. على الموقع:http://www.bank.of-algeria/html/bulletin-statistique-AR.htm

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-09) أن معدل اعادة اعادة الخصم استقر عند نسبة 0.4% من 2014 إلى غاية 2015، وهذا راجع إلى توقف البنوك التجارية عن إعادة الخصم من طرف البنك المركزي، بمعنى توقف البنوك عن من اعادة التمويل من طرف بنك الجزائر ما يعني ظهور فائض في السيولة هذه الفترة، لينخفض إلى 3.5% سنة 2016 بهدف تنشيط عمليات اعادة الخصم نظرا لنقص السيولة المسجلة خلال هذه السنة، وتم رفع نسبة اعادة الخصم إلى 3.75 % سنة 2017 كمحاولة لامتصاص السيولة وتخفيض معدلات الفائدة، وبقي هذا المعدل ثابتاً إلى غاية مارس 2020 بسبب اجراءات التحقيق التي أقرتها السلطة النقدية في إطار تدابير مواجهة كورونا.

الفرع الثاني: معدل الإحتياطي الإجباري (الالزامي)

ان رفع معدل الاحتياطي الإخباري يعتبر تشديدا من جانب السلطة النقدية نظراً الأهمية وفعالية هذه الأداة، يقوم نسبة الإحتياطي الإجباري برفع وخفض نسبة الاحتياطي الاجباري تمشيا مع الأوضاع الاقتصادية الراهنة، والجدول التالي يمثل تطور معدل الإحتياطي الإجباري خلال الفترة (2014-2020).

جدول رقم (03-10): تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة (2014-2020)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل الاحتياطي الاجباري%	12	12	08	04	10	10	03

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على :

- بيانات بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية من سنة 2014 الى غاية 2020، ص17،

على الموقع http://www.bank.of-algeria/html/bulletin-statistique-AR.htm

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاحتياطي الإجباري سجل ثباتا عند القيمة 12% خلال سنة 2014 و 2015، ومع الأزمة العالمية التي عرفها قطاع المحروقات نهاية سنة 2014 وبغية توفير سيولة اضافية للبنوك التجارية عمل البنك المركزي على تخفيض معدل الاحتياطي الإجباري إلى 08% في ماي 2016. ثم 04% في أوت 2017، وبداية من 2018 تم الرفع من جديد معدل الاحتياطي الاجباري إلى 10% واستقر عند سنة 2019 ويعود هذا إلى عودة ارتفاع في السيولة البنوك التجارية التي سببها ارتفاع طفيف في أسعار المحروقات، وبسبب الأوضاع الاقتصادية السائدة في سنة 2020 وآثار الأزمة الصحية كوفيد-19 على الاقتصاد قام بنك الجزائر بالعمل على مجابهتها من خلال النقدية فتم تخفيض أداة الاحتياطي الإجباري إلى 3% في مارس 2020.

الفرع الثالث: عمليات السوق المفتوحة:

تتحكم هذه الأداة في تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لشراء أو بيع السندات العمومية التي تستحق في أقل من ستة أشهر، وكذلك سندات خاصة قابلة للخصم، أو بفرض قروض (**بنك الجزائر، 2020، ص** 01)، ورغم الفعالية الكبيرة لسياسة السوق المفتوحة إلا أنها لم تلعب دورا هاما بارزا في السوق النقدية الجزائرية .

الجدول رقم (03-11): تطور معدلات عمليات السوق المفتوحة في الجزائر خلال الفترة(2014-2020)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
لمدة 07 أيام	-	-	-	3.50	3.50	3.50	-
لمدة 03 أشهر	-	-	-	3.50	-	-	-
لمدة 06 أشهر	-	-	-	3.50	-	-	-
لمدة 12 شهر	-	-	-	3.50	-	-	-

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على :

- بيانات بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 56 ديسمبر 2021، ص ص09-17

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-11) تم إدراج أداة عمليات السوق المفتوحة لضخ السيولة في الاقتصاد لـ 7 أيام بنسبة 3.50% لتتراجع سنة 2020 إلى 3.00% وأيضا استعانة بنك الجزائر بأداة السوق المفتوحة لـ 03 أشهر ولـ 06 أشهر ولـ 12 شهر بنسبة 3.50 % في سنة 2017 فقط.

الفرع الرابع: أداة استرجاع السيولة:

تعتمد أداة استرجاع السيولة على البياض على استدعاء البنك المركزي للبنوك التجارية لوضع حجم سيولتها على شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق، ونظرا لما تتمتع به هذه الأداة من مرونة حيث يمكن تعديلها كل يوم، فقد أصبحت تمثل أحد الأدوات الرئيسية للبنك المركزي خصوصا في ظل ارتفاع سيولة البنوك. (**رايس، 2013، ص 201**)

ويوضع الجدول الموالي تطور مسار استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة 2014 - 2020 :

الجدول رقم (12-03) : تطور معدل استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة 2014 – 2020

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
استرجاع السيولة لـ 07 أيام	0.75	0.75	0.75	_	3.50	3.50	_
استرجاع السيولة لـ 03 أشهر	1.25	1.25	1.25	_	_	_	_
استرجاع السيولة لـ 06 أشهر	1.50	1.50	1.50	_	_	_	_

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على :

- بيانات بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 56 ديسمبر 2021، ص 17

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أداة استرجاع السيولة لـ 07 أيام استقر عند نسبة 0.75 % بداية من سنة 2014 إلى غاية 2016 ، وتم التخلي عن هذه الأداة سنة 2017، ليعود البنك المركزي إلى العمل بها من جديد سنة 2018 و2019 بنسبة قدرها 3.50%، ومن جديد تم التوقف عن العمل بها في سنة 2020 وبسبب نقص السيولة المصرفية بسبب الأوضاع الاقتصادية الخاصة، فيما يخص أداة استرجاع السيولة لـ 03 أشهر بلغت نسبة 1.25% سنة2014 ليتم التوقف عن العمل بها نهائيا سنة 2016 وتم اضافة أداة جديدة لاسترجاع السيولة لمدة 06 أشهر بمعدل 150 لغاية سبت 2016 . وقد سمح استعمال هذه الأدلة باسترجاع جزء مهم من السيولة، و قد تم التوقف عن العمل بها في ديسمبر 2016، بسبب انخفاض السيولة المحلية الراجع إلى انخفاض أسعار البترول.

الفرع الخامس: تسهيلات الودائع المغلقة للفائدة

انعكاسا لاستمرار فائض السيولة الهيكلي، قام بنك الجزائر في شهر اوت 2005 باعتماد أداة جديدة للسياسة النقدية تعمل على امتصاص فائض السيولة تتمثل في تسهيلة الودائع المغلقة للفائدة. وبمعدل فائدة قدرب 0.3%. (**كيندة، 2022، ص 142**)

جدول رقم (03-03): تطور معدل تسهيلات الودائع المخلقة للفائدة خلال الفترة 2014-2020

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل تسهيلات الودائع %	0.30	0.30	–	–	–	–	–

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على :

- بيانات بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، من سنة 2014 إلى غاية 2020، ص17.

على الموقع http://www.bank.of-algeria/html/bulletin-statistique-AR.htm

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تسهيلات الودائع المغلقة للفائدة سجل معدل 0.30% سنة 2014 و2015، وتم التوقف عن العمل بهذه الأداة بداية من سنة 2016 والتوجه نحو أدوات السياسة النقدية الأخرى التي تعمل على ضخ السيولة وهذا بسبب التراجع المسجل في أسعار المحروقات التي أدت إلى تراجع في نسبة الاحتياطات الخارجية والتي انعكست بدورها على السيولة وكانت سببًا في إنخفاضها .

خلاصة الفصل:

انتهجت الجزائر خلال هذه الفترة (2010-2030) سياسة توسعية من خلال تخصيص مبالغ ضخمة للبرنامج الخماسي للتنقية وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي والنموذج الجديد للنمو، إلا أن هذه البرامج لم تحقق نتائج محفزة وذلك راجع لسيطرة المحروقات بنسبة 98% من إجمالي الصادرات ومساهمتها بنسبة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي على غرار القطاعات الأخرى التي تمثل جزء معتبر من الناتج المحلي الإجمالي والتي تساهم برفع معدلات النمو بنسب منخفضة.

عرفت مؤشرات المربع السحري لكالدور تراجعًا وتذبذبًا من سنة لاخرى نتيجة الازمتين الاقتصاديتن، مع ضخامة البرامج التنموية التي مست جوانب مختلفة للاقتصاد الوطني حال دون تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ونتيجية للأوضاع الصعبة التي شهدتها الجزائر جراء الأزمة النفطية لسنة 2014 قام بنك الجزائر باللجوء الى التمويل غير التقليدي في اطار اتباع سياسة نقدية توسعية، كما أن سنة 2020 كان لها تأثير كبير على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية نظرا للصدمة المزدوجة، مما زاد من تدخل البنوك المركزية في العالم عامة وفي الجزائر خاصة.

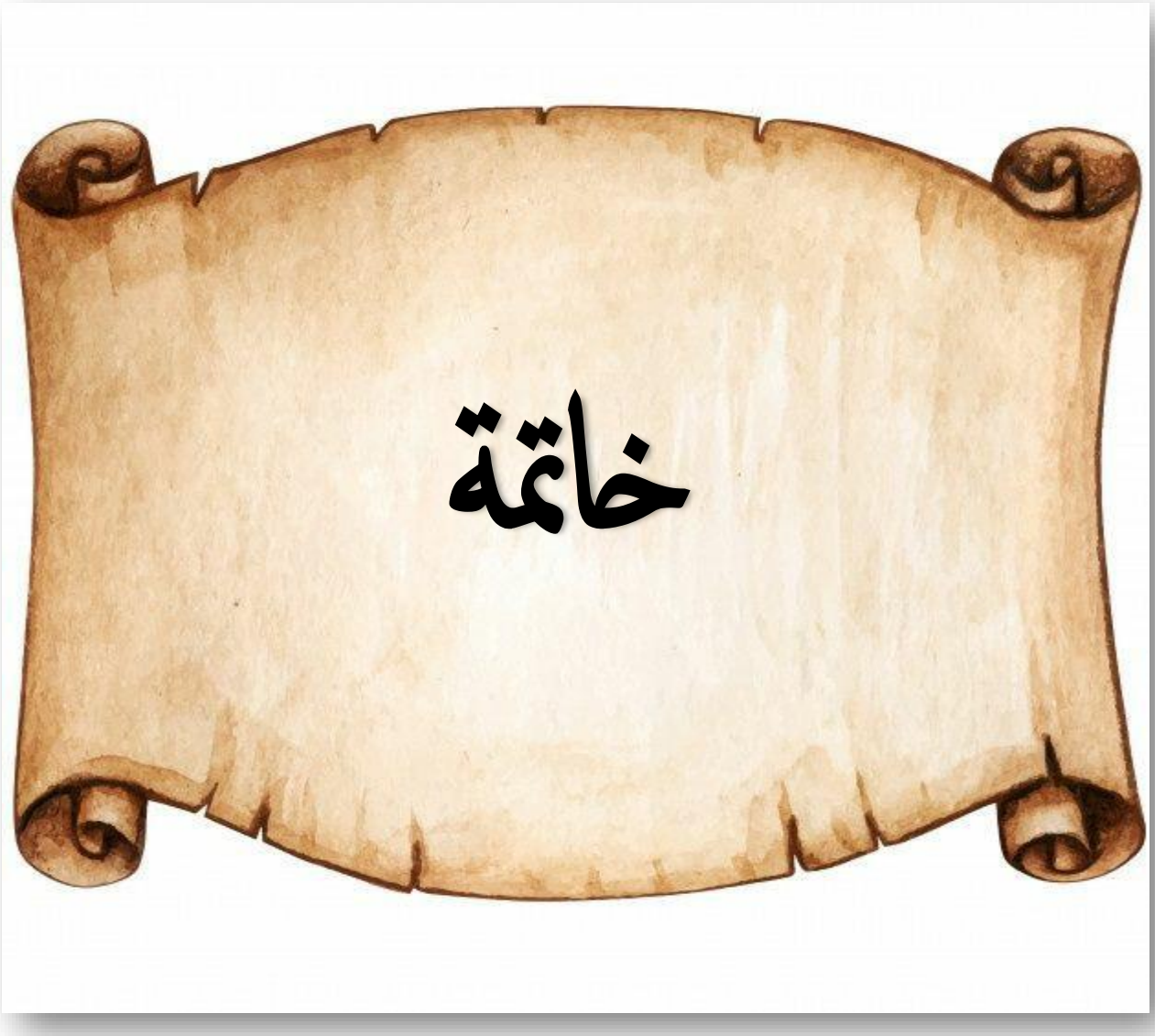
خاتمة

الخـاتمة

أصبحت التنمية الإقتصادية من أولويات أهداف جميع الحكومات، فهي عملية ضرورية للنهوض بإقتصاد بلد ما، وخاصة في دول النامية التي تحاول جاهدة لتحسينه هذه العملية ولتحقيقها بغية التطور، وذالك باعتبارها وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة، فهي في نهاية الأمر تحطيم لمختلف والقضاء عليه من أجل توفير الحياة الأفضل للمجتمع والقدرة للإقتصاد بما يضمن إستمراره في التطور والجزائر كغيرها من الدول النامية تبحث على ضرورة وحتمية سلك طريق التنمية الاقتصادية .

لقد كشفت الأزمة النفطية لسنة 2014 وجائحة كورونا 2019 عن العديد من الإختلالات وأوجه القصور في هيكلة الاقتصاد الجزائري، مما أثبت فشل مختف الجهود التنموية للاقتصاد الجزائري، فبرغم من الاستثمارات الضخمة التي تم تخصيصها مع بداية الألفينيات فى إطار جملة من البرامج والمخططات التنموية الهادفة للنهوض بإقتصاد الوطني وتحقيق التنويع الاقتصادي، إلا أن نتائجها كانت غائبة على أرض الواقع، حيث ظلت البيئة الاقتصادية ضعيفة وهشة ومعدل النمو متواضع للغاية مقارنة بالتعداد السكاني المتزايد .

ومع أن السياسات التنموية في الجزائر كللت بتحقيق إنجازات هامة على المستوى الاجتماعي لا يمكن إنكارها، كتطوير البنية التحتية والخدمة العمومية، وتحسين مستوى معيشة الأفراد ومكافحة الفقر الا أنه على الصعيد الاقتصادي بقيت النتائج بعيدة عن مستوى الأهداف التي كانت مسطرة، حيث بقي الإقتصاد الجزائري رهين المداخيل النفطية وبقيت مساهمة القطاعات الأخرى محدودة تكاد و لا تذكر، مما تسبب في اختلالات هامة في مؤشرات الاقتصاد الكلي وتزايد العجز المالي خلال السنوات الاخيرة، وهذا ما يجعل التنويع الاقتصادي ضرورة للحفاظ على التوازنات الداخلية ومواجهة مختلف الصدمات الخارجية .

أولا/ نتائج الدراسة:

تمثل أهم النتائح فيما يلي:

- ❖ تتجلي أهمية التنمية في تحسين مستوى معيشة المواطنين.
- ❖ التنمية الاقتصادية هي المحدد الاساسي في تصنيف الدول المتخلفة أو المتقدمة.
- ❖ كشفت مختلف الأزمات (إنخفاض أسعار النفط، كوفيد-19) مواطن هشاشة الاقتصاد الجزائري نتيجة الإختلالات الإقتصادية الكلية ومسجلة منذ فترة بعيدة والتي ضيقت هامش المناورة للأصحاب القرار.

- ❖ كان الإقتصاد الجزائري متذبذب على طول الفترة محل الدراسة نتيجة للأزمات الاقتصادية، الاجتماعية، المالية، والصحية مع ضخامة البرامج التنموية والإصلاحات الهيكلية التي مست جوانب المختلفة للاقتصاد الوطني حال دون تحقيقها للإستقرار الاقتصادي.
- ❖ سير البرامج التنموية لا يتناسب مع حجم المبالغ الضخمة المخصصة لها يعطي نموذج النمو الاقتصادي الجزائري فرصة للاقتصاد الوطني للخروج من الاقتصاد الريعي وبناء نمط إقتصادي جديد يعتمد على التنوع الاقتصادي.

ثانيا/ اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى:

شهدت الجزائر خلال الفترة 2010-2030 مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية ثم شرعت في تنفيذ مجموعة من البرامج والمخططات التنموية، لم تساهم في تفعيل التنمية الاقتصادية ولم ترقى إلى الطموحات المرجوة.

منذ سنة 2010 شرعت الحكومة الجزائرية في تنفيذ مخططات وبرامج تنموية، بداية بالبرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)، ثم برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)، يليه برنامج النموذج الجديد للنمو (2016-2030)، وإن هذه البرامج لم يظهر دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر بالشكل المطلوب منها لأن الاقتصاد الجزائري لا يزال يدعمه قطاع المحروقات بالدرجة الأولى وهذا يعتبر أكبر عائق يعيق التنمية في الجزائر، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**

الفرضية الثانية:

أثرت الازمة النفطية لسنة 2014 على التنمية الاقتصادية من خلال تراجع التدفقات المالية وتراجع الموارد المالية المخصصة لمواصلة عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر، وهذا ما أدى إلى نتائج سلبية وانعكاسات خطيرة على الاقتصاد الوطني.

أثبتت الازمة النفطية لسنة 2014 هشاشة الاقتصاد الوطني وفشل معظم السياسات المتخذة والرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، وعلى الجزائر أن تخرج من دائرة الحلول الظرفية وترقيعية وتتخذ الإجراءات الكفيلة بتقوية الاقتصاد الوطني وتنويعه لإخراجه من تباعياته للمحروقات من أجل تحقيق تنمية اقتصادية بمختلف أبعادها، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**

الفرضية الثالثة:

رغم التحديات التي واجهت الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية غير أنها تمكنت من تحقيق مجموعة من الموازنات.

تبحث الجزائر كغيرها من دول العالم على ضرورة وحتمية التنمية الاقتصادية، ورغم الانجازات التي حققتها من خلال السياسات التنموية المنتهجة إلا أنها لا زالت تواجه العديد من التحديات ومن أبرز تحدياتها البحث عن كيفية التنويع الاقتصادي لفكها من التبعية التي حصرت نفسها بها، ومع الأزمة المزدوجة التي مرت بها من جراء إنخفاض أسعار النفط وتفشي فيروس كورونا لم يسهل الأمر عليها لكنها تمكنت من تحقيق بعض الموازنات الداخلية والخارجية، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

ثالثا/ توصيات الدراسة:

على ضوء ما تم تناوله في هذه الدراسة ومن خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا أن نقترح التوصيات التالية:

- ✓ الاتجاه نحو تبني استراتيجيات متنوعة ترتكز على خلق ثروة غير نافذة من خلال الاهتمام بالعنصر البشري وتطويره.
- ✓ العمل على ترشيد برامج التنموية مما يتلائم مع الوضعية الاقتصادية في ظل الأزمات.
- ✓ وضع نظام وطني جديد للإستثمار يعمل على الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- ✓ إعادة النظر في السياسات العمومية للتحقيق الأهداف المبرمجة في إطار عصرنة الاقتصاد الوطني.
- ✓ على الدولة الجزائرية تنويع الاقتصاد الوطنية وتشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات للخروج من دائرة الدولة النفطية وتفادي إنعكاسات الأزمات العالمية في المستقبل.
- ✓ من الضروري إعتماد منهجية للتقييم الخطط والبرامج تعتمد على قياس الاهداف المحققة وفق أجال زمنية محددة .
- ✓ إن تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر مرتبط بمدى شعور المواطن البسيط بمستويات الرضا عن مختلف الخدمات المقدمة له، لذلك وجب اصلاح المنظومة التعليمية والاهتمام بأداء الخدمات الصحية.
- ✓ لابد أن يلعب النفط دورًا جديدًا يساهم في انتقال الاقتصاد الوطني من الحالة الريعية إلى آفاق إقتصادية تتسم بالعدالة الاجتماعية والتنمية.
- ✓ انشاء صندوق تضامن على أساس دائم من أجل الاستنجاد به في حالة حدوث أزمات.

قائمة المصادر
والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا/ الكتب:

1. اسماعيل إبراهيم، **عقود التنقيب عن النفط وانتاجه**، ط01، المكتب الجامعي الحديث، أربيل، 2017.
2. إياد نصر، **سيكولوجية إدارة الأزمات**، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
3. جمال داود سلمان الدليمي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وتجارب)**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2015.
4. جمال داوود سليمان الدليمي، **التنمية الإقتصادية (نظريات وتجارب)**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2015.
5. جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
6. حاتم الرفاعي، **البترول ذروة الانتاج وتداعيات الانحدار**، ط02، دار نهضة مصر للنشر والطباعة والتوزيع، مصر، 2009.
7. حربي محمد عريفات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ط02، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 1997.
8. حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، ط02، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006.
9. خالد خليفة بقاص، **الصراع الدولي على النفط في القارة الاغريقية**، النشر الجديد الجامعي، الجزائر، 2016.
10. سهيلة فريد النباتي، **التنمية الإقتصادية دراسات ومفهوم شامل**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
11. صبحي تدريس قريصة، **مذكرات في التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، مصر، بدون سنة.
12. صلاح حامد محمد حسنين، **التراكم الرأسمالي اللازم للتنمية الاقتصادية ودور السياسة الضريبية في تحقيقه**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2016.
13. عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية– على مستوى الاقتصاد القومي**، ط01، مجموعة النبيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 78-19.
14. عبد الرزاق سعيدي بلعباس، أبو الملا إبراهيم، **الأزمة المالية العالمية**، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2009.

15. عبد الله ابراهيم الكيلاني، **إدارة الأزمة مقارنة التراث والأخر–وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية**، ط01، قطر، 2009.

16. عدنان عاشور، **الدنياميكية السياسية وإدارة الأزمات الدولية**، دار الجندي للنشر والتوزيع، ط01، القدس، 2016.

17. علاء فرج الظاهر، **التخطيط الاقتصادي**، ط01، دار الراية وللنشر والتوزيع، 2011.

18. علي جدوع الشرفات، **التنمية الإقتصادية في الوطن العربي**، دار جليس الزمان، الأردن، 2010.

19. علي جموع الشرفات، **التنمية الإقتصادية في الوطن العربي**، دار جليس الزمان، الأردن، 2010.

20. محمد أحمد بدر الدين، **استراتيجيات النمو الاقتصادي**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.

21. محمد ختاوي، **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية**، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010.

22. محمد عاطف غيث، **التنمية الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي**، مصر، دار المعرفة الجامعية، 2015.

23. محمد عبد العزير عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية مفهومها ونظرياتها وسياساتها**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.

24. محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصاديه بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2010.

25. محمد عبد العزيز، ايمان عطية ناصف، **التنمية الإقتصادية : دراسات نظرية وتطبيقية**، قسم الاقتصاد، الإسكندرية، 2003.

26. محمد عبد الله المرعول، الأزمات **مفهومها وأسبابها وأثارها ودورها في تعميق الوطنية**، مكتبة القانون والاقتصاد، ط01، الرياض، 2014.

27. محمد موسى جربي عريقات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي مفاهيم وتجارب**، دار البداية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2014.

28. مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة – مفهومها – أبعادها –مؤشراتها**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر.

29. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية: نظريات، سياسات وموضوعات**، ط01، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.

30. مشيل كوارد: **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسين، دار المريخ للنشر الرياض، 2006.

31. مصطفى يوسف كافي، **التخطيط والتنمية من منظور اقتصادي بيئي إعلامي**، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.

32. نواف الرومي، **منظمة الاوبك وأسعار النفط الخام العربي**، ط01، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 2000.

ثانيا/ المجلات والدورات العلمية:

33. بن الحاج جلول ياسين، **شريط عابد،تقييم برنامج التنمية الخماسي 2014/2010 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري**، جامعة تيارت، الجزائر.

34. بن داودية وهيبة، **التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري في إطار برنامج النمو الاقتصادي الجديد للفترة (2016–2030)**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد18، العدد28، جامعة الشلف، الجزائر، 2022.

35. بن شريف مريم، **الاقتصاد الجزئاري في ظّل أزمة النفط 2014 بين عودة سيناريو المديونية وحتمية التوجه نحو الطاقة النظيفة**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد01، العدد16، 2017.

36. بن عوالي خالدية، **الاقتصاد الجزائري في ظّل أزمات أسعار النفط (من منظور أزمة 2014)**، مجلة المشكاة في الاقتصادج التنمية والقانون، المجلد05، العدد01، الجزائر، 2020.

37. بوعيشاوي مراد، غزازي عماد، **الاستدامة المالية في الجزائر في ظّل تقلبات أسعار النفط –دراسة تحليلية للفترة (2000–2020)**، مجلة الابداع، المجلد11، العدد02، جامعة المدية، الجزائر، سنة 2021.

38. بولعراس صلاح الدين، **الاقتصاد الجزائري في ظّل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير**، المجلد20، العدد خاص، جامعة سطيف، الجزائر، سبتمبر 2020.

39. بومعزة آمنة، عياش زبير، **تقييم فعالية سياسة الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر– دراسة تحليلية بالاعتماد على المربع السحري كالدور (2000–2019)**، المجلد08، العدد02، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2022.

40. جزيد رامي، تامين عبد الكريم، **دراسة تحليلة لتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي**، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، المجدل06، العدد01، جامعة ميلة، الجزائر 2021.

41. جمعة رضوان، **دراسة تحليلية لأثر جائحة كوفيد-19 على القطاعات الاقتصادية في الجزائر لسنة 2020**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد08، العدد01، جامعة المدية، الجزائر، جانفي 2022.

42. حامد الحدراري، **أسباب نشوء الأزمات وإدارتها-دراسة استطلاعية لأراء عينة من أعضاء مجلس النواب العراقي**، مجلة الكوفة، العدد05، بدون سنة.

43. حساني بن عودة، عبد الرحمان عبد القادر، **انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2014-2018**، مجلة الاقتصادية، المجلد04، العدد02، الجزائر، 2020.

44. حمد الحساوي، **مخاطر تراجع سعر النفط**، مجلة المصارف، العدد135، الكويت، 2015.

45. حمزة بن الزين، **أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية خلال الفترة 2000-2015**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد14، العدد03، جامعة ورقلة، 2016.

46. حموزروقي أمال، **دراسة تحليلية لانعكاسات جائحة كورونا على أسعار النفط العالمية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد06، العدد01، 2021.

47. حميمة خالد، مايدة محمد فيصل، **أثر تقلبات أسعار النفط العالمية في ظّل جائحة كوفيد-19 على التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة تحليلية خلال الفترة (2010-2020)**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد02، جامعة الوادي، الجزائر، 2021.

48. خالد الخاطر، **قنوات التأثير وجهود الدول-كيف دمر فيروس كورونا الاقتصاد العالمي**، انجلترا، مركز الاقتصاد الكلي ومعهد الفكر الاقتصادي المستجد في جامعة كامبريبج البريطانية، 2020.

49. خديجة بوفنغور، **آلية تمويل الانفاق العام في الجزائر في ظّل الأزمة النفطية 2014**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد07، العدد12، 2019.

50. خوميجة فتيحة، فرحي كريمة، **الازمة النفطية 2014، واجراءات التعامل معها**، معارف مجلة علمية محكمة، العدد23، سنة 2017.

51. روشو عبد القادر، **الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا "كوفيد-19"**، دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الجديد 2016-2030، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد12، العدد03، جامعة تيسمسلت، الجزائر، 2021.

52. زرمان محمد، غردي محمد، **السياسة المالية ودورها في مجابهة الصدمات النفطية وتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر–دراسة صدمات 2014 و2020**، المجلد15، العدد01، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2021.

53. زهرة سيدا عمر، أسماء بالعما، **قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، ملد04، العدد02، 2020.

54. زهير شلال، فريد بن طالبي، فاتح جاري، **الأزمة النفطية لعام 2014 وانعكساتها على بعض المتغيرات المتغيرات الاقتصادية في الجزائر**، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، العدد02، ديسمبر 2018، الجزائر.

55. سامي زعباط، **عوائق التنمية الإقتصادية في الجزائر وآليات علاجها**، مجلة شماء للإقتصاد والتجارة، المجلد 04، عدد خاص، الجزائر، أفريل 2018.

56. السعيد بوشول وآخرون، **المقاولاتية كإستراتيجية التنويع الاقتصادي**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد07، جامعة الوادي، الجزائر، 2017.

57. سويج جمال، بن طيرش عطاء الله، **تقييم مدّى فعالية البرامج التنمية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد01، العدد01.

58. صباغ رفيقة، **جائحة كورونا المستجد وأثارها على الاقتصاد العالمي**، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد19، العدد04، جامعة سيدي بلعاباس ، الجزائر.

59. عباس وداد، دكار جنات، **تدابير الجزائر لمواجهة الازمة المزدوجة–جائحة كورونا وتراجع عائدات النفط**، مجلة مدرات للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد04، جامعة سطيف، الجزائر، ماي 2021.

60. عبد الحميد فيجل، محجمد براق، **تداعيات جائحة كورونا (كوفيد–19) على الاقتصاد الجزائري**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد15، العدد03، جامعة تيبازة، الجزائر، سنة 2021.

61. عبد الحميد مرغيث، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل.

62. عبد الصمد صعودي، **انعكاس أداء اقتصاديات شمال افريقيا على المتغيرات الاقتصادية الكلية – المربع السحري لكالدور**، مجلة الاتصاد والاحصاء التطبيقي، مجلد18، العدد02، جامعة المسيلة، الجزائر، ديسمبر 2021.

63. عتروس سيف الدين، **أثر جائحة كوفيد-19 على بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد24، العدد01، جامعة الطارف، الجزائر، سنة 2021.

64. علي العبسي، حمزة تجانية، **تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19)، الآثار الاجتماعية والاقتصادية وأهم التدابير المتخذة للحد من الجائحة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد20، العدد خاص، جامعة الوادي، الجزائر، 2020.

65. علي بلاور، **الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد07، العدد11، جامعة سكيكدة، الجزائر، جوان 2019.

66. علي سعدي عبد الزهرة جبير، **الآثار الاجتماعية لجائحة كورونا**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد08، العدد01، العراق، 2021.

67. علي عبد القادر علي، **التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 02، الكويت، 2003.

68. علي فرود، مرغاد سناء، **انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة-دراسة حالة السعودية والجزائر**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية، العدد02، 2017.

69. غبولي أحمد، توايتية الطاهر، **دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جاءحة كورونا على الاقتصاد العالمي، الأزمة الاقتصادية العالمية 2020**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد20، عدد خاص، سبتمبر 2020.

70. غول فرحات، **إدارة الأزمات في المؤسسة بين المفاهيم وطرق المعالجة**، مجلة المناجر، العدد01، الجزائر، بدون سنة.

71. فرطاس فتيحة، **تداعيات جائحة كوفيد-19 على التوازنات الاقتصادية في الجزائر وحتمية التنويع**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد09، العدد01، جامعة تيبازة، الجزائر، 2022.

72. فضيل رايس، **تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد 20، العدد62، 2013.

73. فضيلة فني، رفيعة بابش، **الاقتصاد الجزائري في ظل أزمة كوفيد-19، دارسة تحليلية**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، المجلد 16، العدد01، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2022.

74. فوزي العيب، فتاح شباح، **الحوكمة المالية كآلية في تحقيق التنمية الاقتصادية، تجربة الجزائر في محاكاة تجارب دولية رائدة**، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد السادس، العدد 01، مخبر الأمن الإنساني، الجزائر.

75. كنيدة زليخة، **حدود فعالية الياسة التعقيمية لبنك الجزائر في امتصاص فائض السيولة النقدية خلال الفترة 2000–2020**، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد 18، العدد30، جامعة ميلة، الجزائر، 2022.

76. ماجن محمد محفوظ، **الصدمات النفطية، الأسباب، الانعكاسات وسبل العلاج**، مجلة المعيار، العدد خاص، الجزائر، 2017.

77. محمد صلاح، **أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور–دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرامج الخماسي 2010–2014**، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد16، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016.

78. مخالدي يحي، **برامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على الحد من ظاهرة الفقر**، المجلد16، العدد01، جامعة مستغانم، الجزائر، 2022.

79. مروة كراملة، فاطمة رحال، **تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي**، تأثير فيروس كورونا نموذجًا، مجلة التمكين الاجتماعي، العدد02، 2020.

80. معارفي فريدة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في إطار البرامج التنموية خلال الفترة (2001–2019)**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، المجلد 11، العدد01، جامعة بسكرة، الجزائر، 2022.

81. موسى كاسحي، دربال رقية، **ازمة فيروس كورونا وأثارها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة أبحاث، المجلد06، العدد01، 2021.

82. ناصر بوعزيز، منصف بن خديجة، **النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر بين الواقع والتجسيد**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد10، 2017.

83. وردة شيبان، سامية مقعاش، **انعكاسات جائحة كورونا على أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر– دراسة اقتصادية تحليلية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال**، المجلد05، العدد01، جامعة باتنة، الجزائر، سنة 2022.

84. ولهة وردة، بودغدغ أحمد، **انعكاسات الأزمة النفطية لسنة 2014 على الاقتصاد الجزائري**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 10، العدد02، جامعةجيجلن الجزائر، 2022.

85. يسلي تنهينان، **أثر فيروس كورونا على مسار التنمية المستدامة في الجزائر للفترة (2000–2020)**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد27، جامعة الجزائر 03، الجزائر، سنة 2021.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات الأكاديمية :

86. أحمد حسين أحمد المشهراوي، **تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، فلسطين، 2003.

87. أحمد محمد عبد العظيم محمد، **التأثيرات المتبادلة بين السياسة المالية وسياسة الاستثمار في تحقيق الإصلاح الاقتصادي المصري – دراسة مقارنة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، 2009.

88. أوكيل حميدة، **دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية–دراسة حالة الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016/2015.

89. اوكيل حميدة، **دور الموارد الماليث في تحقيق التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر**، أطروحة لنيل شهاة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016/ 2015.

90. بوغرارة ابراهيم، **الأزمة المالية 2014 وأثرها على الاقتصاد الجزائري خلال مداخيل المحروقات–دراسة تحليلية للفترة (2010–2019)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020/2019.

91. بوفسيوة خولة، زقرور زهرة، **دراسة تحليلية لواقع ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000–2019**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جيجل، الجزائر، 2021-2020.

92. حدة أوضايفية، **التنمية الاقتصادية واشكالية الاعتماد على الذات في ظل العولمة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2013/2014.

93. حرفي بلقاسم، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية–دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الخرائر، 2012/2013 .

94. حسن ولاد سيدي، **دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية – دراسة حالة موريتانيا**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، بسكرة، 2021/2020.

95. حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بن بوعلي، الشلف، 2009.

96. زكرياء مسعودي، **تقييم فعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2018–2019.

97. ساطور رشيد، **محددات الانفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وآثراه على التنمية الاقتصادية**، حالة الاستثمار الخاص دراسة قياسية 1970–2010، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2013.

98. سالم أبو عزيز سامي عبد الله، **معوقات إدارة الأزمات في وزارة الصحة الفلسطينية في ظّل الحصار**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة، جامعة فلسطين، 2010.

99. سيساوي مراد، **التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة – حالة الإقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2018/2017.

100. ظريفة سلايمية، **المعلوماتية والتنمية الاقتصادية في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر 2015/2014.

101. عادل مختاري، **دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة 1990–2014–دراسة تحليلية قياسية**، أطروحة لنيل شهاتدة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد بنكي، جامعة المسيلة، الجزائر، 2023/2022.

102. عايب هناء، **دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف الجزائر، 2016/2017.

103. علي العمري، **دراسة تأثيرات تطورات أسعار النفط على النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.

104. قنادرة جميلة، **الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2010.

105. لوح حكيم، **دور الصادرات الصناعية كمحفز لزيادة معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات- دراسة حالة الجزائر 1990–2013**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير، تجارة وإدارة أعمال دولية، جامعة مستغانم، 2017.

106. موري سمية، **أثر تلقبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015.

107. نبيل بوفليج، **صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2011.

رابعا /المؤتمرات والملتقيات العلمية:

108. أنيسة عثماني، بوحصان لامية، **تقييم أثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي**، أبحاث المؤتمر الدولي دراسة قياسية لاثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2013.

109. بنك الجزائر، **الاجراءات المتخذة لمواجهة تفشي فيروس كورونا**، لجنة عمليات السياسة النقدية، بيان صفحي 10 مارس 2020.

110. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان العامة 2010، الجزائر، أكتوبر، 2010.

111. راهم فريد، بوركاب نبيل، **إنهيار أعار النفط الأسباب والنتائج**، المؤتمر الأول "السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية"، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.

112. روضة جديدي، **أثر برنامج سياسة الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر**، مؤتمر دولي حول تقييم أثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف، مارس 2013.

113. طلال عباسي، لعربي يخلف، **النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النّظرية والتجسيد الفعلي**، ملتقى وطني حول "التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الاقليمية والدولية، يوم 14 نوفمبر 2019، جامعة الجلفة.

114. عثمان عثمانية، أحلام منصور، **الازمات المالية الاسباب والدروس المستفادة**، الملتقى الدولي الثاني للأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثرها على اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة تبسة، 19 جوان 2013.

115. ماهر الشريف، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، الموسوعة العربية، اطلع عليها بتاريخ: 2023/01/25.

116. مريم شيطي محمود، **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، ندوة حول "أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، قسم الاقتصاد والإدارة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، 2015.

خامسا/ المراسيم التنفيذية:

117. الجريدة الرسمية، المرسوم رقم 11/17 الصادر بتاريخ 2017/01/15.

118. المرسوم التنفيذي رقم 96/20، المؤرخ في 21 مارس 2020، والمتعلق بتدابير الوقاية من انتشار فيروس كورونا، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد15.

سادسا/ مواقع الانترنت الرسمية :

119. https://www.aljazeera.net

120. https://www.aljazira.com

121. https://www.permier-ministre.gov.dz

122. https://www.who.int

123. www.elkhabar.com

سابعا/ مراجع باللغة الاجنبية:

124. Ministère des finances ; le nouveau modèle de croissance (synthèse) ; alger ; juillet 2016 ; p02.

125. the north Algeria post (2020) ; Algeria Slashes Spending by 50% due to drop in oil earnings and corona virus impact.

126. The World Bank, t.b(2020), algeria ; the economic context récupéré sur : https://www.tradeslutions.banpparibas.com